النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens snjt

السياسات العمومية الإعلامية

المفهوم والمجالات والمشكلات

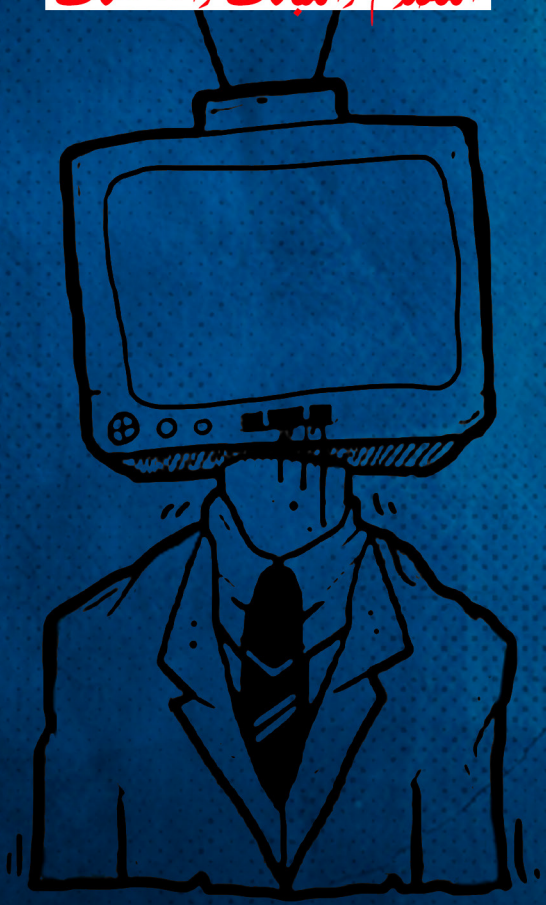

تأليف

الصادق الحمامي
(الإشراف)
منى مطيبع
ماهر عبد الرحمان
محمد المعمري
خليل الجلاصي

تنسيق

الفاهم بوكدوس

التصميم

الكتيبة

snjt

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

Syndicat National des Journalistes Tunisiens

تصميم موقع الكتيبة

الكتيبة

فهرس الكتاب

- **تصدير**، محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 6
- **المساهمون** 8
- **عن الكتاب** 10
- **الجزء الأول : السياسات العموميّة للإعلام من منظور الصحفيّين والفاعلين في قطاع الإعلام.** الصادق الحمامي 13

تقديم الدراسة : 14
موضوع الدراسة : 15
منهجية الدراسة : 19
الفصل الأول: ما هي السياسات العموميّة للإعلام؟ 25
الفصل الثاني: السياسات العموميّة للإعلام في السياق التونسي 39
الفصل الثالث: السياسات العموميّة للإعلام من منظور الصحفيّين 49
الفصل الرابع : السياسات العموميّة كما ينظر إليها الفاعلون المهنيّون. 53
نتائج الدراسة 61
الخلاصة: نحو الدولة الناظمة 67

- **الجزء الثاني السياسات العمومية ومشكلات الإعلام في تونس :** 72

الفصل الأول : من الإعلام الحكومي إلى الإعلام العمومي: العبور الصعب. محمد معمري 73
الفصل الثاني : مقترحات حول إستراتيجية إصلاح الإعلام السّمعي والبصري العمومي. ماهر عبد الرحمان 80
الفصل الثالث : منظومة التدريب الإعلامي في تونس: الفرص المهدورة منى المطيبع 89
الفصل الرابع : الإعلام التونسي في زمن الميديا الاجتماعية: مشكلات التحول الرقمي. خليل الجلاصي 114

- **الملاحق** 121

استمارة حول تمثّلات السياسيات العموميّة لدى الصحفيين 122
دليل أسئلة المقابلات 125
الأشكال الحالية للدعم العمومي للإعام كما أحصتها دراسة منظمة المادة 19 مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط 136
سلم زمنيّ لأهمّ التواريخ للإعلام التونسي 139
وثائق الورشة التحضيرية للمنتدى الوطني الأول للسياسات العموميّة في مجال الإعلام 141

تصدير الكتاب

محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

تعيش بلادنا فترة حرجة ودقيقة تتداخل فيها الرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولا شك أن ما يعرفه الانتقال السياسي من عطالة وما تعرفه الحياة السياسية من أزمات لا تنتهي هو نتيجة حتمية لغياب سياسات الإصلاح في كل المجالات.

وفي مجال الإعلام تحديدا عملت الحكومات المتعاقبة بل وكل النخب السياسية على إهمال المشاريع والإصلاحية. والنتيجة أن قطاع الإعلام يعيش اليوم حالة من التردي لم يبلغها من قبل. فمؤسسات الإعلام تعرف أزمات متعددة الأوجه. كما يعاني الصحفيون والصحفيات في كل القطاعات من أوضاع المهنية صعبة.

وأمام هذا الوضع الخطير الذي يهدد وجود الصحافة كمهنة ومؤسسات الإعلام العمومي والخاص على السواء، انطلقت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين في مبادرة فريدة تتمثل في استراتيجية متكاملة لفرض مطلب الإصلاح على النخبة السياسية وعلى الحكومة وعلى كل مؤسسات قطاع الإعلام إيمانا منها بأن الإصلاح أصبح مطلب ضروريا ومستعجلا.

وإذا تطرح النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين مطلب الإصلاح فإنها لا تدّعي بالمرة، على عكس ما يعتقد البعض، أنها تريد الاستئثار بقياده، بل إن

مطمح النقابة الرئيسي يتمثل في تحويل مطلب إصلاح الإعلام إلى مشغل سياسي أساسي وإلى موضوع لسياسة عمومية.

إن إصلاح الإعلام كما تؤكد مختلف المساهمات في هذا الكتاب يجب أن يتحول إلى سياسة عمومية تنتهجها الحكومة وفق مقاربة واضحة المعالم وتعمل على تفعيلها مؤسّسات الدولة المختلفة في إطار مقاربة تشاركية مع البرلمان بما أنه المؤسسة الرئيسية التي تقوم عليها الديمقراطية، وبالتشاور مع المهنة بما أنها أمينة على حق التونسيين في إعلام يخدم الحياة العامة والصالح العام.

إن إصلاح الإعلام هو مسؤولية الدولة بكامل مؤسساتها (السلطة التنفيذية، البرلمان، الهيئات المستقلة) ولكنه يشمل أيضا الهياكل المتداخلة في قطاع الإعلام من ممثلي الصحفيين والأعراف والمهن غير الصحفية والأكاديميين والخبراء. وهذا الإصلاح تنفذه الحكومة وتضعه له مقاربة شاملة ومتكاملة وتشاركية.

لكن السياق الحالي يتسم بغياب اهتمام الحكومة بقطاع الإعلام ولا مبالاة النخب السياسية، مع مواصلة نفس النهج والممارسة السياسية التي تسعى إلى تطويعه الإعلام وتدجينه وفق مقاربة انتهازية، وهو الذي يحتم على المهنة أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية وإطلاق مسار إصلاح الإعلام بشكل شمولي وفق مقاربة تقوم على القيم الكونية لحرية الصحافة وحق التونسيين والتونسيات في إعلام مهني قوي يقوم بأدواره الحقيقية.

المساهمون

• الصادق الحمامي

أستاذ التعليم العالي بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار ومتحصّل على الدكتوراه في علوم الإعلام والاتّصال من جامعة قرونوبل III. درّس لسنوات عديدة في كلية الإعلام بجامعة الشارقة وشغل خطّة مدير المركز الإفريقي لتدريب الصحفيّين والاتصالين. صدرت له عدّة كتب ودراسات بعدّة لغات (العربيّة والفرنسيّة والإنقليزيّة والإسبانيّة) عن الصحافة والإعلام في تونس والعالم العربي يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي Google scholar
3c1rGyb/https://bit.ly

• منى المطيبع

صحفية بوكالة تونس افريقيا للأنباء ومتحصلة على الماجستير في علوم الإعلام والاتصال وماجستير اختصاص إدارة المؤسسات الإعلامية. وهي خبيرة ومدربة في مجال الإعلام والصحافة الاستقصائية. لها مساهمات في عدد من الدراسات والتقارير حول الإعلام والمرأة في تونس. كما صدر لها تقرير حول شفافية ملكية وسائل الإعلام السمعية البصرية في تونس.

• ماهر عبدالرحمان

هو باحث وخبير معتمد لدى منظّمات مهنيّة عربيّة ودوليّة.حاصل على الإستاذيّة في الصّحافة من معهد الصّحافة وعلوم الأخبار بتونس، وعلى شهادة من جامعة ستانفورد الأمريكية. وأجرى العديد من التّدريبات في قنوات أمريكيّة.صاحب وكالة للإنتاج الإخباري والبرامجي. أنتج وأخرج العديد من الوثائقيّات. عمل مذيعا وصحفيّا في الإذاعة الجهوية بصفاقس، ثمّ بالإذاعة المركزيّة، فالتلفزة الوطنيّة. ترأّس تحرير أخبار التلفزة الوطنيّة، ثمّ أخبار للقناة «المغاربيّة»وكان

أوّل رئيس تحرير عربي لأخبار قناة «أم بي سي» في لندن، ثمّ مديرا لعمليّاتها الدّولية. وأصدر كتبا بحثيّة وروايات، منها: أزمة السمعي والبصري العمومي في تونس: جانفي2021 ترجمة بالفرنسية: Sauver l'Audiovisuel Public Tunisien ديسمبر 2021. كما نشر مجموعة من البحوث بمجلّات متخصّصة

• محمد معمري

كاتب وصحفي تونسي يعمل الآن مديرا للاتصال بالإذاعة التونسية وسبق له العمل فى عديد المؤسسات الإعلامية من صحف مكتوبة ومحطات إذاعية ،أصدر أربع كتب ،منها روايتان « اعترافات ميت « (2015) و» قيزاطا» (2021)وكتابان عن الإعلام الأول بعنوان « الصحافة الإلكترونية العربية الأسس والتحديات « (2010) والثاني كتاب « فى كل بيت داعشي» (2017) وهو كتاب يتناول بالتحليل والدرس الجهاز الإعلامي لتنظيم داعش الإرهابي وقد تحصل الكتاب على جائزة الإبداع الصحفي التي تمنحها وزارة الشؤون الثقافية والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين(2017) .كما أصدر عديد المقالات عن الإعلام فى كتب مشتركة ومجلات وصحف عربية ، ويعد الآن رسالة دكتوراه حول « الدين اتصالا : بحث فى الاستراتيجية الاتصالية لتنظيم داعش»..

• خليل الجلاصي

صحفي وباحث تونسي متخصص في الصحافة الرقمية ومنصات التواصلالاجتماعي، عضو بمجلس الصحافة. اشتغلت بعدة غرف أخبار ناطقة بالفرنسية وتعاملت مع عدة منظمات دولية في إطار برامج إعلامية واتصالية. ادرس أيضاً بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار مواد تتعلق بالإنتاج متعدد المنصات.

• صلاح الدين الكريمي

صحفيّ بدار الصباح، ومراسل مجلة فوربس الشرق الأوسط بتونسومتحصّل على الشهادة الوطنيّة للإجازة الأساسيّة في علوم الإعلام والاتّصال من معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومتحصّل على دبلوم درجة أولى في العلوم السياسيّة من معهد تونس للسياسة.

عن الكتاب

يتضمن هذا المؤلف عددا من النصوص موضوعها المشترك قضايا متصلة بالسياسات العمومية في مجال الإعلام. وقد تم تقديم هذه النصوص في للقاء التحضيري لمؤتمر السياسات العمومية في قطاع الإعلام ورشة نظمتها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين يوم 20 ديسمبر2021 .

ويندرج هذا اللقاء في إطار برنامج عمل حول السياسات العموميّة للإعلام إدراكا من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين لدورها المركزي في تطوير بيئة الإعلام وفي ضمان حقّ الصحفيّين في بيئة مهنية تحقق لهم الكرامة المهنيّة كشرط من شروط الإبداع والتميّز. كما يعبر هذا البرنامج على إيمان النقابة بأنّ إصلاح أوضاع الصحفيّين متّصل بإصلاح النظام الإعلاميّ برمته.

وفي هذا الإطار كانت النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين قد نظّمت في 10 ديسمبر 2019 ورشة تحضيرية للمنتدى الوطنيّ الأوّل للسياساتالعموميّة في مجال الإعلام. وقد شارك في هذه الورشة ممثّلون عن كلّ مؤسّسات الإعلام العموميّ والنقابات المهنيّة وممثّلون عن رئاسة الحكومة

والهيئة العليا المستقلّة للاتصال والنقابات المهنيّة.

وفي الفترة الفاصلة بين الورشتين أنجزت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين دراسة عن السياسة العموميّة الإعلاميّة من منظور الصحفيّين والفاعلين في قطاع الإعلام (الفصل الأول في هذا الكتاب).

وتندرج هذه اللقاءات وهذا الكتاب الذي تمخض عنها في إطار الإعداد للإعداد للمنتدى الوطني الأوّل للسياسات العموميّة في مجال الإعلام الذي يهدفإلى إطلاق حوار وطنيّ حول أدوار الدولة المختلفة في دعم وتطوير إعلام تونسيّ ذي جودة يقوم بوظائفه كمرفق عموميّ. ثانيا، التفكيرفي سياسة عموميّة ضامنة لديمومة الإعلام في سياق أصبحت فيه قطاعات منه، على غرار الصحافة المكتوبة، مهدّدة في وجودها. وثالثا، وضع آليّات لمتابعة إرساء هذه السياسة العموميّة وتنفيذها.

ويمثّل موضوع السياسات العموميّة موضوعا مستحدثا في النقاشات المهنيّة. وقد جاء إدماج هذا الموضوع في تونس بمبادرة من النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين في نهاية عام 2019. ويمكن أن نقول إنّ موضوع السياسة العموميّة يكاد يكون غائبا تماما قبل أن يطرح في إطار «ورشة تحضيرية للمنتدى الوطني الأوّل للسياسات العموميّة في مجال الإعلام». فقد كانت المقاربة السائدة إلى حدود السنوات الأخيرة تتمثّل في الحدّ من أدوار الدولة في مجال الإعلام.

وبشكل عامّ، يمكن أن نقول إنّ الدولة التونسيّة ليست لها سياسة عموميّة في مجال الإعلام أو أنّ السياسة التي تعتمدها الدولة في قطاع الإعلام لا ترقى إلى مستوى السياسة العموميّة للإعلام وفق المعايير المتعارف عليها في الدول الديمقراطيّة. في المقابل فإنّ الدول الأوروبية طوّرت سياسة عموميّة لتمويل التدريب وإصلاح الإعلام. فقد قامت مؤسّسات عموميّة أوروبيّة بتطوير برامج خاصّةبالميديا التونسية على غرار BBC media action, IMS, CFI.هكذا تكونالدولة قد فرّطت في مسؤوليّتها إزاء قطاع أساسيّ للمجتمع والحياة الديمقراطيّة.

بل يمكن أن نذهب إلى أكثر من هذا بالقول بأنّ الدولة قد تكون فرّطت في موضوع تدريب الصحفيّين وفي مجالات أخرى متّصلة بها إلى «السياسات العموميّة "الأوروبية على وجه الخصوص. فالدولة في تونس تكتفي مثلا بتسديد نفقات التصرف للمركز الإفريقي للصحفيّين والاتصالين في

حين تقوم المنظّمات الدوليّة (خاصّة الأوروبية) والمموّلة من مصادر عموميّة بتنفيذ أهمّ البرامج التدريبيّة لفائدة الصحفيّين التونسيين. هكذا يمكن أن نقول إنّنا إزاء مفارقة كبيرة تتمثّل في استبدال أدوار الدولة التونسيّة بأدوار دول أخرى أو منظّمات دوليّة أصبحت المموّل الرئيسيّ لأنشطة تدريب الصحفيّين بل إنها تحوّلت أحيانا إلى محدّد للبرامج التدريبيّة نفسها. ومن المجالات الأخرى التي فرّطت فيها الدولة كذلك دعم المشاريع الصحفيّة الشبابيّة المبتكرة أو البديلة. وفي هذا الإطار فإنّ كل المبادرات والمشاريع تحظى بتمويل دوليّ من طرف منظّمات دوليّة ذات تمويل عموميّ أو بتمويل عموميّ أوروبي مباشر.

في المقابل فإنّ الدولة في تونس ترصد مساعدات لا بأس بها لقطاعات مماثلة على غرار المسرح والسينما والفنون التشكيليّة... دون أن تتدخّل في المضامين أو أن تفرض إكراهات معيّنة على المبدعين أو أن تهدّد بالضرورة استقلاليّتها.

تمثّل النصوص التي يتضمنها هذا الكتاب مقاربات لبعض القضايا المركزية التي يجب أن تتحول إلى أولويات استراتيجية لسياسة عمومية غايتها إرساء إعلام يخدم المجتمع.

ويشمل الكتاب أربعة فصول:

يتضمن الفصل جزئين . يشمل الجزء الأول دراسة عن تمثلات الصحفيين والفاعلين في قطاع الإعلام للسياسات العمومية ودور الدولة. أما الجزء الثاني فيتطرق إلى مسالة الإعلام العمومي وتحولاته وإشكالياته، إضافة إلى تصورا إصلاحية لمنظومة الإعلام العمومي المسعي البصري.

ويتناول الفصل الثالث مسألة تدريب الصحفيين لما لها من أهمية بما أنها تعكس كل مشكلات وتناقضات أدوار الدولة في النظام الإعلامي. ويبحث الفصل الأخير مشكلات الصحافة التونسية في البيئة الرقمية وما تطرحه من قضايا مرتبطة بالرقمنة.

يستمد هذا الكتاب أهميته من أنه يطرح مشكلات حيوية في سياق ما تزال فيه المعارف عن النظام الإعلامي التونسي محدودة. وهو يوفر على هذا النحو معطيات وأفكار وفرضيات قد تكون مادة تثري النقاش العام في قضايا الإعلام ومنطلقات ضرورية لإرساء سياسة عمومية في مجال الإعلام تجعل منه مؤسسة حقيقية في خدمة المجتمع والديموقراطية.

الجزء الأول:
السياسة العموميّة الإعلاميّة من منظور الصحفيّين والفاعلين في قطاع[1] الإعلام

الصادق الحمامي
بمساعدة صلاح الدين الكريمي

1 تنويه من الباحث المشرف على الدراسة
أنجزت هذه الدراسة لفائدة النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيّين. وهي جزء من مقاربة جديدة تسعى بفضلها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيّين إلى المساهمة في تطوير البيئة العامة التشريعيّة والمؤسّسيّة والمهنيّة التي يعمل فيها الصحفيّون والضامنة لتميّزهم المهني. وككلّ الدارسات المؤسّسية فقد تمتّع الباحث الذي أشرف على إنجاز الدراسة بالاستقلاليّة الفكرية التامّة في إطار التزامه بالغاية الأساسيّة التي وضعت للدراسة، أي استكشاف التصوّرات والتمثّلات المهنيّة للفاعلين في قطاع الإعلام لموضوع السياسات العموميّة الإعلاميّة.

• تقديم الدراسة :

تضع نقابة الصحفيّين التونسيين برنامج عمل حول السياسات العموميّة للإعلام إدراكا منها لدورها المركزي في تطوير بيئة الإعلام وفي ضمان حقّ الصحفيّين في بيئة مهنية تحقق لهم الكرامة المهنيّة كشرط من شروط الإبداع والتميّز. كما يعبر هذا البرنامج على إيمان النقابة بأنّ إصلاح أوضاع الصحفيّين متّصل بإصلاح النظام الإعلاميّ برمته.

وفي هذا الإطار كانت النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين قد نظّمت في 10ديسمبر 2019ورشة تحضيرية للمنتدى الوطنيّ الأوّل للسياسات العموميّة في مجال الإعلام. وقد شارك في هذه الورشة ممثّلون عن كلّ مؤسّسات الإعلام العموميّ والنقابات المهنيّة وممثّلون عن رئاسة الحكومة والهيئة العليا المستقلّة للاتصال والنقابات المهنيّة.
وقد نظّمت هذه الورشة التحضيريّة للإعداد للمنتدى الوطني الأوّل للسياسات العموميّة في مجال الإعلام الذي يهدف: أوّلا، إلى إطلاق حوار وطنيّ حول أدوار الدولة المختلفة في دعم وتطوير إعلام تونسيّ ذي جودة يقوم بوظائفه كمرفق عموميّ. ثانيا، التفكيرفي سياسة عموميّة ضامنة لديمومة الإعلام في سياق أصبحت فيه قطاعات منه، على غرار الصحافة المكتوبة، مهدّدة في وجودها. وثالثا، وضع آليّات لمتابعة إرساء هذه السياسة العموميّة وتنفيذها.

ويمثّل موضوع السياسات العموميّة موضوعا مستحدثا في النقاشات المهنيّة. وقد جاء إدماج هذا الموضوع في تونس بمبادرة من النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين في نهاية عام 2019. ويمكن أن نقول إنّ موضوع السياسة العموميّة يكاد يكون غائبا تماما قبل أن يطرح في إطار «ورشة تحضيرية للمنتدى الوطني الأوّل للسياسات العموميّة في مجال الإعلام». فقد كانت المقاربة السائدة إلى حدود السنوات الأخيرة تتمثّل في الحدّ من أدوار الدولة في مجال الإعلام.

وبشكل عامّ، يمكن أن نقول إنّ الدولة التونسيّة ليست لها سياسة عموميّة في مجال الإعلام أو أنّ السياسة التي تعتمدها الدولة في قطاع الإعلام لا ترقى إلى مستوى السياسة العموميّة للإعلام وفق المعايير المتعارف عليها في الدول الديمقراطيّة. في المقابل فإنّ الدول الأوروبية طوّرت سياسة عموميّة لتمويل التدريب وإصلاح الإعلام. فقد قامت مؤسّسات عموميّة أوروبيّة بتطوير برامج خاصّةبالميديا التونسية على غرار BBC media action, IMS, CFI.هكذا تكونالدولة قد فرّطت في مسؤوليّتها إزاء قطاع أساسيّ للمجتمع والحياة الديمقراطيّة.

بل يمكن أن نذهب إلى أكثر من هذا بالقول بأنّ الدولة قد تكون فرّطت في موضوع تدريب الصحفيّين[1] وفي مجالات أخرى متّصلة بها إلى «السياسات العموميّة "الأوروبية على وجه الخصوص. فالدولة في تونس تكتفي مثلا بتسديد نفقات التصرف للمركز الإفريقي للصحفيّين والاتصاليين في حين تقوم المنظّمات الدوليّة (خاصّة الأوروبية) والممولة من مصادر عموميّة بتنفيذ أهمّ البرامج التدريبيّة لفائدة الصحفيّين التونسيين[2] . هكذا يمكن أن نقول إنّنا إزاء مفارقةكبيرة تتمثّل في استبدال أدوار الدولة التونسيّة بأدوار دول أخرى أو منظّمات دوليّة أصبحت الممول الرئيسيّ لأنشطة تدريب الصحفيّين بل إنها تحوّلت أحيانا إلى محدّد للبرامج التدريبيّة نفسها. ومن المجالات الأخرى التي فرّطت فيها الدولة كذلك دعم المشاريع الصحفيّة الشبابيّة المبتكرة أو البديلة. وفي هذا الإطار فإنّ كل المبادرات والمشاريع تحظى بتمويل دوليّ من طرف منظّمات دوليّة ذات تمويل عموميّ أو بتمويل عموميّ أوروبي مباشر.

في المقابل فإنّ الدولة في تونس ترصد مساعدات لا بأس بها لقطاعات مماثلة على غرار المسرح والسينما والفنون التشكيليّة... دون أن تتدخّل في المضامين أو أن تفرض إكراهات معيّنة على المبدعين أو أن تهدّد بالضرورة استقلاليّتها.

• موضوع الدراسة :

«السياسة العموميّة الإعلاميّة من منظور الصحفيّين والفاعلين في قطاع الإعلام» دراسة استطلاعيّة في مبحث «السياسات العموميّة في

2 انظر على سبيل المثال مشروع دعم الإعلام الذي طوّره الاتّحادالأوروبيّwww.mediaup.tn

مجال الإعلام» في السياق التونسيّ. يتّسم هذا المبحث بطابعه الجديد سياسيًا ومؤسّسيًا ومهنيًا وفكريًا. ومن هذا المنطلق، فإنّ المعارف حوله نادرة إن لم تكن غائبة تماما. فمسألة السياسة العموميّة لا تبدو حاضرة أو ظاهرة في الخطاب السياسيّ للنخب السياسيّة بمختلف اتّجاهاتها أو في خطاب الحكومات المتعاقبة منذ الثورة. ولا يبدو أنّ هناك اهتمام مؤسّسيّ ما بالسياسات العموميّة في مستوى الدولة وأجهزتها.

أمّا مهنيًا فإنّ الاهتمام بموضوع السياسات العموميّة قد انطلق فعليًا عام 2019 عندما أطلقت النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيين برنامج المنتدى الوطني للسياسات العموميّة.
وأمّا معرفيًا فإن موضوع السياسات العموميّة لم يحظ باهتمام الباحثين[3] وقد يكون تفسير ذلك متّصل بضمور الإنتاج المعرفي والأكاديمي عن الإعلام بشكل عامّ. ويمكن للباحث أن يستند في هذا الإطار إلى بعض الدراسات والتقارير كي تساعده على البحث، ومنها على وجه الخصوص:

- تقرير الهيئة المستقلّة لإصلاح الإعلام والاتّصال[4] الصادر عام 2012

- تقرير منظّمة اليونسكو عن دراسة حول تطوّر وسائل الإعلام والاتّصال بتونس[5] الصادر عام 2012

- دراسة مقارنة بشأن المدارس الاتّصاليّة الكبرى للسياسات العموميّة الصادر عن برنامج Media Up (نشرت النسخة الفرنسية عام 2018 والنسخة العربيّة عام 2019)

- دراسة «النظام المتعلّق بالمساعدات العموميّة للإعلام التونسي في سياق الانتقال الديمقراطي» التي أنجزها فرع منظمة المادة 19 في تونس ونشرت عام 2018.

3لا بدّ من التنويه هنا إلى أنّ معهد الصحافة وعلوم الإخبار كان قد نظّم مؤتمرا علميًا دوليًا في أفريل 2018حول «علاقة الدولة بوسائل الإعلام: أيّة حوكمة عموميّة لوسائل الإعلام في ظلّ التحوّل الديمقراطي؟
4 lang=ar&162=Itemid&159=http://www.inric.tn/index.php?option=com_content&view=article&id
5 دراسة حول تطور وسائل الإعلام والاتصال بتونس باعتماد مؤشرات تطور وسائل الإعلام والاتّصال حسب منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافةUNESCO

ويمكن أن نذكر أيضا بعض الدراسات الأخرى التي تناولت بشكل جزئي

موضوع أدوار الدولة في قطاع الإعلام (يمكنالاطلاع عليها في قائمة المراجع في نهاية الدراسة).

إنّ المتمعّن في التقرير الذي أصدرته الهيئة الوطنية لإصلاحالإعلام والاتّصال يلاحظ بكل وضوح غياب مشغل (أو مبحث) السياسات العموميّة من مضامين التقرير الذي خصّصت في المقابل بعض محاوره لمباحث الإطار القانونيّ الجديد لقطاع الإعلام (الباب الأول) وللاتّصال الحكومي (الباب السادس).

كما لم تتضمن التوصيات العامة إشارات إلى مفهوم السياسات العموميّة. ولم يتناول التقرير بالتحليل دور الدولة ضمن مفهوم السياسة العموميّة رغم أنّ مختلف التوصيّات التي تضمنها حول مختلف القطاعات (الصحافة المكتوبة، الإشهار، الاتّصال الحكومي، الإعلامالوكالاتي...)تتضمّن أحيانا كثيرة تعريفا ضمنيا لما يجب أن تقوم به الدولة في هذا القطاع. وقد تكون فرضيّة استبعاد الإرث السلطوي للدولة من الفرضيات القويّة التي يمكن أن تفسر تجاهل مفهوم السياسة العموميّة، لأنّ ذلك كان يمكن أن يوحي آنذاك، في سياق تصفية إرث الدولة السلطويّة، بعودة الدولة من جديد لإدارة الإعلام في وقت كان فيه المطلب الرئيسيّ يتمثل في «تحرير الإعلام» من الدولة المهيمنة.

ويتضمن تقرير اليونسكو» حول تطوّر وسائل الإعلام والاتّصال بتونس، باعتماد مؤشّرات تطوّر وسائل الإعلام والاتّصال» عدة مؤشّرات يحيل عدد منها على دور الدولة على غرار إرساء إطار تشريعي مناسب لحرية التعبير وتعدّدية الإعلام واستقلاليّة آليّة التعديل وضمان حقّ النفاذ إلى المعلومة وإرساء إعلام عمومي يعمل لفائدة الصالح العام ووضع برامج تكوين لضمان سلامة الصحفيّين وإرساء منظومة تكوين مهنيّة[6].

أما الدراسة التي أصدرها برنامج دعم قطاع الإعلام في تونس فهي لم تهتمّ بتحليل أدوار الدولة في السياق التونسي بعد الثورة

6 انظر الجزء المتعلّق بالتوصيات من الصفحة 8 إلى الصفحة 11.

خلال العشريّة الأخيرة، بل كان موضوعها تعريف سياسات الدولة في مجال الإعلاموالاتّصال. واهتمّت الدراسة بتحليل أدوار الدولة في مجال الإعلام بشكل عامّ. فالدولة تمثّل مزوّدا للمضامين (عبر المرفق العموميّ السمعيّ البصريّ)،ومصدرا للمساعدات العموميّة، ومصدرا للسياسات القانونية (عبر التشريع والتعديل)، وناظمة للسياسات العموميّة في مجال الاتّصال الرقميّ (منصة الانترنت).

وتعدّ دراسة «النظام المتعلق بالمساعدات العموميّة للإعلام التونسي في سياق الانتقال الديمقراطي[7] الصادرة عن منظّمة المادّة 19 في 2018من أهم الدراسات على الإطلاقفي مجال مخصوص من السياسات العموميّة للإعلام، يتعلق بمساعدات الدولة للصحافة، بل هي الدراسة الوحيدة في هذه المسألة بالذات. والدراسة لا تهتم بتحليل أنظمة دعمالإعلام بشكل عامّ ولا تكتفي بالتعريف بهذا الموضوع، بل تشمل، على وجه الخصوص، تقييم نظام المساعدات التي تقدّمها الدولة للمؤسّسات الإعلامية التونسية. ومن الإضافات الأساسيّة للدراسة أنّها رصدت كل أشكال الدعم العمومي لفائدة الإعلام التونسي كما قامت بتقييم هذه الأشكال وفق المعايير الدولية. وتكشف الدراسة في هذا الإطار عن مظاهر فريدة للتحكّم في المؤسّسات الإعلاميّة عبر بعض آليّات الدعم العموميّ على غرار الإشهار العموميّ. ووضعت الدراسة تصوّرات ومقترحات لسياسة عموميّة في مجال الدعم العموميّ للإعلام.

وتتمايز دراسة «السياسة العموميّة الإعلاميّة من منظور الصحفيّين والفاعلين في قطاع الإعلام»، عنالدراسة التي أنجزتها منظمة المادة 19 من جهة الموضوع. فالسياسة العموميّة مبحث أوسع من مبحث الدعم العمومي للإعلام.وإضافة إلى هذا، فإنّ الدراسة الحاليّة تهتمّ بالأساس بدراسة تصوّرات وتمثّلات الفاعلين المهنيّين للسياسات العموميّة وهوموضوع مختلف نظريّا ومفهوميّا عن موضوع الدعم العمومي للإعلام. في المقابل، فإنّ الدارستين متكاملتين. فالدراسة التي أنجزتها منظّمة المادة 19 ذات فائدة كبيرة لمن يروم تحليل السياسات العموميّة من جهة استراتيجيّات الحكومات المختلفة في التعامل مع الإعلام منذ 2014.
وفي هذا الإطار فإنّ دراسة»السياسة العموميّة في مجال الإعلام كما

7 دراسة متاحة على الرابط التالي
livret-State-aids-final-Ar.pdf/05/2020/org/wp-content/uploads.https://www.article19

ينظر إليها الصحفيون والفاعلون في قطاع الإعلام» تتناول المسائل التالية:

• المسألة الأولى:ما هو تعريف السياسة العموميّة ومضمونها ومجال اختصاصها كما يراه الصحفيّون والمهنيون والفاعلون في القطاع بشكل عام؟

• المسألة الثانية: مشروعيّة دعم الدولة لقطاع الإعلام، ومشروعيّة السياسة العموميّة في مجال الإعلام بشكل عامّ، وهل يمكن أن تمثّل خطرا على استقلاليّة الإعلام والصحافة؟
• المسألة الثالثة: كيف ينظر الصحفيّون والمهنيّون إلى حالة قطاع الإعلام بشكل عام وإلى أدوار الدولة بشكل خاص؟

• المسألة الرابعة: ما هي الأهداف الكبرى التي يجب أن تحقّقها السياسةالعموميّة للإعلام كما يراها الصحفيّون والمهنيّون والفاعلون في القطاع بشكل عامّ؟

• المسألة الخامسة: ما هي الآليّات التي يجب أن توظّفها السياسة العموميّة للإعلام كما يراها الصحفيّون والمهنيّون والفاعلون في القطاع بشكل عام؟

• المسألة السادسة: ما هي أدوار الفاعلين في قطاع الإعلام وأدوار المنظّمات المهنيّة على وجه الخصوص في السياسة العموميّة للإعلام؟

• منهجية الدراسة :

تعتبر دراسة «السياسة العموميّة في مجال الإعلام، كما ينظر إليها الصحفيّون والفاعلون في قطاع الإعلام»، من نوع الدراسات الاستطلاعيّة. وهذا النوع من الدراسات يتناول المسائل التي لم تحظ بالبحث وتتّسم بقلة المعارف النظريّة حولها. وتشمل الدراسات الاستطلاعيّة المواضيع الجديدة التي لم يتطرّق إليها الباحثون،وتستند على منهجية مرنة نظرا للطابع الجديد للمواضيع التي تتناولها بالبحث.

وتسعى الدراسات الاستطلاعيّة إلى انتاج أكبر قدر ممكن من المعطيات حول الظاهرة موضوع البحث لإعداد دراسات وبحوث أكثر عمقا تستند إلى إشكاليّات نظرية وإلى فرضيّات. وفي هذا الإطار تتمثّل المكتسبات التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها، أولا وقبل كل شيء،في معرفة تصوّرات الصحفيّين والمهنيّين لأوساط المهنة بمختلف شرائحهم (صحفيّون، رؤساء تحرير، نقابات مهنيّة أو حتى سياسيّين)وتمثّلاتهم بشكل عام للسياسات العموميّة في مجال الإعلام، خاصة وأن المعطيات في هذا المجال تحديدا غائبة تماما.

وتعتمد دراسة »السياسة العموميّة في مجال الإعلام، كما ينظر إليها الصحفيّون والفاعلون في قطاع الإعلام»، منهجية مركبة يطلق عليها المزيج المنهجي MixMethodology تستخدم المنهج الكمّي والكيفيّ في الوقت ذاته. وقد تمّ توظيف المنهج الكمّي لمعرفة اتّجاهات الصحفيين ورؤساء التحرير إزاء مختلف قضايا السياسات العموميّة. أمّا المنهج الكيفيّ فقد تمّ توظيفه لاستكشاف تصورات الفاعلين les acteurs للسياسات العموميّة والمجالات المتّصلة بها.

وشملت الدراسة المسحيّة اتّجاهات الصحفيّين حول السياسةالعموميّة للإعلام ومجال اختصاصها وفوائدها وآليّاتها و شر و طا ستقلا ليّتها .

وتشمل هذه الدراسة المسحيّة عيّنة واسعة تتضمّن صحفيين من الإعلام العموميّ والإعلام الخاص من قطاعات الصحافة المكتوبة والإلكترونية والإذاعية والتلفزيونية. وتشمل العينة، الصحفيّين المرسّمين في مؤسّساتهم والصحفيّين المتعاونين وكذلك الصحفيّين غير النشطين. ولا تشملالعيّنة»الصحفيّين» العاملين في أقسام الاتّصال فيالمؤسسات العموميّة أو في الجمعيّات... باعتبارهم اتّصاليّين غير ممارسين لمهنة الصحافة.

ونظرا للإمكانات المحدودة المتوفّرة للباحث فقد تمّ الاعتماد على توزيع الاستمارة على الصحفيّين بواسطة البريد الإلكتروني على كلّ الصحفيّين المسجلين في نقابة الصحفيّين وفي قاعدة بياناتها التي تتضمن 1262 عضوا نشط و263 عضوا منتسبا. كما قام الفريق البحثيّ بتوزيع الاستمارة في مختلف جماعات الصحفيّين في الفايسبوك.
أمّا المقابلات نصف الموجهة (entretiens semi directifs) مع عيّنة من

المهنيّين لتحليل اتّجاهاتهم وتمثّلاتهم السياسيّة للسياسة العموميّة الإعلاميّة، فشملت رئيس النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين ورئيس الجامعة التونسيّة لمديري الصحف وممثّلا عن رئاسة الحكومة وممثّلا عن جمعيّة دعم مجلس الصحافة ورئيس الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري. ولم يتسنّ للفريق البحثي التواصل مع رئيسي نقابة الإذاعات والقنوات التلفزيّة بسبب التزاماتهما المهنيّة.

هل العيّنة التي اعتمدتها الدراسة ممثّلة حقيقة للقطاع الصحفي؟

كان لا بدّ من طرح الأسئلة التالية عند تصميم عيّنة الدراسة: هل تكتفي الدراسة بمنخرطي النقابة، أم أنها توسّع مجتمع البحث الأصلي إلى كل الصحفيّين بما في ذلك من هو غير منخرط في النقابة؟ وهل يتم إدماج من هو غير متحصّل على بطاقة صحفيّ محترف في عيّنة الدراسة؟

وتحيل هذه الأسئلة عادة على المشكلات المتّصلة بهويّة الصحفيّ وتعريفه في السياق التونسي. وفي هذا الإطار، سعينا إلى الوصول إلى أكثر عدد ممكن من الصحفيّين عبر كل الوسائل التي ذكرناها (البريد الالكتروني ومجموعات الفايسبوك) مع النشر المتكرّر للاستمارة.

لكن هل عدد الإجابات التي تحصّلنا عليها يجيز لنا تعميم النتائج؟ تجدر الإشارة بادئ ذي بدء،إلى أنّ التمثيليّة غير مرتبطة بالطابع الواسع بحجم العينة، وهذا خطأ يقع فيه عادة من يقيّم مصداقية استطلاعات الرأي. فاستطلاعات الرأي التي تنجزها المكاتب المتخصّصة لدراسة نوايا التصويت أو اتّجاهات الرأي العام السياسيّة تكتفي عادة بعيّنة لا تتجاوز الألف[8]. وفي هذا الإطار، سعينا ،كما ذكرنا سابقا، إلى تحفيز الصحفيين بنشر استمارة الدراسة في عديد «المجموعات» في الفايسبوك، إضافة إلى إرسالها إلى الصحفيّين المسجّلين في قاعدة البيانات للنقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين أو حتّى باستخدام الوسائل الذاتيّة.

8 ويمكن في هذا الاتّجاه، على سبيل المثال، الاطلاع على قاعدة معلومات استطلاعات الرأي السياسيّة التي تديرها لجنة استطلاعات الرأي في فرنسا.
/http://www.commission-des-sondages.fr/notices

إنّ الإجابة عن تمثيليّة العيّنة وقابليّة النتائج للتعميم يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا أنّ الآليّات التي وضعناها لم تسمح لنا بالوصول إلى عدد أكبر من الصحفيّين خاصّة وأنّنا استخدمنا قاعدة بيانات النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيّين التي تتضمّن المسجّلين في النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين. ويمكن أن نضيف إلى هذه الاعتبارات أنّ الدراسة اعتمدت أيضا على المزج بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي، ممّا يسمح بمقاربة أشمل وأعمق لتمثّلات الصحفيّين والفاعلين في قطاع الإعلام لمسألة السياسات العموميّة.

• خصائص عيّنة الدراسة :

المستوى التعليمي:

شملت عيّنة الدراسة «تمثّلات الصحفيّين التونسيّين للسياسات العموميّة في مجال الإعلام » 204 صحفي وصحفيّة، 60,8% منهم حاصلين على الأستاذيّة/ إجازة، و29,9% حاصلين على شهادة الماجستير، و5,4%حاصلين فقط على شهادة الباكلوريا، و2%حاصلين على شهادة الدكتوراه، و2% دون الباكالوريا.

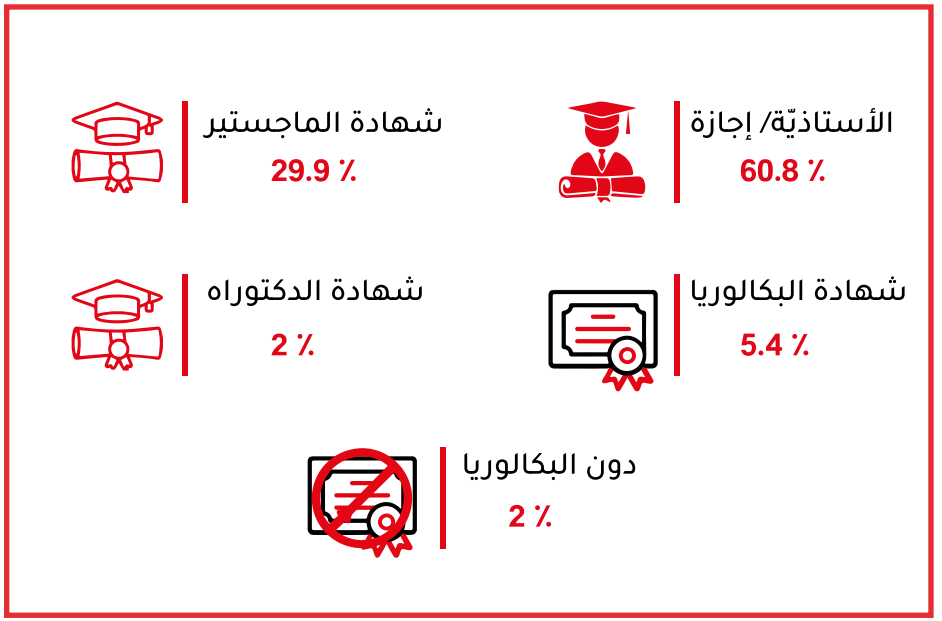

القطاع:

شارك في الاستمارة 55,9% من الصحفيّين في القطاع الخاص، و33% من الصحفيّين من القطاع العموميّ، و5,9% من إعلام جمعيّاتي، و4,9% من إعلام المصادر

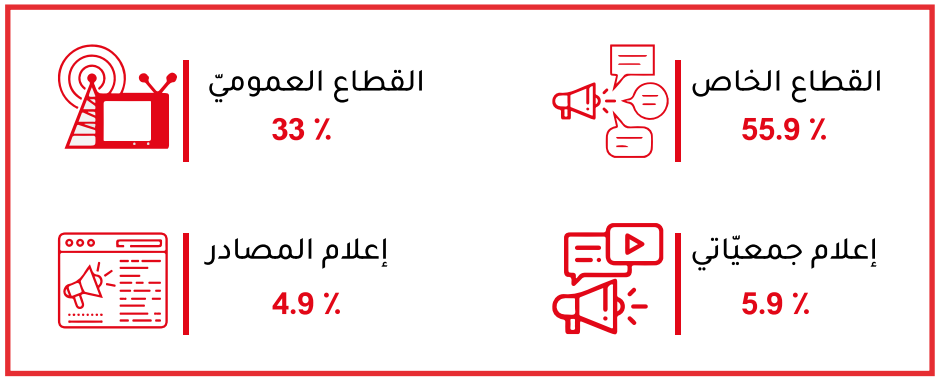

المؤسّسة:

شارك في الاستمارة 38,7% من الصحفيّين العاملين في المؤسّسات الصحفيّة الإذاعيّة، و28.% من الصحفيّين العاملين في المواقع الالكترونيّة الإخبارية، ونسبة 22,5%من الصحفيّين العاملين في الإعلام التلفزيوني، ونسبة 17,2 من الصحفيّين العاملين في مؤسّسات صحافة مكتوبة ورقيّة، ونسبة 7,4% (15 صحفي) من الصحفيّين العاملين بوكالات الأنباء.

بطاقة صحفي محترف:

شارك في استمارة الدراسة 55,4%من الحاصلين على بطاقة صحفي محترف و44,6% من غير الحاصلين على بطاقة صحفي محترف.

الوظيفة:

شارك في استمارة الدراسة 57,8% بدرجة مهنيّة «صحفي»، ونسبة 14,7% بدرجة مهنية «رئيس تحرير»، وبنسبة 13,2%صحفيّين مستقلين، و7,8% برتبة مهنيّة «صحفي متعاون»، وبنسبة 6,4% رؤساء أقسام.

الفصل الأول: ما هي السياسة العموميّة للإعلام؟

1. في تعريف السياسة العمومية

تعرّف السياسة العموميّة على أنّها برنامج عمل خاص بهيئة عموميّة أوautorité publique حكوميّة. وهي وسائل وأدوات تستخدمها السلطات العموميّة للحصول عل نتائج معيّنة أو لتحقيق أهداف معيّنة. وتشمل السياسات العموميّة عادة التربية والنقل والشباب والاقتصاد[9] .

ويعرّف "قاموس السياسات العموميّة، "السياسة العموميّة باعتبارها "ظاهرة اجتماعيّة وسياسيّة مخصوصة قائمة على مقتضيات عمليّة ومقاربات تحليليّة في سياق مخصوص"[10] .ويمكن أن نعرّف أيضا السياسة العموميّة باعتبارها برنامجا حكوميّا في مجال معيّن أو في فضاء جغرافي.[11]

والسياسة العموميّة هي وثيقة تقوم بصياغتها المؤسّسات الحكوميّة تقدّم فيها تصوّراتها لموضوع ما أو لقطاع ما أو لرهان ما ويقتضي برنامجا حكوميّا عمليّا ملموسا.والسياسة العموميّة من منظور الباحثين هي ما تنجزه السلطات العموميّةوما لا تنجزه هذه السلطات العموميّة. فعندما لا تهتم الدولة بإصلاح منظومة التدريب الصحفي الأكاديمي والمهنيّ فإنّ ذلك يعتبر"سياسة عموميّة ". [12]

وتعرّف منظّمة المادّة 19السياسة العموميّة للإعلام أو "السياسةالإعلاميّة" بأنّها "المجموعةالموسّعةللإجراءاتالقانونيّةوالتنظيميّة التيتعتمدهاالسّلط العموميّة، ولا يمكنهاأنتكونمتماشيةمعالمعايير الدوليّة سوىعندقياسمدىمساهمتهافيتحقيقهذاالهدفالعامّ"[13] . فوفق التشريعات الدوليّة، "تتحمّلالدّول، بمقتضىالقانونالدّولي، مسؤوليّةتوفيربيئةقانونيّةوتنظيميّة ملائمةلتطوّرمشهدإعلاميّحرّومتعدّدومتنوّع". ويشير التعليق العام رقم 44الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بحقوق الإنسان (التّعليق العام رقم 34، الفصل -19 حريّة الرّأي وحريّة

9 Jean-Claude Thoenig : L'analyse des politiques publiques" in Traité de science politique sous la direction de Leca et Grawitz, 1985

10 Boussaguet, L., Jacquot, S., &Ravinet, P. (2019). Dictionnaire des politiques publiques. Presses des Sciences po. https://portail-ie.fr/resource/glossary/34/politique-publique

11 Jean-Claude Thoenig : L'analyse des politiques publiques" in Traité de science politique sous la direction de Leca et Grawitz, 1985

12 Turgeon, J. et J.-F. Savard (2012). « Politique publique », dans L. Côté et J.-F. Savard (dir.), Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, [en ligne], www.dictionnaire.enap.ca

13 منظّمة المادّة 19 النظام المتعلّق بالمساعدات العموميّةللإعلام التّونسي في سياقالانتقال الدّيمقراطي، تونس، جويلية2018، صفحة 8

التّعبير،12 سبتمبر2011)،أنّ الفصل 19من العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة
والسياسيّة يقتضي: «ألا تفرض الدّولةرقابةاحتكاريّةعلىوسائطالإعلام وينبغيلهاأن تعزّزتعدّديةتلكالوسائط. ونتيجةلذلك،ينبغيللدولالأطرافأن تتّخذالتدابيرالمناسبةبمايتّسقمعالعهد،لمنع أيّ هيمنةغيرملائمة فيوسائطالإعلامأومنعتمركزمجموعاتإعلاميّةمملوكة للقطاعالخاصفيأوضاعاحتكاريّةقد تضرّ بتنوّعالمصادروالآراء»[14].
وسياسات الإعلام هي أيضا حقل بحثي في طور التكوّن خاصّة في البلدان الأنغلوسكسونيّةلكنّه يتطوّر بشكل كبيرله علاقة بقانون الصحافة والاتّصال وبالأخلاقيّات وبالعلوم السياسيّة على الرغم من الاختلافات في المقالات مع المقاربة النقديّة لاقتصاد الاتّصال السياسي
وتعرف سياسات الإعلام MediaPolicy باعتبارها فرع من فروع السياسات العموميّة. وهي تعرّف بأنّها القرارات التي تقدّمها الدولة ذات العلاقة بمجال الإعلام والتي تتّصل بوظائف الإعلام واستخداماتها، أو بالقرارات السياسيّة والإدارية التي تنظّم regulateالطريقة التي تشتغل وفقها صناعة الإعلام وخيارات المستهلكين[15] .
وتسعى سياسات الإعلام إلى ضمان نفاذ المواطنين للأخبار وخاصّة المعلومات (أو الأخبار) الحيويّة Vital information. وتعمل هذه السياسات كذلك على ضمان منافسة نزيهة في سوق الإعلام. وسياسة الإعلام Media Policyمتّصلة اتّصالا شديدا بمفهوم التعديل (أو التنظيم) RegulationPolicyوتشريعات الإعلاموآليّات تفعيلها. وفي هذه الحالة يصبح مفهوم السياسة الإعلامية مرادفا للسياسة التعديليّة (أو التنظيميّة).
وتشمل «السياسة الإعلاميّة» MediaPolicy الصحافة المطبوعة والإذاعة والتلفزيون ويمكن أن يدرج فيها أيضا السينما. وفي كل الأحوال فإنّ سياسات الإعلام هي أداة من أدوات السياسة هدفها هيكلة أنظمة الإعلاموأداؤها وهذه السياسة عادة ما ينتقدها الاقتصاديّون الليبراليّون، إذ يعتبرون أن لها تأثير على التنافس الحر في السوق. ويمكن أن تشمل سياسات دعم الميديا، آليّات غير مادّية لتيسير عمل الميديا كتسهيل النفاذ إلى مصادر المعلومات مثلا والتكوين[16] .

14 نفس المصدر، صفحة عدد8.

15 Trappel, J. (2018). Subsidies: Fuel for the Media. In Comparative Media Policy, Regulation and Governance in Europe. Intellect.

16 نفسالمصدر

2. أدوار الدولة» كمدخل لفهم النظام الإعلامي

وتمثّل «أدوار الدولة» مؤشرا جيدا لتقييم طبيعة النظام الإعلامي. وقد وضع الباحثانهالينومانشينيHallin and Mancini نموذجا لتحليل الأنظمة الإعلاميّة في الدول الديمقراطيّة في كتابهما أنظمة الإعلام المقارنة Comparing media systemيضمن أربعة أبعاد تحليل منها مؤشّر دور الدولة[17] .

- البعد الأول: بنية سوق الميديا MarketStructureوانتشار الصحف وعلاقة الإعلام بالجمهور وتوازن الصحافة الوطنيّة والجهوية والمحلّية وطبيعة مؤسّسات الميديا.

- البعد الثاني: التوازي السياسي Politicalparallelismأي علاقة المجال الإعلامي بالمجال السياسي وطبيعة التنوع في مجال الإعلام على غرار التنوّع الداخليالإيديولوجيّ والسياسي في المضامين الإعلامية الخاصّة بكل مؤسّسة (أن تكون كل التيارات الإيديولوجيّة والسياسيّة ممثّلة في المضامين الإخباريّة في صحيفة ما مثلا)، أو التنوّع الخارجي عندما تكون المؤسّسات الإعلاميّة ومضامينها وبرامجها تعبّر عن تيارات إيديولوجيّة أو حزبية أو طائفيّة (كما هو الحال في لبنان وفي العراق مثلا).

- البعد الثالث: المهنيّة (أو الاحترافية) professionalization وتقاس عادة وفق نموذج هالينومانشينيبالاستقلاليّة: ضغوط تمارس على المهنة، وسيطرة الصحفيّين على مهنتهم (إدارة عمليّة التحرير)، ووجود المعايير المهنية المخصوصة (على غرار حماية المصادر والتمييز بين الإشهار والتحرير)، وشفافيّة المؤسّسات الإعلامية.

- البعد الرابع: دور الدولة the role of the stateيرى الباحثانهالينومانشينيأنّ للدولة دور أساسي في تشكيل النظام الإعلامي. ويتّخذ هذا الدور أشكالا متعددة كما يختلف مجاله من سياق إلى آخر. ويمثّل الإعلام العمومي الشكل الأكثر انتشارا لدور الدولة أو لتدخّلها في قطاع الإعلام وتختلف نسبة تمويل الإعلام العمومي من دولة إلى أخرى وكذلك نسبة المشاهدة بالنسبة إلى الإعلام العمومي من سياق إلى آخر. أمّا الآليّة الثانية فتتمثّل في مساعدات الدولة للصحافة أو أن تكون الدولة مستشهرا.
ومن ضمن الآليّات الأخرى مساعدات لصناعة السينما وتشريعات ضدّالثلب وحماية الخصوصيّة وحقّ الردّ أو ضدّ خطاب الكراهيّة،

17 Hallin, D. C., & Mancini, P. (2004). Comparing media systems: Three models of media and politics. Cambridge university press.

وتشريعات لحماية الصحفيّين السرّ المهنيّ وحقّ الصحفيّين في كتمان مصادرهم، وتشريعات لحماية حقّ الصحفي في عقد تغيير السياسة التحريريّة أو ما يسمّىclause de conscience، وقوانين ضد الاحتكار في المجال الإعلاميّ، وقوانين تنظّم الاتّصال السياسيّ خاصّة في فترة الانتخابات، ونظاما لإسناد إجازات البثّ، وآليات لتنظيم البثّ الإذاعي والتلفزيوني.

ويرى هالينومانشينيأنّه، إضافة إلى التمويل والتنظيم (التعديل)، فإن الدولة هي أيضا محدّد أوّل للمعلوماتPrimarydefiner of newsولها تأثير قويّ على أجندة القضايا العامة وتأطيرها[18] . وفي كلّ الأحوال تختلف أدوار الإعلام حسب طبيعة الأنظمة السياسيّة ويمكن تصنيف الأنظمة الإعلاميّة وفق طبيعة دور الدولة.فالأنظمة الليبرالية (أو الديمقراطيات الليبرالية)، على غرار الديمقراطية الأمريكيّة،تكون فيها أدوار الدولة محدودة جدا.والأنظمة التي يكون فيها دور الدولة قويّا يؤدّي ذلك إلى الحدّ من قوى السوق على غرار ما يسمّى ديمقراطية «دولة الرفاه»Warfare state democracies.

وفي الدول الأوروبّية فإنّ تدخل الدولة في الإعلام هو بعد من أبعاد سياسة عامّة تتضمّن أيضا تمويل الصحّة والتعليم والمؤسّسات الثقافيّة (بما في ذلك مثلا الموسيقى الكلاسيكية- والأوبرا) والأحزاب السياسيّة والكنائس. وفي الدولة الأوروبيّة كذلك ينظر إلى الإعلام باعتباره مؤسّسة اجتماعيّة أولا، ثمّ صناعة أو قطاع أعمال، ثانيا، Businessوتقوم شرعية تدخّل الدولة على ضمان التعدّدية من جهة أولى وعلى ضمان جودة الحياة الديمقراطية[19] .

3. السياسة العموميّة للإعلام من منظور مؤشّرات اليونسكو لتطوّر الإعلام

جاء في وثيقة مؤشّرات تنمية وسائل الإعلام[20] التي تعتمدها منظّمة اليونسكو لتقييم النظم الإعلامية أنّ هناك «حاجة لتدخّل الدولة من أجل الترويج لبيئة إعلاميّة تتميّز بحرّية التعبير والتعدّدية والتنوّع، ولتحديد القوانين التي تحدّ من حرية وسائل الإعلام بشكل ضيّق وحصرها

18 Hallin, D. C., & Mancini, P. (2004). Comparing media systems: Three models of media and politics. Cambridge university press., p 44

19 Hallin, D. C., & Mancini, P. (2004). Comparing media systems: Three models of media and politics. Cambridge universitypress., p 49

20 مؤشرات تنمية وسائل الإعلام: إطار لتقييم تنمية وسائل الإعلام، منظمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو2008

بالقوانين الضرورية في نظام ديمقراطي، والاعتماد على أحكام قانونية تؤمّن المساواة الاقتصادية.وهذا يتطلب أحكاما لوسائل الإعلام العامّة والمجتمعيّة كما أن وسائل الإعلام الخاصة «[21].

ويتجسّد دور الدولة وفق منهجيّة اليونسكو في المسؤوليّة على «تعدّدية وسائل الإعلام وتنوّعها ومساواة اقتصاديّة وشفافيّة الملكية»، إذ تقول الوثيقة»: هناك حاجة لتدخّل الدولة منأجل الترويج لبيئة إعلامية تتميّز بحرية التعبير والتعددية والتنوّع، ولتحديد القوانين التي تحدّ من حرية وسائل الإعلام بشكل ضيّق وحصرها بالقوانين الضرورية فينظام ديمقراطي، ولاعتماد أحكام قانونية تؤمن المساواة الاقتصادية. وهذا يتطلّب أحكاماً لوسائل الإعلام العامة والمجتمعية كما ولو سائل الإعلام الخاصة[22].

وجاء أيضا في وثيقة اليونسكو توصيفات لشروط السياسات العامّة المتعلّقة بوسائل الإعلام منها الأنظمة المواتية لحرية التعبير وتعدّدية وسائل الإعلام وتنوّعها، ومشاركة «الجمهور ومنظّمات المجتمع المدني في صياغة السياسة العامّة المتعلّقة بوسائل الإعلام».

-في صناعة السياسات الإعلامية

يعتبر تقرير «مبادئ صناعة السياسات في مجال الإعلام والاتّصال»[23] Principles for contemporary media and communications policymakingالصادر عن مؤسسة رويترز لدراسة الصحافة Reuters Institute for the Study of Journalismمن أهمّ التقارير التي تناولت مسألة السياسات العموميّة. ويقترح هذا التقرير الذي يمثّل إطارا لفهم هذه السياسات والفلسفة التي تسند إليها وغاياتها وآليّاتها. ومن بين الأهداف الأساسيّة التي وضعها هذا التقرير للسياسات في مجال الإعلام نذكر ما يلي:

-أولا: تشجيع المضامين التي تخدم الصالح العام وتستجيب إلى حاجات الجمهور في مجالات الأخبار والترفيه. فصناعة الأخبار هي من الأنشطة غير القابلة للحياة اقتصاديّا (من الأنشطة النموذجيّة) ولا يمكن أن تستمرّ دون مساعدة (صفحة14). وكذلك دعم مصالح الجمهور على غرار النفاذ إلى الأخبار الجيّدة، وهو يحتاج إلى أدوات وآليّات غير تجاريّة، ومنها أيضا دعم الإعلامالعمومي وصناديق دعم الإنتاج السمعي البصري....

21 نفس المصدر صفحة 11»

22 مؤشرات تنمية وسائل الإعلام: إطار لتقييم تنمية وسائل الإعلام، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو 2008

23 Picard, R., & Pickard, V. (2017). Essential principles for contemporary media and communications policymaking.

-ثانيا: تيسير مشاركة المواطنين في النقاش العامّ في القضايا ذات علاقة بالمجتمع. فمن أدوار الإعلام أن يكون المواطنون قادرين على المشاركة بحرّية في المجال العمومي (16.p). ذلك أنّ الديمقراطية التداوليّة تحتاج إلى نظام إعلامي يكون قادرا على إتاحة فضاءات النقاش والمداولة في الشأن العامّ، رغم الضغوط والانحرافات التي يتّسم بها هذا النظام الإعلامي.

-ثالثا: إتاحة الشروط الضرورية لاستخدام المواطنين لقنوات الاتّصال ووسائل الإعلام عبر ضمان النفاذ الشامل لكل المواطنين.

-رابعا: تشجيع التنوّع والتعدّد في مستوى ملكيّة وسائل الإعلام وفي مستوى المضامين.

-خامسا: التصدي للاحتكار في قطاعات الميديا والاتّصالات.

-سادسا: حماية الأطفال والفئات الهشّة من المضامين المسيئة.

-سابعا: حماية المجتمع من المضامين التي تحثّ على العنف والفوضى والجرائم والكراهيّة بين الأجناس.

-ثامنا: ضمان الشفافية لأنظمة ملكية الميديا: ضمان نفاذ الجمهور إلى معرفة من يتحكّم في المجال العمومي ومن يقوم بالخيارات البرامجيّة: ما هي المصالح التي يمثلونها؟ وكيف يمكن أن تؤثّر هذه المصالح في المضامين الإخبارية وفي المجال العمومي؟ فشفافيّة المؤسّسات الإعلاميّة أساسيّة لمعرفة من يسيطر على المجال الإعلاميّ وما هي المصالح التي تؤثّر في هذا المجال. ومأتى الحاجة إلى شفافية وسائل الإعلام أنّ لها أدوارا اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة أساسيّة (ص 29).

-تاسعا: تشجيع مساءلة الإعلام بواسطة القوانين وآليّات التعديل الذاتي (30) .

واهتمّ تقرير «مبادئ صناعة السياسات في مجال الإعلام والاتّصال» بعمليّة صياغة السياسة في مجال الإعلام والاتّصال Media and communications policymaking. فعمليّة صناعة السياسة العامّة تقتضي إدماج الجمهور وتشريكه عبر الاستشارة حتّى تكون السياسات مستجيبة لحاجاته. وإضافة إلى استشارة الجمهور، فإنّ الآليّات لتحقيق أهداف السياسات العموميّة تشمل أيضا تنظيم سوق الإعلام ووضع المعايير standardsلتعديل (تنظيم) السلوكيّات وتصحيح فشل السوق Marketfailures وأنظمة تحفيزIncentivesالعقوبات والمكافآتRewards.

4. في دعم الدولة للإعلام والصحافة

يشير بعض الباحثين إلى ضرورة التمييز الإجرائي بين مساعداتالدولة للإعلام وبين التمويل العمومي للمرفق العمومي للإعلام. ويمكن أن تكون لسياسة مساعدات الدولة للإعلام أهداف اقتصاديّة على غرار التمييز الإيجابي لصالح نوع معين من الصحافة على غرار صحافة الرأي مثلا، وتعزيز المضامين الجيّدة لتعديل اللامساواة في السوق وإخفاقاته (في مجال المضامين الثقافية مثلا). فقد يكون السوق، بشكل نسقيّ، عاجزا عن تحقيقهاSystemicmarketfailureوفق تعبير الباحث فيكتور بيكارد[24] .

كما تشمل مساعدات الدولة للإعلامالوظائف الصحفيّة والتغلّب على الأزمات وتعويض الأعباء الماليّة (خبراء، ارتفاع الضرائب مثلا) وتحفيز الطلب على الموادّ الإخباريّة وموادّ الميديا بشكل عامّ ودعم الابتكار (تشجيع الرقمنة). ومن الوظائف الأخرى، الحفاظ على التنوّع، ودعم تكوين الصحفيّين، ودعم آليّات مساءلة السلطة، وإرساء فضاءات عموميّة محلّية، ودعم الأصوات البديلة.

والمساعدات التي تقدّمها الدولة للمؤسّسات الإعلاميّة على غرار المساعدات الماليّة المباشرة والتخفيضات على القيمة المضافة والإشهار الخاصّ، كما يراها جوزيف ترابل JosefTrappel، هي نوع من المساعدات التي تقدّم إلى المؤسّسات كآلية لتشجيع الاستثمار والابتكار وحماية بعض المؤسّسات من الإفلاس والمحافظة على أنشطتها ووظائفها. ومن ثمّة فإن السياسات ضروريّة للموازنة بين الآثار الإيجابيّة والسلبيّة للمساعدات. ومن هذا المنظور فهي وسيلة نوعيّة من وسائل السياسة الإعلاميّة.

وتعتبر هذه المساعدات، في الوقت ذاته، وسيلة لتقديم حلول عاجلة للأزمات ولتشجيع المؤسّسات الإعلاميّة على توفير ما تنتظره الديمقراطيّة في وسائل الإعلام، وهي أيضا وسيلة لتصحيح مخرجات السوق، وآليّة حاسمة لتشكيل - طبيعة النظام الإعلامي واتّجاهاته. ويميّز جوزيف ترابل نوعين من الدواعي تجعل دعم الإعلام ضروريّا. فدعم الإعلام من منظور الدواعي الاقتصادية ضروريّ لأنّ السوق غير قادرة على أن تحقّق ما يمكن انتظاره من المؤسسات الإعلام. والأزمات الاقتصاديّة تؤثر بشكل كبير على المؤسّسات الإعلامية. يضاف إلى ذلك

24 Victor pickard we will finally confront systemic market failure

https://www.niemanlab.org/12/2018/we-will-finally-confront-systemic-market-failure/

أنّ دعم المؤسّسات الإعلاميّة يمثل آلية من آليات تشجيع للابتكارفي الصناعات الإعلاميّة.

أمّا من جهة الدواعي المعياريّة[25]، فإنّ دعم الإعلام ضروريّ لحماية الأقلّيات الثقافيّة واللغويّة والجودة والتنوع والقيم الديمقراطيّة والتنوّع السياسي والإيديولوجي. وتمكين وسائل الإعلام من ممارسة دورها الرقابيّ وتكوين الصحفيين عبر مؤسّسات تكوين عموميّة وتشجيع الفضاءات العموميّة المحلية بواسطة الإعلام والصحافة والجمعيّات والميديا غير الربحيّة.

وتنطلق فلسفة المنظّمة الدوليّة للمادة 19 لمساعدة الدولة للصحافة المكتوبة من فكرة أنّ التعدّدية غير ممكنة بدون مساعدة الدولة بدعم ماليّ. وقد نشرت منظّمة المادة 19 وثيقة توجيهيّة تتناول دور مساعدات الدولة للصحافة المكتوبة من منظور حرّية الصحافة. ومن منظور هذه الفلسفة، فإنّ الصحافة المكتوبة تؤدّي دورا أساسيّا في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة، إذ أنّها تضمن تمثيل التنوّع السياسيّ والإيديولوجي والفكري. لكن الصحافة اليوم في المجتمعات الديمقراطية تتنازل عن أداء أدوارها بسبب صعوبات ماديّة أو لأسباب ماليّة[26].

وفي هذا الإطار تقترح منظّمة المادة 19 معايير نموذجيّة لتنظيم مساعدات الدولة للصحافة وتتّصل هذه المعايير بضمان التعدّدية. وتدعو منظّمة المادة 19 الدول الديمقراطيّة إلى تفعيل هذه المعايير وهي على النحو التالي:

- إسناد المساعدات العموميّة للصحافة وفق إطار قانوني.
- تقديم الهيئة التي تدير المساعدات تقريرا سنويّا عن إدارتها للموارد التي توزّعها.
- خضوع المؤسّسات الصحفيّة التي تتلقّى دعما إلى تدقيق ماليّ سنويا ونشر معاملاتها الماليّة.

5. في مشروعيّة السياسة العموميّة في مجال الإعلام

تمثّل الصحافة والإعلامالخاص والعمومي والجمعيّاتي مؤسّسة أساسيّة من مؤسّسات الديمقراطيّة باعتبار أنّها تمثّل كلّها مرفقاعموميّا تقوم بوظائف لا يمكن أن تقوم الديمقراطيّة بدونها كإخبار

25 Trappel, J. (2018). Subsidies: Fuel for the Media. In Comparative Media Policy, Regulation and Governance in Europe. Intellect.

26 ARTICLE 19Freedom of Expression andState Aid to Media (update)September 2017

المواطنين عن أحداث الحياة السياسيّة والاجتماعيّة وإتاحة المعارف التي تسمح للمواطنينفهم هذه الأحداث وتنظيم النقاش العام ومراقبة السلطة السياسية... فالصحافة والإعلام مصدرا أساسيّا للمواطنين لمتابعةأحداث الحياة السياسيّة ولاستقاء الأخبار السياسيّة. وهما من الشروط الأساسيّة للمشاركة في الحياة السياسيّة والنفاذ إليها والانخراط فيها.

وعندما يقوم الإعلام بتنظيم النقاش العامّ أو النقاشات العموميّة فإنّه يسمح بنفاذ المواطنين إلى الآراء السياسيّة المتنوّعة والمتعدّدة، وكذلك الحجج الفكريّة المتنوّعة ممّا يسمح لهم بآراء مستنيرة ومن ثمة تساهم الصحافة والإعلام في تشكل رأي عام مستنير ونقدي وعقلاني.

وما يزيد من أهمّية السياسات العموميّة للإعلام التحوّلات الراهنة لبيئة الإعلام، وهو ما تصفه الصحفية البريطانيّة ليديا بولغرين LydiaPolgreen بـ«الانهيار النسقي الجديد» New systemiccollapse[27] وتقوم هذه المقاربة علىفكرة انهيار النموذج الاقتصادي للإعلام القائم على الإشهار أو التمويل بواسطة الإشهار. فهذا النموذج لم يعد صالحا بسبب منافسة المنصات الرقمية (خاصة غوغل وفايسبوك)، وهو ما يقتضي البحث عن نماذج بديلة (اقتصاديّة). ويتمثّل هذا «الانهيار النسقي تحديدا في التضليلالإخباريّ désinformationوانتشار الأخبار الكاذبة ونتائجها على مؤسّسات الإعلام ووظائفها وأدوارها، وظهور ما يسمّى الصحاري الإخباريّةNewsdesert.ويشبه هذا الانهيار ما حصل في المستوى الإيكولوجي مع الاختلال البيئي وتراجع التنوّع في العالم الحيواني والنباتي.

و«الانهيار النسقيّ مرتبط كذلك بالنتائج الخطيرة التدميريّة للمنصّات الرقميّة. فالمنصّات الاجتماعيّة وشركات التكنولوجيّات الرقميّة استحوذت عام 2018 على 70% من مداخيل الإشهار الرقميّ. وتشير الإحصائيّات أيضا إلى أنّ العشريّة الأخيرة شهدت فقدان 28 ألف صحفيّ أمريكي لوظيفته. يضاف إلى ذلك أنّ لمنصّات الميديا الاجتماعيّة نتائج وخيمة على الأنظمة السياسيّة الديمقراطيّة وتأثير على الانتخابات .[28]

27 Lydia Polgreen The collapse of the information ecosystem poses profound risks for humanity, The Guardian 19 novembre 2019 www.theguardian.com/commentisfree/2019/nov/19/the-collapse-of-the-information-ecosystem-poses-profound-risks-for-humanity

28 The Digital, Culture, Media and Sport Committee, Disinformation and 'fake news': Final Report n18 February 2019. https://publications.parliament.uk/pa/cm201719/cmselect/cmcumeds/179104/1791.htm

ومن التحوّلات التي تدفع إلى إعطاء مشروعيّة متزايدة للسياسات العموميّة ولدعم الدولة للإعلام تلك الأزمة الخانقة التي تواجهها الصحافة في الدول الديمقراطيّة على كلّ المستويات وخاصّة على المستوى المحلّي (الصحافة المحلية)، حتّى أضحى الحديث في الولايات المتحدة نفسها عمّا يسمّى «الصحاري الإخبارية» News desertويقصد بها موت الصحافة واندثارها في جهات ومقاطعات عديدة في الولايات المتحدة.

في هذا الإطار يرى أستاذ الصحافة الأمريكي فيكتور بيكارد أنّ أزمة الصحافة،وخاصّة الصحافة المحلية، متّصلة أساسا بهيمنة قوى السوق وارتباطها بالإشهار من جهة أولى، وغياب سياسة إعلاميّة من جهة ثانية. وطور هذا الباحث الأمريكي مقاربة جديدة تتمثّل في دفاعه، بعد أزمة الصحافة الأمريكية، عن أهمّية السياسية العموميّة للإعلام في السياق الأمريكي الذي يتّسم بالطابع الليبرالي للنظام الإعلامي بغياب سياسة عموميّة أو أي نوع من أنواع الدعم أو المساعدة.[29]

ويفسر بيكار غياب السياسة العموميّة للإعلام بسبب البند الأوّل من الدستور الأمريكي الذي تمّ تأوليه باتجاه عدم تدخّل الدولة في الإعلام والصحافة. ويدافع بيكارد على مقاربة تكون فيه سياسة الدولة واضحة المعالم، بل إنّه يذهب إلى أكثر من ذلك بالقول بأن الإعلام العمومي هو الحل الوحيد بالنسبة إلى أزمة الصحافة والإعلام في الولايات المتّحدة الأمريكية .[30]

فالصحافة المحلّية الجديدة يجب أن تكون بتمويل عمومي، أما غرف الأخبار فيجب أن يديرها ويمتلكها صحفيّون بأنفسهم والجماعات المحلية المستقلة. ويبدو الحل من منظور بيكارد في مقاربة جديدة تقوم على بعث مؤسّسات صحفية غير منفعيّة وتوفير تمويل عمومي للإعلام المحلي وتعاضديات صحفية وإعلام عمومي قوي ومطور لمبادرات قوية والحدّ من التصوّر الليبرالي.

29 Victor pickard democracy needs good journalism: questions with victor pickard, https://www.usnewsdeserts.com/spotlight-research/democracy-needs-good-journalism-questions-with-victor-pickard/

30 نفس المصدر

6. نماذج عن آليّات عموميّة لحوكمة الإعلام

-التعاقد بين الدولة ومؤسسات الإعلام العمومي

يتضمّن عقد الأهداف[31] Royalcharter الذي يربط مؤسّسة البي بي سي والدولة في بريطانيا جملة الأهداف التي تؤمّنها المؤسّسة 2016-2020 وهي توفير أخبار محايدة لمساعدة الناس على فهم عالمهم والتفاعل معه. ويتعلّق الأمر هنا ببرامج إخباريّة لتيسير انخراط المواطنين في الشأن العام ودعم تعليم المواطنين من كل الفئات العمريّة وإتاحة برامج وخدمات ذات جودة عالميّة. ويجب أن تكون برامجها متميّزة ومتمايزة عما تعرفه القنوات الأخرى، وتمثّلالتنوّعوالتعبيرعن ثقافة المملكة المتّحدة.وعقد الأهداف مسار تشارك فيه مؤسسة البي بي سي والحكومة والمواطنون والبرلمان، تقدمه الحكومة إلى البرلمان الذي يوافق عليه. وأشرفت عليه كتابة الدولة والثقافة والرياضة والإعلام بشكل غير مباشر في إطار مسار تشاركي ساهم فيه عشرات الآلاف من المواطنين[32] .

-صناديق الدعم

وضعت وزارة الاتّصال الفرنسية، في إطار فلسفة السياسات العموميّة ، عدّة آليّات لدعم الصحافة[33] حتى تكون قادرة على أداء مهامها في إخبار المواطنين والتعريف باتّجاهات الرأي والأفكار والترويج لها. وتتمثل هذه الآليات في إحداث صندوق دعم بعث المؤسّسات والابتكار وصندوق الدعم الاستراتيجي لتطوير الصحافة (مساعدات مباشرة) وصندوق دعم الإعلام الإخباري والاجتماعيّ المحليّ. كما وضعت آليات أخرى لدعم التوزيع وآليّات دعم التعدّديةومساعدات غير مباشرة.[34]

وتنشر وزارة الاتّصال الفرنسيّة منذ 2016 قائمة المؤسّسات[35] التي تتحصّل على دعم من الدولة وتخضع المساعدات التي تقدمها الدولة الفرنسية إلى تقييمات دوريّة[36] من طرف عدّة مؤسسات وأجهزة، على

31 http://downloads.bbc.co.uk/bbctrust/assets/files/pdf/about/how_we_govern/2016/charter.pdf

32 www.culture.gouv.fr/Sites-thematiques/Presse/Aides-a-la-Pressehttps://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/445704/BBC_Charter_Review_Consultation_WEB.pdf

33 https://www.culture.gouv.fr/Sites-thematiques/Presse/Aides-a-la-Presse

34 Aides à la Pressewww.culture.gouv.fr/Sites-thematiques/Presse/Aides-a-la-Presse

35 https://www.data.gouv.fr/fr/datasets/aides-a-la-presse-classement-des-titres-et-groupes-de-presse-aides/

36 www.vie-publique.fr/sites/default/files/rapport/pdf/134000274.pdf

غرار مثلا، المهمّة التفقّدية التي أذنت بها وزيرة الاتّصال والتي ستقدّم تقريرها في شهر مارس المقبل (2021) وكذلك التقرير الذي أنجزه مجلس الشيوخ sénat الفرنسي عام 2004 وهي دراسة قانونيّة مقارنة عن أنظمة الدعم في أوروبّا. وتصدر وزارة الاتّصال الفرنسيّة عدة تقارير عن مساعدات الصحافة من ذلك مثلا تقرير أنجزه عدد من الخبراء في افريل2013.

وتتعرّض المساعدة التي تقدّمها الدولة الفرنسيّة أيضا إلى انتقادات عديدة. فمن بين هذه الانتقادات أنّ هذه المساعدات لا تعطى فقط إلى الصحافة الإخباريّة الجامعة، بل تعطى أيضا إلى المؤسّسات الإعلاميّة الخاصة التي لا دور لها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها هذه المساعدات، أي دعم النقاش الديمقراطي وتعزيز نفاذ المواطنين للأخبار السياسيّة ولتيّارات الرأي[37] .

-حماية صناعة الإعلام والأخبار من مخاطر شركات الميديا الاجتماعيّة

اتّخذت الحكومة الأسترالية قرارا بمطالبة شركتي غوغلوفايسبوك بدفع مقابل إلى مؤسّسات الإعلام الأسترالي مقابل المقالات والمضامين التي تقوم بنشرها السوق الاشهاريّة الرقميّة في أستراليا وتقدر ب 9 مليار دولار في 2019ويستقطب غوغل منها 47%» و24 %بالنسبة إلى فايسبوك. في المقابل فإنّ إيرادات المؤسسات الإعلاميّة في تراجع مستمرّ. وكانت لجنة المنافسة الأستراليّة قد نشرت تقريرا توصي فيه بأن يتقاسم غوغل وفايسبوك إيرادات الإشهار المتأتّية من المضامين الإعلاميّة مع المؤسسات الإعلامية الأسترالية. ولكن، حسب السلطات الأسترالية، فإنّ منصّات غوغل وفايسبوكلم تتفاعل بإيجابيّة مع هذه التوصيات .[38]

ونشرت الحكومة الأسترالية ميثاق سلوك[39] يجبر غوغل وفايسبوك على تقاسم المداخيل الإشهارية مع الصناعة الإعلامية الأسترالية وتسليط عقوبات ماليّة عليها في حال ما إذا رفضت ذلك. ورفض فايسبوك هذه المقاربة وتقاسم مرابيحهمع صناعة الإعلام الأسترالي.

37 أنظر تقرير لجنة المنافسة الأسترالية حول هذا الموضوع

Digital Platforms Inquiry, Final Report, June 2019 , https://www.accc.gov.au/system/files/Digital20%platforms20%inquiry20%-20%final20%report.pdf

39 Australia is making Google and Facebook pay for news: what difference will the code make? www.theguardian.com/media/2020/dec/09/australia-is-making-google-and-facebook-pay-for-news-what-difference-will-the-code-make

وسيعرض القانون قريبا على البرلمان الأسترالي[40] .

وقد اهتمّت البرلمانات الأوروبيّة بشكل صريح ومباشر بعمليّة تنظيم أنشطة شركات الميديا الاجتماعيّة. وكمثال على ذلك أصدر البرلمان البريطاني تقريرا عن التضليل الإخباري والأخبار الكاذبة وصف فيه شركات الميديا الاجتماعيّة والتكنولوجيّات الرقميّة بأنّها «عصابات رقميّة». وأوصى التقرير بوضع مدوّنة سلوك ملزمة لفايسبوك على وجه التحديد ومراقبة تنظيمها من طرف هيئات مستقلة[41] .

-السياسات العموميّة: نحو «السيادة الإعلاميّة»

تنشغل أوروبا، دولا واتّحادا منذ سنوات، بتأثيرات صناعة التكنولوجيّات الرقميّة على الاقتصاد الأوروبي والثقافة الأوروبيّة وصناعة الإعلام الأوروبيّة.[42] وقد صدر عام 2019 تقريرا عن الاتحاد الأوروبي بعنوان نحو سيادة إعلامية أوروبية TowardsEuropean Media Sovereigntyويتحدّث معدّو التقرير بكلّ وضوح عن «الاستعمار الرقمي» la colonisation numérique .

ويحيل هذا المصطلح في التقرير الأوروبّي على ما يسمّى المنصّات النسقيّة les plateformes systémiques ممّا يعني أن هذه المؤسّسات لها قدرات هائلة على التأثير على قطاعات واسعة من الصناعة الوطنية والحياة السياسية وسلوكيات الأفراد. كما أنّ الاستعمار الرقمي يعني ثانيا أنّ منصات الميديا الاجتماعية تتصرّف على غرار الشركات الرأسماليّة الاستعماريّة الكبرى في بدايات القرن العشرين عبر نهب المعطيات الشخصيّة للمستخدمين.

وما لا تعنيه السيادة الإعلاميّة هو أن تسيطر الدولة على مؤسّسات الإعلام وتحتكرها لنفسها. وفي هذا الإطار أعلن الاتحاد الأوروبي عن خطّة صناعيّة لتطوير المؤسّسات الإعلاميّة الأوروبّية[43] وخاصّة منها المؤسسات الصحفية وغايتها :

- تأمين الاستقلاليّة الاستراتيجية لأوروبا في مستوى صناعة الأخبار.

40 Australia Moves to Force Google and Facebook to Compensate Media Outlets https://www.nytimes.com/20/04/2020/business/media/australia-facebook-google.html

41 Disinformation and ‹fake news›: Final Reporthttps://publications.parliament.uk/pa/cm201719/cmselect/cmcumeds/179102/1791.htm

42 Towards European Media Sovereignty, Special adviser Guillaume Klossa European Commission March 2019

https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/guillaume_klossa_report_final.pdf

43 يوم2ديسمبر الماضي

- التسريع في التحوّل الرقمي للمؤسسات الإعلامية الأوروبية.

- تطوير منصّات رقميّة للتصدّي لهيمنة المنصّات التكنولوجيّة الرقميّة العالميّة الأمريكية.

- التحسين من جودة الإشهار.

ومن الواضح جدا أنّ الاتّحاد الأوروبي يسعى إلى حماية صناعة الإعلام الأوروبية عبر سياسة شاملة، إذ تقول المسؤولة الأوروبية MargretheVestagerإنّهناك حاجة أحيانا إلى تدخّل الدولة والسلطات العموميّة ، إذ يجب علينا أن نقرّ بأن القانون الذي ينظّم حياتنا هو قانون الديمقراطيّة وليس قانون الغاب ولا يمكن لفايسبوك أو سنابشات أو منصة أخرى أن تنظّم حياتنا: إن المجتمع يقوم على الناس وليس على التكنولوجيّات [44]

44 https://www.liberation.fr/debats/12/11/2017/la-nouvelle-guerre-froide-aura-t-elle-lieu-sur-le-web_1609593

الفصل الثاني: في مشروعيّة السياسات العموميّة في السياق التونسي

نهتم هنا ببعض الإشكاليّات التي تعطي مشروعيّة لسياسة عموميّة للإعلام، إذ عادة ما يتمّ ذكر أزمة الصحافة الورقيّة، لكن ثمة مشكلات أخرى تجعل من السياسة العموميّة أمرا ضروريا.

1. مؤشّرات أزمة الصحافة في تونس

تتبوّأ الصحافة المكتوبة أو المطبوعة مكانة واضحة في الخطاب عن أزمة الإعلام. وهي القطاع الذي يبدو الأكثر تأثّرا بتحوّلات بيئة الإعلام بشكل عامّ، وانتشار التكنولوجيّات الرقميّة، وتعاظم استخدام منصّات الميديا الاجتماعيّة، ونتائج الأزمة الاقتصاديّة على قطاع الإشهار. ولكن باستثناء مؤشّر غلق الصحف أو تحوّل البعض منها إلى مواقع الكترونيّة، فإنّه لا توجد مؤشّرات أو معطيات إحصائيّة دقيقة عن مثل هذه الأزمة بسبب غياب هيئات مستقلّة تعنى بقياس سوق الإشهار وتوزيع الصحف على غرار ما هو موجود في عديد الدول الديمقراطيّة أو حتى في بعض الدول العربية.وعلى هذا النحو فإنّه من الصعب جدّا أن نتمكّن من توصيف هذه الأزمة في غياب هذا المعطيات الثلاث الآتي ذكرها:

- مؤشّر الإنفاق الإشهاريّ في الصحافة المكتوبة لدراسة تراجع حجم الإشهار.

- مؤشّر التوظيف حتى ندرس تراجع الوظائف الصحفيّة في قطاع الصحافة المكتوبة.

- مؤشر توزيع الصحف الذي يسمح بدراسة تأثير التكنولوجيّات الرقميّة على ممارسة القراءة واستهلاك الصحف.

-

لكن رغم غياب هذه المؤشّرات الموضوعيّة فإنّ هناك العديد من المؤشّرات الكمية الأخرى التي تسمح لنا بفهم مستويات أزمة الصحافة المكتوبة ومن هذه المؤشّرات مثلا غلق العديد من الصحف وانعدام المبادرات في قطاع الصحافة المكتوبة وغياب الصحف الجديدة اليومية

منها أو الأسبوعية أوالمجلات، إضافة إلى مؤشّرات أخرى كشفت عنها دراسة «مستقبل الصحافةالمكتوبة في تونس»[45] تبيّن أن هذا القطاع يعيش أزمة كبيرة وهي كالتالي:

- انخفاض بنسبة 67%لانتشار أهم الصحف اليوميّة الناطقة باللغة الفرنسية، وبنسبة46%لأهمّ المجلات باللغة الفرنسية منذ سنة 2011، وهو ما يعود إلىالغاء الاشتراكات العموميّة والمشتريات المجمّعة من الصحف للمؤسّسات العموميّة التي أصبحت تعتمد على تقديرات كل مؤسسة ومرتبطة إلى حدّ كبير برأي صناع القرار فيها.

- تسجيل انخفاض في عدد القراء والتوزيع يقدر بنسبة 22% ما بين 2016/2015 مقابل 16,3% في المغرب و 13,2% في الجزائر، حيث أصبحت كل النسخ اليوميّة في تونس لا تتجاوز 70 ألف نسخة يوميا وهو ما يمثّل نسبة 45% لما تسجله الشروق في عدد واحد لها ونسبة 90%من قبل خمس عناوين (الشروق،La Presse، الصباح، Le Temps، المغرب) مع العلم بأن 90%من هذه المبيعات تمت في تونس الكبرى.

- مقارنة بعدد السكان الجملي في تونس فإنّنسبة الصحف التونسيّة تقدّر بـ 0,6%مقابل2,2%في فرنسا و 0,5%في المغرب، وهو ما يعني أنّ عدد القراء الفعليّين للصحف في تونس لا يتجاوز 180% قارئ، إضافةإلى كون 42%من النسخ المطبوعة لا يتمّ بيعها وكلّما ارتفعت المبيعات تراجعت النسبة. فمعدل الأعداد غير المباعة يمثّل 55% سنة 2017في حين أنّ هذه النسبة لا تتجاوز 21% قبل 2011 بالرغم من أنّ عمليّات السحب كانت أكثر، في المقابل يسجّل القطاع السمعي البصري انتعاشة أكبر مثال نسمة التي تسجّل يوميّا ما يزيد عن3,7مليون مشاهد، وتسجّل إذاعة موزاييك أف أم أكثر من مليون مستمع.

- لا يوجد أيّ موقع للصحف الورقيّة ضمن الخمسين موقعا إلكترونيا الأوائل في تونس، ولكن يرد موقعا «الصباح» و«الشروق» ضمن الخمس والعشرين موقعا الأكثر زيارة في تونس سنة2018.

45 بحث / دراسةحول مستقبل الصحافةالمكتوبة في تونس

- يبقى حضور الصحافة المكتوبة من خلال صفحاتها ومواقعها في الميديا الاجتماعيّة ضعيفا جدا مقارنة ببقيّة المؤسّسات الصحفيّة الأخرى وهو ما ينعكس من خلال نسبة ولوج التونسيّين لمواقع المؤسسات الصحفية المكتوبة الذي لا يتجاوز 4%،ومن بين أسبابه ضعف التحوّل الرقمي وتأخّره.

- انعدام ثقة المستشهرين، وقد تجسّد من خلال تراجع نصيب الصحافة المكتوبة من الاستثمارات في الإشهار والتي باتت لا تمثّل إلا6,7%سنة2018مقابل17,3% سنة2011، وتتمتّع بقيّة الوسائل الإعلامية الأخرى بقرابة94%من جملة الاستثمارات في الإشهار.

- ويمكن أن نقول إنّ الصحافة المكتوبة تعاني بشكل عام من أزمة شاملة تتجلى في العطيات التالية[46]: محدوديّة آليات التنظيم الذاتي وانفتاح محدود على الجمهور.

- نموذج اقتصاديّ هشّ وموارد إشهاريّة محدودة جدّا بسبب منافسة التلفزيون ومنصّات الميديا الاجتماعية لها.

- نظام قديم لتوزيع الصحف رغم بعض المبادرات وغياب منظومة التوزيع عبر الاشتراكات وغياب إصلاح منظّمة التوزيع.

- عدم إصلاح منظومة الإشهار العموميّ وعدم التنويع في مصادر التمويل.

- أوضاع مهنيّة هشّةخاصة في القطاع الخاص.

- ابتكار محدود في المضامين وفي السياسات التحريريّة بشكل عام.

2. تراجع ثقة التونسيّين في الإعلام

تمثّل الثقة في الصحافة والإعلام من أهمّ المؤشرات في مكانة الصحافة وأدوارها في المجتمع وفي الحياة السياسيّة. فكيف يمكن للصحفيّين أن يقوموا بأدوارهم عندما لا يثق المواطنون فيهم. والحقيقة أنّ المؤشّرات عن ثقة التونسيّين في الصحافة والإعلام نادرة

46 HAMMAMI, Sadok. La presse tunisienne: transformations et continuités. Revue tunisienne de communication, 2015.

بسبب غياب آليّة ممؤسسة ومتواصلة تقيس هذه الثقة. وفي هذا الإطار يمكن أن نعتمد على بعض المعطيات المتاحة لمقاربة مسألة ثقة التونسيّين بالصحافة والإعلام.

أجرت منظّمة بيبيسي ميديا أكشنBBC Media actionاستطلاع رأي فيجوان2013حول"مساءلة الحكومةعمّا يريده الجمهورمن الإعلام في تونس «اعتمدت فيها على عينة تمثيليّة على المستوى الوطني من1000تونسي، وقد يكون هذا الاستطلاع الأول من نوعه لقياس ثقة التونسيّين في الإعلام. وأظهرت النتائج أنّ التونسيّين يعتبرون أنّ الإعلام آليّة «أفضل من القضاء» لمساءلة السياسيّين، إذ يريدالتونسيّون من الإعلام مساءلة المسؤولين الحكوميّين[47] .

ويوافق أكثر منصف (54,7%) التونسيين على أنّ الإعلام التقليديّ (التلفزيون والإذاعة والصحف) يلعب دورًامهمًّا في مساءلة القادة السياسيّين أكثر من أيّ مؤسّسة أخرى، بما في ذلك النظام القضائي الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة 49,9%.

وبيّن الاستطلاع أن التلفزيون يمثّل المصدر الأوّل للمعلومات في تونس في ما يتعلّقب القضايا السياسيّة و الشؤون الجارية (نقلاً عن 83%من التونسيّين). وكان المصدرالثانيا لأكثر شعبيّة هو الأصدقاء بنسبة 50% تليها الأسرة بنسبة 43%. ومع ذلك، فإنّ51% فقط من الناس يثقون بالتلفزيون كمصدر للمعلومات مقارنةبـ 77% يثقون بالأصدقاء / العائلة. أمّا السبب الرئيسيّ الذي تمّ الاستشهاد به لتحديد برنامج تلفزيوني مفضّل هو أنّه «مفيد للمجتمع» (42%).

وأتاح استطلاع الرأي معطيات جديدةحول الوصول إلى المضامين الإعلامية واستهلاكها في تونس، إذ كشف أن 99%من الأسر لهاجهازتلفزيون واحدعلى الأقل ومن هؤلاء ،88% يشاهدون التلفزيون مرّة واحدة على الأقلّ في اليوم. أمّا فيمايتعلّق بالتكنولوجيّات الرقميّة فقد أكّد الاستطلاعأنّ92%منالأسرالتونسيّة لديها هاتف محمول واحدعلى الأقلّ وأنّ86% منهم يستخدمون هواتفهم المحمولة مرّة واحدة على الأقل في اليوم وأنّ 29%من الأسر التونسيّة لديها إمكانيّة الوصول إلى كمبيوتر مكتبي واحد على الأقلّ، و34% لديها جهاز كمبيوتر محمول واحدعلى الأقل. يستخدم3%من التونسيّين الانترنت و60%يستخدمون الإنترنت مرة واحدةعلى الأقل في اليوم.

47 Holding the government to account? What audiences want from the media in TunisiaBBC Media Action surveyed a nationally representative sample of 1,000 Tunisians in June 2013 https://www.bbc.co.uk/mediaaction/publications-and-resources/research/summaries/middle-east-and-north-africa/tunisia/research-summary-tunisia-oct13.

ومن النتائج الأساسيّة الأخرى التي تمخّضت عن استطلاع الرأي أنّ غالبية التونسيّين (93,5%)لايتّصلون بالمؤسّسات الإعلامية بشأن القضايا التي تهمّهم. وكان السبب الرئيسيّ الذي قدمهمايقارب من ثلثالناس (32,9%) أنّ الاتّصال بالإعلام» لا يغيّر شيئا في الأمور.

وكشف سبر آراء أنجزته جمعيّة «برّ الأمان» تحت عنوان «إلى أي مدى يثق التونسيّون في وسائل الإعلام؟»[48] صدر في سبتمبر 2018 لعيّنة تضمّ1841 شخصا أن 34,9% من التونسيّين لا يثقون في الإعلام في حين 31,7% يثقون قليلا في الإعلام، واعتبر 38% من المستجوبين أن الصحفيّين التونسيّين مالوا سنة 2018 بنسبة 38%إلى حزب نداء تونس و 15%إلى حزب حركة النهضة و2% للجبهة الشعبيّة ، واعتبر 29% منهم أنّ إذاعة موزاييك أف أم هي مصدرهم الأوّل في المعلومات الصحيحة، وجاءت الإذاعة الوطنية بنسبة 9%.

ووفق استطلاع الرأي فإن 45% من المستجوبين في 2018 لا ينتظرون أيّ شيء من الإعلام التونسي، فيما يطالب 35% منهم بتزويده بأخبار موثوقة وصحيحة، و12% منهم يطالبون بتنويع الآراءوالأفكار في الإعلام التونسي، وفي حديثهم عن مساهمة الإعلام خلال الانتخابات البلديّة بالتعريف بالمرشّحين اعتبر 80% منهم أنّ الإعلام لم يقم بهذا الدور و20% منهم اعتبروا أنّ الإعلام قام بدوره كما يجب في التعريف بالمرشّحين وبرامجهم، كما اعتبر 41% من المستجوبين أنّ مصدرهم الرئيسي للأخبار هو الفايسبوك و 19% فقط التلفاز و5% فقط الراديو[49] .

48 محمد حداد: تحليل إلى أي مدى يثق التونسيون في وسائل الإعلام؟ https://bit.ly/38UbtvR

49 https://news.barralaman.tn/sondage/

وتابع 59% من المستجوبين الانتخابات البلديّة من التلفزة الوطنيّة و31% من قناة نسمة و7% من قناة الحوار التونسي، إلا أنّ62% يعتبرون أنّ وسائل الإعلام لم تقنعهم بالمشاركة في الانتخابات والتصويت و12%أقنعتهم وسائل الإعلام بعدم التصويت و3%فقط أقنعتهم وسائل الإعلام بالتصويت، وجاءت قناة التاسعة في المرتبة الأولى لثقة التونسيّين في 2018بـ88% ثمّ نسمةبـ23%والحوارالتونسي بـ22%والتلفزةالوطنية فيحدود5%.

واعتبر32%من المستجوبين أنّ الصحافة التونسيّة تنقل أخبارا موثوقة بينما اعتبر 24%من المستجوبين أنّهاتنقل مواقف وآراء وأفكارفيما44%يصعب عليهم تحديدما يقدّمهالإعلام التونسي. ويعتبر التونسيّون أنّ تغطيةالإعلام لانتخابات2018غيرمرضيّةوالصحفيّين يميلون للأحزاب الممثّلةفيالحكومةوثلثي المستجوبين ليسلديهم ثقة في الإعلام.

وأنجزت جمعيّة»برّ الأمان» استطلاع رأي ثان طرحت فيه السؤال الموالي: «إلى أيّ مدى يثق التونسيّون في وسائل الإعلام؟» أنجز في مارس 2020 لعينة تضم 1841 شخصا بيّن أنّ 36% من المستجوبين فقط يثقون قليلا في وسائل الإعلام بينما عبر 24,7% عنعدم ثقتهم بتاتا في الإعلام[50].

وجاءت التلفزة الوطنية التونسيةفي المرتبةالأولى لوسائل الإعلام ثقةلدى التونسيين بنسبةتفوق51%تلتها قناةالحوار التونسي بنسبة22% و كلمن قناة نسمة و قناةالوطنية الثانية بنسبة15%، بينمالمتتجاوز نسبة الثقةعند بقيّة المؤسسات الإعلامية عتبة11%لتكون إذاعة جوهرة أفأم الأقلّ ثقةلدى التونسيين بنسبةلمتتجاوز1%.واعتبرالمستجوبون أنّ 16,5%من الصحفيّين يميلون سياسيّا إلى حزب قلب تونس.

وجاءت أيضا التلفزة الوطنية الأولى في المرتبة الأولى للقنوات الأكثر متابعة من التونسيين أثناء الحملة الانتخابيّة للرئاسية 2019 بنسبة 57%تلتها قناة الحوار التونسي بنسبة 19% ثم قناة نسمة بـ17% وأقل من 3% لبقية القنوات، ولكن 41,7%من التونسيين يعتبرون أنّ وسائل الأعلام لم تساعدهم على اختيار لمن سيصوّتون في حين أكّد آخرون بنسبة40,1% أنّها ساعدتهم قليلا و7% فقط أنّها ساعدتهم تماما في اختيار مرشّحيهم للانتخابات.

50 Sondage 2020: les Tunisien.ne.ont-ils.elles confiance en leurs médias? (OPEN DATA) https://news.barralaman.tn/sondage2020/

3. مخاطر منصات الميديا الاجتماعية على صناعة الإعلام في تونس

تستقطب بلا شك منصات الميديا الاجتماعيّةالموارد الاشهاريّة لصناعة الإعلام التونسية. ولكن لا توجد إحصائيات عن هذه الموارد بسبب غياب الهيئات والآليات التي تقوم برصد قطاع الإشهار في تونس.لكن الظاهر للعيان أنّ مؤسّسات اقتصاديّة تونسيّة عديدة تستثمر في صفحاتها في الفايسبوك لزيادة أعداد المتابعين لها، فتتحوّل هذه الصفحات في هذه الحالة إلى وسائل اتصالية وإشهاريّة «ذاتيّة» أو باستخدام آليّات الإشهار التي يروجها الفايسبوك (آليات ذات فعاليّة في مستويات استقطاب بعينها) ومتاحة بتكلفة منخفضة.

كما أصبحت منصّات الميديا الاجتماعية (الفايسبوك أولا وبعض المنصّات الأخرى على غرار اليوتيوب و انستغرام) بيئة ثقافية واجتماعيّة وتواصليّة جديدة تحتضن أنشطة عديدة ومنها خاصة استقاء المعلومات كما تبيّن ذلك بعض الدراسات (استطلاع برّ الأمان المذكور أعلاه).

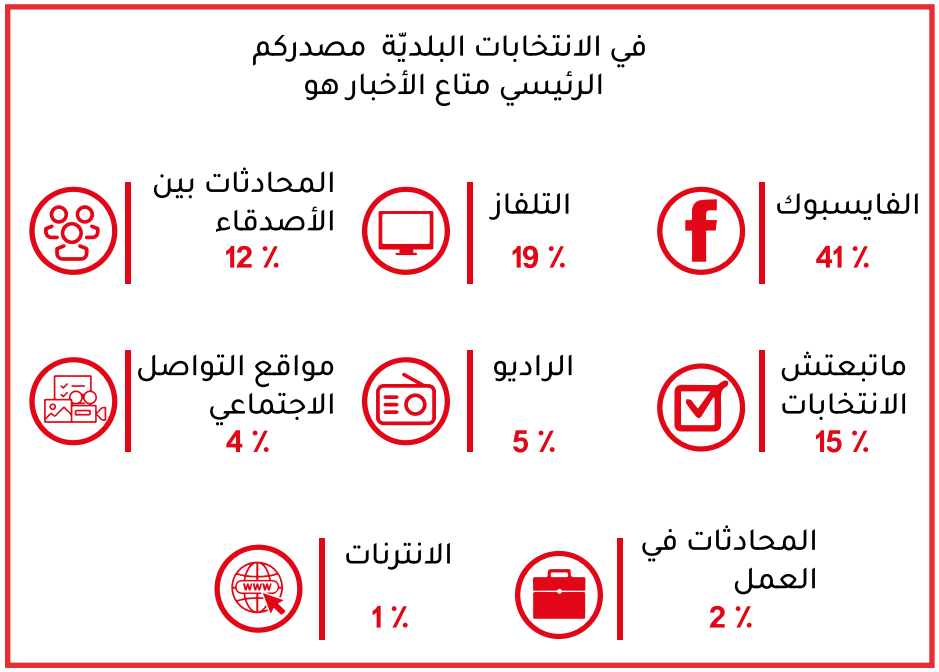

وتبيّن أيضا بعض الإحصاءات التي تحصّلنا عليها من بعض مؤسّسات الميديا الإعلاميّة أنّ نسبة كبيرة من زوار المواقع الإخباريّة متأتّية من الفايسبوك. وذلك يعني أنّ هذه المنصّة أصبحت وسيطا إجباريا بين الإعلام التونسي وجمهوره[51] . ويعني كذلك أن الفايسبوك على سبيل المثال ليس وسيطا فقط ولكن أيضا يتحكم في حضور المؤسسات الإعلامية في فضائه (وفق آليّات الخورزمياتalgorithmes).

وقد أصبح الفايسبوك مصدرا للأخبار الزائفة والمضامين المضلّلة في السياقات المهنيّة الراهنة التي تقلّص من قدرة الصحفيّين على التحقيق والتحرّي في المعلومات وفي المصادر. أصبح الفايسبوك مصدرا للصحافة، فنتج عن ذلك عدة أخطاء صحفيّة. ويعمل الصحفيّون في المواقع الإخباريّة وفق منطق الإنتاجية وإكراهات استقطاب الجمهور إلى المواقع. وهذا السياق المهني يجعل من التنافس على الجمهور في الفايسبوكعاملا مؤثّرا في الصحافة ومؤثّرا في طبيعة المضامين الصحفيّة (البحث عن الإثارة بالعناوين المثيرة....).

4. إجراءا تدعم الإعلام الحالية لا ترقى إلى مستوى السياسة العموميّة ومتضاربة مع المعايير الدولية

تناولت دراسة منظمة المادة 19»النظام المتعلق بالمساعدات العموميّة للإعلام التونسيّ في سياق الانتقال الديمقراطي» بتقييم مختلف أشكال الدعم الذي تقدّمه الدولةمن منظور المعايير الدوليّة. وخلصت الدراسة إلى أنّ سياسة دعم الدولة للإعلام تتّسم بالخصائص التالية[52] :

- غياب إطارقانون يّشام ليتعلّقب المساعدات العموميّة يكون متناسقا مع المعايير الدوليّة والممارسات الفضلى.
- غياب «منظومة شاملة للدّعم الحكوميّ لصالح الإعلام والتركيز الحصري على الصّحافة المكتوبةالتي تواجه العديد من المشاكل الاقتصاديّة بسبب تقهقر عدد القرّاء و تزايد المنافسة من جانب الصّحافة الإلكترونيّة، وهو دعم غير ناجع لأنّ «بعض التّدابير موجّهة لعدد محدود من وسائل الإعلام»
- غياب سياسة عموميّة قادرة على متابعة تطوّرات المشهد الإعلاميّ مع الإطارالقانونيّ و المؤسّساتيّ لقطاع الإعلام» وسياسة عموميّة منقوصة ولا «تستجيب إلى الحاجيّات الحقيقيّة لقطاع الإعلام»

51 SadokHammami, Comment Facebook menace les médias tunisiens. www.academia.edu/37600455/Comment_Facebook_menace_les_m%C%3A9dias_tunisiens

52 www.article19.org/wp-content/uploads/05/2020/livret-State-aids-final-Ar.pdf

- تتضارب مساعدات الدولة بشكل واضح مع المعايير الدوليّة و تمسّ من حريّة الإعلام و العديد من المبادئ المتصلة بهذه المعايير و»لايمكنهاأنتحقّق أهداف التنوّع و حريّةالإعلام والنّفاذ إلى المعلومة والمشاركة و الدّيمقراطيّة و هي على هذا النحو أي «مجموعة من التّدابير غير المتناسقة وغيرالكافية وغير المعقولة، كما أنّها في تضارب واضح مع المعايير الدوليّة»
- مساعدات الدولة ذات طابع اعتباطي وتمييزيّ،على غرار عمليّة توزيع الإشهار، يوفّر للمسؤولين مجالا لممارسة ضغوطات على بعض المؤسّسات الإعلاميّة أو معاقبتها أو مكافأتها من خلال منحهاأو حرمانها من الإشهار.

وبشكل عامّ فإنّ سياسة دعم الإعلام في تونس حسب منظّمة المادة 19تتّسم بالعيوب التالية:

-أولا: غياب المصلحة العامّة المستهدفة من خلال الدّعم العموميّ : تعتبر دراسة منظمة المادة 19 أنّ السياسة التي اعتمدتها الدولة إزاء الإعلام والإجراءات التي تمّ توظيفها لمساعدة المؤسسات الإعلاميّة «لا تتماشى مع الواقع ومع الحاجيات كما أنّها لا تستهدف تحريك المخزون الكامن للإعلام في المجتمع الدّيمقراطي والمفعول الإيجابي الذي يمكن إحداثه من خلال الإعلام»، إضافة إلى أنّ هذه الإجراءات المختلفة لا ترقى إلى مرتبة السياسة بسبب فقدانها لطابع التناغم والتناسق، إذ «ينقصها التّماسك والتكامل وتفتقر إلى المنطق إضافة إلى كونها لا تتبع سياسة عامّة معيّنة».وبشكل عامّ لا يمكن ل»الدّعم المتوفّر عموما في تونس تحقيق مصلحة عامّة مثل التعدّد الإعلامي والمحافظة على التنوّع الثقافي أو اللغوي في الإعلام أو دفع الصّحافة الجيّدة أو المساواة بين الجنسين أو تمثيل الأقلّيات في الإعلام أو الممارسات الصحفيّة المبتكرة أو التّنمية الرقميّة»[53] .

-ثانيا: غياب الأساس التّشريعي: تفتقد سياسة الدول لدعم الإعلام في تونس إلى الإطار التشريعي الشفاف الذي هو أساس كلّ شكل من أشكال الدّعم العموميّ للإعلام. وبيّنت الدراسة أنّ بعض الإجراءات تعتمد على قرارات (مشروع دعم الإذاعات الجمعيّاتيّة الذي اقترحته الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السمعي البصري) أمّا بعض القوانين الأخرى فلا تقوم على أيّ «أساس قانونيّ مثل توزيع الإشهار العمومي أو اشتراكات الهياكل العموميّة في الصّحف».

53 https://www.article19.org/wp-content/uploads/05/2020/livret-State-aids-final-Ar.pdf

-ثالثا: غياب الشفافية:العيب الثالث الذي تتّسم به سياسة دعم الدولة للإعلام والذي تشير إليه دراسة منظّمة المادة 19 يتمثّل في غياب الشفافيّة «على جميع المستويات، إضافة إلى عدم الوضوح في عمليّة توزيع المساعدات وغياب آليّات الرقابة. ونتيجة لغياب معايير الشفافية والوضوح والرقابة والحياد «يذهب الظنّ إلى أنّ التّدابير غير الشفّافة تخفي العديد من الممارسات غير الشرعيّة أو حتى الفساد والغشّ». وتتجلّى من خلال العلاقات الشخصيّة مع الإدارة التّونسيّة أو بالقرب منها أو حتّى في رغبات الإدارة».

-رابعا: تقويض حريّةالإعلاموالتّعبير: يؤدّي غياب الشفافيّة والوضوح والحياد في توزيع المساعدات حسب دراسة منظّمة المادة 19 إلى الحدّ من حرّية الصحافة، إذ «تجد المؤسّسة الإعلاميّة نفسها مجبرة على عدم ممارسة حقّها كاملا في حريّة التّعبير فالإعلام التّونسي اليوم غير قادر على توجيه النّقد للشركات العموميّة خشية أن تسحب منه الإشهار والاشتراكات». ويمنع غياب معايير الوضوح والشفافيّة أيضا الإعلام التونسي من أداء دور النقد للحكومة وللسلطات العموميّة، بل إن الدراسة ترى أنّ غياب التأسيس التشريعي لسياسة الدعم الحكومي للإعلام يمثل مدخلا «للتدخّل في المحتوى الإعلامي وفي الخطّ التّحريري»

الفصل الثالث: السياسات العموميّة للإعلام من منظور الصحفيّين

1. توصيف حالة الإعلام:

اعتبر77,5 % من المشاركين في استطلاع الرأي أن الصحفيّين التونسيّين يعانون أوضاعا اجتماعية هشّة تمنعهم من القيام بأدوارهم. ويمكن القول إنّ هذه النسبة ذات دلالة هامّة جدّا لأنّهاتشير بكل وضوح إلى إدراك الصحفيّين بأنّهم لا يقومون بالأدوار التي يجب أن يؤدّوها، وبأنّ أوضاعهم الاجتماعية تمنعهم من ذلك بسبب الأجور التي يتقاضونها وما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعيّة ومهنيّة.

كما أعتبر 69,1 % أنّ غياب الإصلاح يمثّل سببا أساسيّا في أزمة الإعلام التونسيّ. وقد تعبّر هذه النسبة عن إدراك الصحفيّين لأهمّية إصلاح الإعلام كشرط من شروط تطوّره وأدائه لأدواره.

في حين أفاد 67,2 % أن الإعلام التونسي يعيش أزمة شاملة وعميقة، واعتبر 37,7 % أنّ الإعلام التونسي يعيش أزمة جزئية متّصلة بتشغيل الصحفيّين، ممّا يعني أنّ العيّنة تفضّل التوصيف الشامل لمشاكل الإعلام عامّة باعتبارها أزمة متعدّدة المستويات والأبعاد وعميقة لا تقتصر على حالة الصحفيّين وأوضاعهم المهنيّة والاجتماعيّة.

واعتبر 44,6% أنّ الإعلام التونسي يعاني من التبعيّة إلى القوى السياسيّةواعتبر27%أنّ مواقع التواصل الاجتماعي تمثّل خطرا حقيقيّا على مستقبل تمويل الإعلام.

2. مضمون السياسةالعموميّة ومجال اختصاصها كما يراه الصحفيّون:

اعتبر 81,4 % من المستجوبين أنّ السياسة العموميّة يجب أن تشمل إصلاح الإعلام العمومي و67,2 % أنّها تشمل دعم مجلس الصحافة. ويرى 66,7 % من المستجوبين أنّ السياسة العموميّة للإعلام تشمل تطوير مؤسسات التدريب المهني العمومي، كما يرى 50 % أنّها تشمل

مراقبة مؤسّسات التدريب المهني الخاص.
ويعتبر 35,8 %أنّ الدعم المالي المباشر للصحافة المكتوبة الخاصّة من المجالات المتّصلة بالسياسة العموميّة، بينما اعتبر 33,8 % أنها تشمل دعم الإعلام السمعي البصري الخاص، وقال 28,9 % أنها تشمل دعم الإعلام الجمعيّاتي، واعتبر 27,9 % أنّها تشمل الدعم المالي المباشر للمواقع الإلكترونية الخاصة.

3.الأهداف الكبرى التي يمكن أن تحقّقها السياسة العموميّة

يرى 83,3 % من المشاركين في الاستطلاع أنّ الأهداف الكبرى التي يمكن أن تحقّقها السياسة العموميّة للإعلام «إرساء إعلام عمومي مستقل وقادر على تحقيق وظائفه»، كما اعتبر 57,8 % أن الهدف «توفير الشروط الموضوعية للجودة في الإعلام الخاص»، وأفاد 68,6 % أن الهدف «ضمان منظومة تكوين جيدة في الصحافة».

4.إدارة السياسةالعموميّة للإعلام كما يراها الصحفيّون«

»

اعتبر 87,3 %من أعضاء العيّنة أن إدارة السياسة العموميّة الإعلاميّة يجب أن توكل إلى «هيكل عمومي مستقلّ يؤسّس خصّيصا للإشراف عليها»، بينما اختار8,8 % «هيكلا حكوميّا يؤسّس خصّيصا للإشراف على هذه السياسة العموميّة «، و6,4 %يعتبرون الجهة المخوّلة للإشراف عليها هي "الحكومة»،
ومن المقترحات الأخرى أن تكون الجهة المخولة للإشراف عليها هي النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين، وكذلك الأطراف الاجتماعيّة المتدخّلة في القطاع، أومجلس «أعلى للإعلام» يجمع الهياكل المهنيّة، وهيئة دستوريّة، والهياكل المهنيّة، إضافةإلى لجنة صلب النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين.

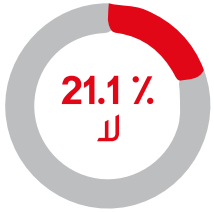

5. آليّات السياسةالعموميّة للإعلام

بالنسبة إلى76 % من العينة فإنّ الآليّات التي يجب أن تعتمدها السياسة العموميّة هي إصلاح الإعلام العمومي»، و تنظيم الإشهار العمومي» بالنسبة إلى 70,6 %، و تطوير منظومة التكوين الصحفي وإصلاحه (معهد الصحافة وعلوم الإخبار) بالنسبة إلى 65,2 %، و»دعم هيئات التعديل الذاتي (مجلس الصحافة) بما في ذلك التمويل العمومي» بالنسبة إلى 57,4 %و تطوير منظومة التدريب العمومي» بالنسبة إلى 52%.
أمّا خيارات أعضاء العيّنة بالنسبة إلى الآليّات الأخرى فهي على النحو التالي: «دعم مبادرة الصحفيين لإطلاق مشاريع صحفية مبتكرة» (50,5 %)، و49 % «دعم الهيئة الدستورية التعديلية»، و42,2 % «تمويل الإعلام العمومي وحوكمته»، و35,3 % «تنظيم التدريب المهني الخاص»، و30,4 % «الدعم المالي للإعلام الخاص».

6.في مشروعيّة سياسة عموميّة للإعلام الخاص

إجابة عن السؤال هل ترى انه من المشروع أن تكون للدولة سياسة

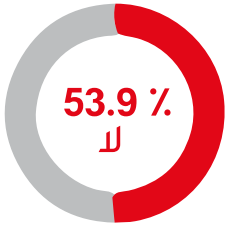

داعمة للإعلام الخاص؟ أجاب 78,9%بنعم، بينما أجاب 21,1% بلا.
أمّا فيما يتعلّق بدواعي مشروعيّة سياسة تكون للدولة سياسة داعمة للإعلام الخاص فيرى 53,1 % من المشاركين في استطلاع الرأي أنّ من دواعي مشروعيّة سياسة عموميّة للدولة داعمة للقطاع الخاص «الأزمة العميقة والشاملة» التي يعيشها هذا القطاع، فيما يرى 52,6 % أنّ هذه المشروعيّة متّصلة بالإعلام الخاص الذي يمثّل أيضا مرفقا عامّا»، مقابل 28 %يرون في عدم قابليّة الإعلام الخاص للحياة دون دعم الدولة له من دواعي ضرورة وجود سياسة عموميّة إعلاميّة تشمل القطاع الخاص. أما قطاعات الإعلام الخاص التي تحتاج دعما من الدولة هي «الصحافة المكتوبة الخاصة» (78,1%) و»الصحافة الالكترونية الخاصة» (64,1 %) والقنوات التلفزية الخاصة (47,4 %)

7. هل أن السياسة العموميّة للإعلام الخاص يمكن أن تكون خطرا على استقلاليّته؟

لا تمثّل السياسة العموميّة خطرا على استقلالية الإعلام الخاص بالنسبة إلى 53,9%، مقابل 46,1% يرون أن هذه السياسة تمثّل خطرا على استقلاليّته.

الفصل الرابع: السياسات العموميّة كما ينظر إليها الفاعلون المهنيّون

1. المحور الأول: كيف يعرّف الفاعلون السياسات العموميّة للإعلام؟

يتبين لنا من خلال تحليل المقابلات التي أجريناها مع مختلف الفاعلين أنّ هناك دلالات مشتركة للسياسة العموميّة واتفاقا ضمنيّا أو صريحا حول ماهيتهافهي: "خيارات عامّة تضعها الدولة ومؤسساتها» أو «ذات طابع استراتيجي على المدى القصير والطويل»، أو «سياسة تقوم على أولويّات». وهي تتجسد في «إرادة سياسة» وفي «خيارات الدستور، وتقوم على شرعية مخصوصة أي شرعية الدستور». وهي «التوجّهات الكبرى» و»سياسة حكومية».والسياسات العموميّة هي أيضا:

«توجّه عام للدولة أي الصحفيّين والهياكل المهنيّة والمؤسّسات الصحفية في تونس والسلط العموميّة ممثّلة في الحكومة والبرلمان وهي عموما التوجهات العامّة للدولة في الإعلام كبقيّة القطاعات الأخرى» (محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين)

- و»استراتيجية واضحة المعالم للدولة» (النوري اللجمي،رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري)

وتتجسدالسياسات العموميّة الإعلامية في «الإرادة السياسيّة لدعم وترسيخ حرّية الإعلام وإنجاح المسار الديمقراطي» (الطيب الزهار، رئيس جامعة مديري الصحف)
كما تعرّف السياسة العموميّة الإعلاميّة على أنّها «دعم الإعلام وفق مقتضيات الدستور ورسم الاستراتيجيات لدعم الإعلام» (سامي الطاهري، الناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام المساعد).
ويبدو واضحا إذا أنّ هناك تماثل في مستوى تمثلات الفاعلين المهنيّين للسياسة العموميّة. فهي ليست بالنسبة إليهم «قرارا حكوميّا» أو «مجموعة قرارات حكوميّة»، بل مقاربة شاملة واستراتيجية تستند

إليها الدولة لتطوير قطاع الإعلام. وهي خيار المجموعة الوطنية في مجال استراتيجي بالنسبة للمجتمع الديمقراطي والنظام السياسي. هذا التناغم والتماثل في مستوى الاتّجاهات لا شك أنه يسهّل عمليّة تركيز هذه السياسة العموميّة ويعطيها شرعية قوية. وقد يكون هذا التناغم أيضا نتيجة لاستقراء مشترك لحالة الإعلام لدى كل الفاعلين المهنيين. وهو يحيل كذلك إلى تخلّي الدولة عن القطاع والتلكؤ في إصلاحه وتطويره، وإلى وجود أزمة واضحة العيان إلى كل هؤلاء الفاعلين وإلى وضوح مؤشّراتها. ولا شك أن هذا ما يفسّر ألا أحد من الفاعلين الذين شاركوا في الدراسة رفض السياسة العموميّة أو شكّك في ضرورتها.

- الإشراف على السياسة العموميّة الإعلاميّة:

وإضافة إلى طابع الاستقلاليّة فإن التشاركية تمثل السمة الثانية للسياسة العموميّة. والتشاركية تعني هنا أن تكون المجموعة الوطنيّة ممثلة في صياغة هذه السياسة العموميّة أي المنظّمات المهنيّة والسلطات العموميّة الهياكل التعديليّة (التنظيميّة) والنقابات والمجتمع المدني.يؤكد مختلف المستجوبين ضرورة أن تكون السياسة العموميّة في مجال الإعلام سياسةتشاركيّة ينخرط فيها الجميع.
وهي «توجّه عام تنخرط فيه المجموعة الوطنيّة مع تحديد الأولويّات في إطار سياسة عموميّة تنخرط فيها الهياكل المهنية والسلطة العموميّة الهياكل التعديليّة والخروج باستراتيجية لقطاع الإعلام» (محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيين).
والطابع التشاركي يقتضي أيضا آليّة تشاوريّة «وهو ما يستدعي ضرورة القيام باجتماع كبير يضم كل الأطراف المتداخلة في الشأن الإعلامي لرسم سياسة عموميّة للقطاع بعد ثورة عاشتها البلاد، وهو ما نادت به كل من النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيّين والجامعة العامة للإعلام وعدد من مكوّنات المجتمع المدني». (الهادي الطرشونيعضو جمعيّة دعم مجلس الصحافة).
ومن النتائج التي يجب أن ننتبه إليها هي أن الفاعلين السياسيّين كذلك يرون أيضا أن السياسة العموميّة يجب أن تصاغ أيضا في إطار تشاركي مع مختلف الأطراف خاصة في التعامل مع الصحفيّين والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات التكوين الخاصة بهم(مدير عام العلاقة مع الهيئات الدستورية بمصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، نزار بن الصغير).

ويمكن أن نرى في هذا التأكيد على الطابع التشاركي، إدراك الفاعلين بأنّ الإعلاممؤسّسة مركزيّة في الحياة السياسية والاجتماعية وهو مرفق عمومي يستحقّ أن يكون موضوعا لسياسة عموميّة.

- في مرجعيّات السياسة العموميّة:

ثمة اتجاه واضح لدى المستجوبين يتمثل في ضرورة استناد السياسات العموميّة إلى مرجعيات قانونية على غرار الدستوروهي تحتاج إلى تشريعات مخصوصة.
وهذا التصور يشترك في الدفاع عنه السياسيّون والأوساط النقابية. فالسياسات العموميّة لإعلام «تتركّز أساسا على الدستور التونسي الجديدالذي نصّ في مبادئه العامّة على حرّية الإعلام ودعمه في فصليه 31و32، وعلىالسياساتالعموميّة للإعلام أن تطبق كل ما جاء به الدستور... والالتزام بالاتفاقيّات الدولية التي صادقت عليها تونس» (ثريا الجريبي، الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستوريّة والمجتمع المدني).
وعلى هذا النحو فإنّ شرعيّة السياسات العموميّة الإعلاميّة تقوم على أن «يكون دعم الإعلام وفق مقتضيات الدستور» (الناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام المساعد سامي الطاهري).

2. المحور الثاني: كيف يمكن توصيف دور الدولة منذ 2011، هو دور إيجابي أم سلبي في مجال الإعلام؟

- في الدور السلبي للدولة:

ينظر المستجوبون إلى دور الدولة باعتباره دورا سلبيا بل باعتباره سلبيا فقط لدى عدد لا بأس به من الفاعلين بما أنّ الدولة فرّطت في أدوارها، بل إنّ الدولة تكاد تكون مستقيلة: «لا يوجد أي دعم من الدولة للإعلام.... لا نرى إلا السلبيّات.... بالرغم من الوعود إلا أنّه لم يتحقق أي شيء» (الطيب الزهار،رئيس جامعة مديري الصحف). وتتمثل السلبية كذلك في تخلّي الدولة عن أدوارها «مع الأسف الدولة لا تقوم بواجبها تجاه الإعلام من خلال دعمه ومرافقته لحد الآن» رئيس الهيئة

العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري النوري اللجمي). وتعني الاستقالة كذلك أن الدولة تخلّفت عن مسؤوليّتها في «دعم قطاع الإعلام وتطويره والنهوض به» وهو ما يجعلها «مستقيلة» (سامي الطاهري، الناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام المساعد).

- في السيطرة على الإعلام:

يتجّسد هذا الدور السلبي كذلك في استراتيجية السيطرة على الإعلام التي انتهجتها مختلف الحكومات أو بالمقاربة الانتخابيّة التي حوّلت أحيانا الإعلام إلى جهاز دعائي. ويعدّد بعض الفاعلين أشكال السيطرة هذه التي جعلت من «الإعلام جهازا دعائيّا وتبلور خاصّة في التسميات العشوائية والإقالات في ضغط على الإعلام الخاص والإعلام العمومي واستعمال وسائل الدولة كالإشهار العمومي والاشتراكات العموميّة للضغط على الصحف... غاية من الحكومة للسيطرة على القوانين ووضع يدها على القطاع الإعلامي» (محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين)

ويبدو هذا التمثّل لسيطرة الحكومات على الإعلام باعتباره آليّة انتخابيّة ودعائيّة. فجلّ القرارات الحكوميّة لفائدة الإعلام كانت مرتبطة بشكل كبير بوعود انتخابيّة لهم وغايات سياسيّة.)الهادي الطرشوني، عضو جمعية دعم مجلس الصحافة (

«الدولة المستقيلة» هي الكلمة المفتاح التي تلخّص بشكل عام تصوّر الفاعلين لأدوار الدولة في قطاع الإعلام. وعلى هذا فإنّ غياب السياسات العموميّة بالمعنى المتعارف عليه لا تعني أن الحكومات المتعاقبة والنخب السياسيّة الحاكمة ليست لها خيارات سياسة في التعاطي مع الإعلام.

وتتجسّد هذه الخيارات في عدم إنجاز إصلاح المؤسّسات للإعلام العموميّ، وغياب الدعم للإعلام وإدارته بطريقة غير شفّافة وزبونيّة، واستعماله بطرق خفية للتأثير على وسائل الإعلام واستقلاليتها، وعدم قيامها بواجباتها في الدعم والمرافقة، وغياب الاستراتيجية، وفي عدم إدارة «ملف الإعلام المصادر الذي يشهد انهيارا»ولا معالجته، وغياب الحوكمة والتسيير، وفي «التسميات العشوائية» و»الإقالات» و»الضغوطات على الإعلام الخاص والإعلام العمومي» و»توظيف الإشهار العمومي والاشتراكات العموميّة في الصحف للضغط على

المؤسسات» و»حملات التجييش ضدّ الإعلام (إعلام العار) «والهرسلة ضد الإعلام والصمت على تغيير مجالس الإدارة.

هكذا نرى بوضوح إدراكا واضحا لدى الفاعلين بأن السياسة العموميّة كانت في الوقت ذاته الإحجام عن وضع تصورات لتطوير الإعلام ودعمه وإصلاحه وإهدار موارده وتحسين أوضاعه والإحجام عن الفعل لإنقاذ الصحافة المكتوبة ;تطويع الإعلام المصادر واستغلاله والمزج بين السياسة الاتصالية للحكومة وسياسة إدارة الإعلام العمومي.

3. المحور الثالث: القطاعات التي يجب أن تحظى بدعم الدولة.

يجمع المستجوبون من جهة أولى على أن كل القطاعات بلا استثناءات تحتاج إلى دعم: «كل القطاعات مهمة ومن الضروري دعمها. لا بدّ أن تحظى كل القطاعات بالدعم بطريقة عادلة وليست متساوية» (النوري اللجمي، رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري) و»كل القطاعات الإعلامية تحتاج إلى دعم» (عضو جمعيّة دعم مجلس الصحافة، الهادي الطرشوني).

ولكن من جهة ثانية فإنّ الصحافة المكتوبة تمثّل بالنسبة إلى الجميع أيضا القطاع الذي يجب أن يحظى بالأولويّة لأنّه قطاع يعيش أزمات متعدّدة ومنها تراجع القرّاء: «قطاع الصحافة المكتوبة لا بدّ أن يحظى بصفة أكبر بالدعم لكون أنّ هناك تراجع في القراءة» (الطيب الزهار، رئيس جامعة مديري الصحف).

فالصحافة المكتوبة قطاع مهدّد بالاندثار «يعاني من إشكال كبير ومهدّد بالاندثار.... إنّ الصحافة المكتوبة الورقية اليوم من أهمّ الأولويّات التي لا بدّ أن تحظى بالدعم» (محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيين)

كما نتبيّن أيضا أحيانا حاجة الصحافة الإلكترونية إلى تشريعات ودعم خاص بها: "الصحافة الرقمية التي تحتاج إلى إطار تشريعيّ» (رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي) وكذلك دعم الإعلام الجمعيّاتي وهو من «القطاعات مهمّة، ومن الضروريّ دعمها. فالإعلام الجمعيّاتي له دور مهم جدا في إعلام القرب.» (رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري النوري اللجمي)

و»ضرورة الدعم للإذاعات والتلفزات التي منحت لها تراخيص البثّ دون أيّ دراسة للسوق الإشهاريّة والإعلاميّة» (رئيس جامعة مديري الصحف الطيب الزهار) وكذلك «الإذاعات والتلفزات لا بدّ من دعمها ومرافقتها وإحداث رؤية خاصّة بها وتحديد خصوصيّتها» (محمد ياسين الجلاصي، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين)

ويقترح بعض الفاعلين بعض المقاربات المخصوصة على غرار «دعم الإعلام العمومي بمختلف مجالاته وتمكين الهيئة التعديليّة من تأطير طريقة تعامل الإعلام العمومي» (نزار بن الصغير، مدير عام العلاقة مع الهيئات الدستوريّة بمصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالعلاقة مع الهيئات الدستوريّة والمجتمع المدني)

هكذا يبدو جليّا من تصوّرات الفاعلين، أنّ كل القطاعات الإعلاميّة تحتاج إلى سياسة عموميّة: الإعلام العمومي وإعلام المصادر والإعلام الخاص والتكوين والتدريب. وهذا ما يؤكّد لا فقط الطابع الشامل للسياسة العموميّة، ولكن أيضا امتداد الأزمة إلى كل القطاعات. لكن الصحافة المكتوبة تبدو أكثر القطاعات بحاجة إلى الدعم.

4.المحور الرابع كيف ترى دعم الدولة في الإعلام، وما هي الآليّات التي يجب اعتمادها؟

يتعلق هذا المحور من المقابلات التي أجريناها مع الفاعلين في القطاع بتصوراتهم لدعم الدولة وللآليّات التي يجب اعتمادها لتفعيل هذا الدعم. وقد تجلّت من إجابات المستجوبين عدد من القيم التي يستجوب على السياسات العموميّة أن تقوم عليها. ومن أهم هذه القيم:

- الوضوح: والمقصود به هنا وضوح المعايير التي يقوم عليها الدعم والشفافيّة واجتناب ازدواجيّة المعايير: «يتمّ الدعم وفق آليّات واضحة، أوّلا، تتمتّع كل المؤسسات بإشهار عمومي بصفة عادلة وإنصاف حسب الحاجيات» (رئيس النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيين محمد ياسين الجلاصي)
- التنظيم القانوني: وإضافة إلى الوضوح والشفافيّة فإنّ الآليّات لا بدّ أن «تكون منظمة قانونيا وفق الدستور (الوزيرة لدى الحكومة المكلّفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ثريا الجريبي). ويبدو أنّ مطلب تنظيم الدعم مرتبط بإدراك الفاعلين إلى أنّ الآليّات الحاليّة غير نزيهة وغير عادلة ولا تخضع إلى مبادئ الإنصاف. وهي، كما أشارت إلى ذلك دراسة منظمة المادة 19، آليّة

من آليّات السيطرة على الإعلام وتعطيل استقلاليّته: «إنّ الدعم غير منظم حاليّا وغير عادل ولا بدّ من تنظيمه من خلال إحداث هيكل مستقل (الطيب الزهار،رئيس جامعة مديري الصحف)

أمّا قيمتي العدل والإنصاف فتتّصل مثلا بالتوزيع العادل للإشهار العمومي حسب الحاجيات المخصوصة لكلّ مؤسسة ولكلّ قطاع.

5.المحور الخامس: ماهو دور هيكلكم في رسم السياسات العموميّة للإعلام؟

كشفت إجابات الفاعلين عن السؤال المتصل بأدوار المنظمات المعنية بالسياسيات العموميّة التصور الجماعي لتشكيل هذه السياسات: «رسم السياسات العموميّة للإعلام هو مسؤوليّة مجتمعيّة تشمل كل الأطراف.... ولا بد من إحداث مؤتمر وطني يجمع كل الأطراف يتمّ فيه طرح إشكاليّات القطاع ورسم سياسة عموميّة للإعلام يتمّ الالتزام بها وتطبيقها». (رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيّين محمد ياسين الجلاصي).

وعلى هذا النحو فإنّ أدوار المنظّمات لا معنى لها حسب بعض الفاعلين خارج منظومة التشكيل الجماعي للسياسات العموميّة، «دورنا كدور بقيّة الهياكل في النهوض بالقطاع الإعلامي وطرح إشكاليّات القطاع في ظلّ اجتماع أو هيكل يجمع كل الأطراف.» (رئيس جامعة مديري الصحف الطيب الزهار).

أمّا ممثّلو الحكومة فإنّهم يعتبرون أنّ دور الدولة هو دور تشريعي بالأساس «لنا برنامج متواصل ومتكامل وشفاف، والوزارة اليوم مسؤولة على تطبيق مبادئ حقوق الإنسانالتي من بينها حرّية الصحافة والإعلام والتعبير، ونحن في اتّصال مباشر مع كل الهياكل المهنيّة وقد أعددنا برنامجا كبيرا في التوقّي من فيروس كورونا، والشريك الفاعل والأساسي معنا هو الإعلام نظرا لما يلعبه من دور مهمّ في المجتمع». (الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ثريا الجريبي)

«في المرحلة الحاليّة نساهم في صياغة الإطار التشريعي مع متابعة التقارير الدولية التي يتمّ رفعها في إطار الحقوق والحريات وإصلاح أي تجاوزات في هذا المجال، مع دعم أيّ قوانين لفائدة القطاع الصحفي بما يخدم مصالح الصحفيّين والمؤسسات الإعلاميّة». (مدير عام العلاقة

مع الهيئات الدستورية بمصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، نزار بن الصغير).
وإضافة إلى هذا الطابع الجماعي يفصل بعض الفاعلين الأدوار التي يجب أن تقوم بها منظّماتهم على غرار العمل على تطوير التشريعات والعمل على إصلاح الإعلام العمومي ومعالجة مشاكل الإعلام المصادر «نحن بالتنسيق مع المجتمع المدني والهياكل المهنيّة نسعى إلى جعل السياسات العموميّة تتغيّر من خلال تطوير التشريعات وإيجاد أطر قانونيّة تمكن من تجاوز الفراغات القانونية في مجال الإعلام، إضافة إلى أنّنا نعمل على إصلاح هيكلي للإعلام العمومي وإنهاء معاناة الإعلام المصادر بإيجاد صيغ حسب المؤسسات للخروج من الأزمة والعمل على حياديّة وتطوير حرية التعبير ومنع أيّ تدخّل وضغط داخلي وأجنبيّ إمّا ماليّا وسياسيّا من أجل السيطرة على الإعلام وتوظيفه». (سامي الطاهري، الناطق الرسمي باسم الاتّحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام المساعد)

نتائج الدراسة

- أولا. في تعريف الفاعلين للسياسات العموميّة للإعلام:

تتمثّل السياسات العموميّة وفق تعريف الفاعلين في «خيارات عامة تضعها الدولة ومؤسّساتها»، وفي وضع»استراتيجية» على «المدى القصير والطويل»، وفي «أولويّات «، وفي «إرادة سياسيّة»، وفي «تجسيد خيارات الدستور» وتقوم على شرعيّة مخصوصة أي «شرعيّة الدستور».وهناك تأكيد أيضا على أنّ السياسات العموميّة يجب أن تكون ذات «طابع تشاركي» وقائمةعلى «الوضوح» و»العدل» و»الإنصاف». وتستجيب هذه التعريفات بشكل عام مع التعريفات التي تقدّمها عادة الأدبيّات النظريّة والدوليّة للسياسات العامة.

- ثانيا. توصيف حالة الإعلام:

يُجمع الفاعلون في القطاع على توصيف سلبيّ جدّا لحالة الإعلام، إذ ينظرإليه باعتباره إعلاما يعيش أزمة عميقة وشاملة بسبب غياب الإصلاح، خاصة وأنّ هشاشة الأوضاع المهنية والاجتماعية تمنع الصحفيين من أداء أدوارهم الموكولة لهم.وهذا ما يفسر نظرة الصحفي إلى الإعلامالتونسي بأنّه مرتهن للقوى السياسية. في المقابل فلا يبدو أنّ المواقع الاجتماعيّة والمنصّات الاجتماعيّة تمثّل خطرا على الإعلام التونسي رغم تعاظم هذا الطرح والمقاربة في العالم ممّا أدّى إلى وضع ضرائب على هذه المنصّات لصالح الصحفيّين.

- ثالثا: حوكمة جديدة لقطاع الإعلام

من النتائج السياسية التي تمخّضت عن الدراسة الحاجة إلى حوكمة جديدة لقطاع الإعلام برمته. فإجماع الصحفيّين والفاعلين المهنيّين على أن تكون إدارة السياسة العموميّة من قبل هيكل مستقلّ يشرف على السياسة العمومية يمكن أن يكون تعبيرا عن حاجة مزدوجة: الحاجة، أوّلا، إلى أن تكون الدولة مسؤولة عن توفير البيئة العامة للمؤسسات الإعلاميّة (تشريعات، دعم، إشهار عمومي) والحاجة، ثانيا، إلى حماية الموارد التي تمتلكها الدولة، كسلطة التعيينات في مؤسّسات الإعلام العموميّ والإشهار العموميّ، من تلاعب الحكومة بها والتي يمكن أن توظّفها لصالحها لخدمة مصالحها الدعائية والانتخابيّة والاتصاليّة.

- رابعا: في التمييز بين أدوار الحكومات وأدوار الدولة:

تبين الدراسة أن المهنيين أدركوا ضرورة التمييز بين أدوار الحكومات وأدوار الدولة. فالسياسة العموميّة يمكن أن تشارك في تصوّرها ووضعها الحكومة، وأيضا أطراف أخرى على غرار البرلمان مثلا، إضافة إلى المنظّمات المهنيّة. وهذا التمييز الذي أصبح جليّا في تمثّلات الصحفيّين والفاعلين للسياساتالعموميّة يمثّل عنصرا أساسيا لعودة الدولة باعتبارها مسؤولة عن توفير البيئة المواتية والموارد الضروريّة حتى يقوم الإعلام بدوره في تأمين حقّ المواطنين في إعلام حرّ ومستقلّ قادر على أداء أدواره.

- خامسا الصحافة المطبوعة كقطاع أولي بالنسبة إلى السياسات العموميّة:

تمثّل الصحافة المكتوبة القطاع الذي يجب أن يحظى أكثر من غيره بمساعدة الدولة وهو القطاع الذي يقدّم دائما على أنّه المثال الأحسن على ضرورة وضع سياسة عموميّة لصالح الإعلام. وعلى هذا النحو يمكن أن نفهم مشروعيّة دعم الدولة للإعلام الخاص من اتّجاهات الصحفيّين إزاء إشكاليّة الصحافة المكتوبة التي تمثّل القطاعات التي تحتاج أكثر من غيرها مساعدة من الدولة لضمان بقائها واستمراريّتها. لكن في الوقت ذاته هناك تأكيد على أنّ قطاعات أخرى، على غرار الصحافة الرقميّة ورقمنة الإعلام الجمعياتي، تحتاج بدورها إلى الدعم.

- سادسافي إدارة أو حوكمة السياسات العموميّة:

في مستوى الهيكل الذي يشرف على السياسات العموميّة يُجمع الصحفيّون وكل الفاعلين المشاركين في عيّنة الدراسة على أنّ إدارة السياسات العموميّة يجب أن تفرد لها مصلحة أو إدارة خاصّة ومستقلّة في شكل هيكل عمومي وغير حكومي. ولا شكّ أنّ مسألة استقلاليّة الإدارة السياسيّة العموميّة تمثّل هاجسا أساسيّا بالنسبة إلى الصحفيّين. فالفرق بين الهيئة العموميّة والحكومي متصلة بمسألة الاستقلالية، خاصة وأن المستجوبين يعتبرون أن السياسيين يمثلون خطرا على الإعلام وهم يبحثون على تطويعه. وبشكل عامّ، لاحظنا أنّ هناك تأكيدا صريحا على أن يكون الهيكل مستقلاّ بذاته عن الحكومة ومتخصّصا فيه ومنفتحا على الفاعلين والمنظّمات المهنيّة.

- سابعا: تحوّلات في تمثّلات الدولة لدى الصحفيّين والمهنيّين:

كشفت الدراسة، أوّلا، عن تمثل مشترك لدى الصحفيّين والفاعلين في القطاع الذين أضحوا يعتبرون أن الصحافة والإعلام هي مرفقا عموميّا يحتاج رعاية من الدولة. ويكشف هذا التمثّل المشترك تحولا في تمثّلاتأدوار الدولة. وقد يعلن هذا (فرضية تحتاج إلى البحث والتحقيق) عن تحوّل من تمثّل تقليديّ كانت الدولة فيه «سلطويّة» و«دكتاتوريّة» و«مفترسة» للمهنة ومتمكّنة منها ومتلاعبة بهاومصدر أخطار على حرية الصحافة وعلى استقلاليّة الصحفيّين نحو الدولة الناظمة والراعية للإعلام باعتباره مرفقا عموميّا أساسيّا.

كما أن فرضيّة التحول هذه يمكن أن تكشف أيضا تمييزا بين استراتيجيّة الإخضاع والتطويع للحكومات المتعاقبة أي التعاطي الانتهازي والميكيافيلي مع الإعلام باعتباره شريكا في الاتصال السياسي وحلقة وصل وآلية نقل courroie de transmission) وبين الدولة، باعتبارها منظومة من المؤسّسات لها مسؤوليّات إزاء المجتمع وإزاء مؤسّسات الديمقراطيّة.

- ثامنا: أولويّات السياسة العموميّة الإعلامية ومطلب إصلاح الإعلام العمومي:

تتبيّن لنا من المعطيات الكمية المتوفّرة أنّ مشاغل الأوساط المهنيّة هي (حسب الترتيب التفاضلي) عمليّة الإصلاح (الإعلام العمومي) وتنظيم الإشهار العمومي وتطوير منظومة التكوين ودعم مجلس الصحافة ودعم مبادرات لإطلاق مشاريع صحفيّة مبتكرة وتنظيم التدريب المهني الخاص. ومن القضايا الأخرى التي يبدو أنّها تشغل الصحفيّين تنظيم التدريب المهني الخاص الذي يبدو للصحفيّين قطاعا غير منظم ومنقذ «للدخلاء» أي من يريد أن يمارس المهنة دون أن يكون قد تلقّى تكوينا متخصّصا.

إنّ هذه المشاغل تعكس في الحقيقة القضايا المتداولة في الأوساط الصحفية: الإصلاح الذي لم يُنجز بعد خاصة في مؤسّسات الإعلام العمومي، وتنظيم الإشهار الذي لم يتّبع تنظيمه بعد رغم إعلان تأسيس وكالة متخصصة لإدارته.

ويمثّل إصلاح الإعلام العمومي مشغلا أساسيّا بالنسبة إلى الصحفيّين المشاركين في العيّنة. وقد يكون كذلك لغياب هذا الإصلاح والصعوبات التي تواجهها مؤسّسات الإعلام العموميّة لأداء أدوارها. ويمكن أيضا أن يعكس ترتيب الإصلاح العمومي كأولويّة للسياسة العموميّة هي الصعوبات التي يواجهها الإعلام الخاص والحالة المهنية التي يعيشها

الصحفيّون الذين يعملون في القطاع الخاص لأداء أدوارهم. والمقصود هنا أنّ عجز الإعلام الخاص عن أداء أدواره يجعل من إصلاح الإعلام العمومي أمرا مستعجلا.

ويعكس هذا الاتّجاه ثقافة سائدة لدى الأوساط الصحفيّة تثمّن من دور الإعلام العمومي وقد يكون من الفرضيّات الممكنة التي يمكن أن تفسّر هذا الاتّجاه أيضا أن نّ الإعلام الخاص (في مجال التلفزيون على وجه الخصوص) في أغلبه يخضع إلى النموذج الترفيهي خاصّة وأنه ارتبط في السنوات الأخيرة في مخيال التونسيّين بما يسمّى تلفزيون الرداءة مما ساهم في تراجعه وظائفه الأساسية. أية الإخبار والمساءلة السلطة السياسية والتحقيق والاستقصاء في إدارة الشأن العام.

وعلى هذا النحو فإن إصلاح الإعلام العمومي قد يعبّر عن مطلب لإعلام بديل عن الإعلام الخاص. وما يعزّز هذه الفرضيّة أنّ الأغلبيّة الساحقة للمستجوبين والمشاركين في الاستطلاع يعتبرون أنّ إرساء إعلام عموميّ مستقلّ وقادر على تحقيق وظائفه يمثّل الهدف الأساسيّ للسياسة العموميّة للإعلام. هكذا يبدو واضحا وجليّا أنّإعلاما عموميّا قويّا مبتكرا ومجدّدا ويقوم بأدواره باستقلاليّة هو مطلب رئيسي بالنسبة إلى المهنة الصحفيّة، بل يمكن أن نقول إنّ هذا الإعلام العمومي المستقل والقادر على تحقيق وظائفه هو المكوّن الأساسي للسياسة العموميّة.

ومن الأولويات الأخرى تنظيم الإشهار العموميّ باعتباره موردا أساسيّا من الموارد التي يمكن أن يعتمد عليها الإعلام العمومي والخاص على السواء. وقد يكون ذلك أيضا بسبب عدم تنظيم هذا القطاع وعدم استناد الإشهار العمومي على معايير واضحة المعالم.

وقد يكون الاهتمام بتطوير منظومة التكوين في الصحافة وإصلاحها متّصلا بعدم إصلاح هذه المنظومة، من جهة أولى، وعدم رضاء المهنيّين بشكل عامّ عن مخرجات منظومةالتكوين، من جهة ثانية، والاعتقاد أنّ مستوى المتخرّجين في تراجع متواصل وأنّ مستوى الصحافة والصحفيّين متّصل أساسا بجودة التكوين وهو اعتقاد مستمرّ منذعقود. ويمكن أن ننظر أيضا إلى أهمية التكوين فيتمثّلات الصحفيّين للسياسات العموميّة. ويكمن أيضا في أن الاختصاص الأكاديمي يمثّل عنصرا أساسيّا من عناصر الهويّة المهنيّة الصحفيّة في علاقتها بمسألة الدخلاء باعتبار التكوين المنفذ الأمثل والضروريّ للنفاذ إلى المهنة

- **تاسعا: مشروعيّة السياسة العموميّة:**

كان من المهمّ الاطلاع على اتّجاهات الصحفيّين إزاء مبدأ دعم الدولة للقطاع الخاص خاصّة في السياق الراهن. ويتّخذ هذا السؤال أهمية بالغة خاصّة بعد ما صاحبه من قرار رئاسة الحكومة دعم الإعلان الخاص إثر تداعيات أزمة الكورونافيروس من شجب لمثل هذا النوع من المساعدات. وفي هذا الإطار فإنّ من النتائج المهمّة للدراسة المسحيّة القبول بمبدأ أن يكون الإعلام الخاص مجالا من مجالات السياسة العموميّة للإعلام. ومن أسباب قبول الصحفيّين بدعم الدولة للقطاع الخاصّ والإعلام العمومي على السواء، أنهما يخضعان إلى الأطرالقانونيّة ذاتها والمعايير الأخلاقية ويخضعانأيضا إلىالالتزامات المجتمعيّة ذاتها.

ومن دواعي مشروعيّة دعم الدولة للإعلام الخاص نجد الأزمة التي يعيشها هذا الإعلام، وهي أزمة ماثلة للعيان، وتتجسّد في أزمة الصحافة المكتوبة والأوضاع المهنيّة الهشّة التي يعيشها الصحفيّون، وفي الفشلفي الاستمرار بالنسبة إلى عديد المؤسسات في الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون التي ظهرت بعد الثورة وفي غياب إصلاح الإعلام العمومي. إضافة إلى مسألة الأزمة فإن من اتّجاهات الصحفيّين التي يجب أن ننتبه إليها النظر إلى الإعلام الخاص باعتبارها مرفقا عموميا أيضا بما أنه يقدم خدمات مشابهة للخدمات التي يقدمها الإعلام العمومي وفي مستوى الأدوار التي يقوم بها رغم تباين أنظمة الملكية. في المقابل نلاحظ غياب الإجماع حول نتائج السياسة العموميّة للإعلام على استقلاليّة القطاع الخاص.

- **عاشرا: في مسألة مخاطر منصات الميديا الاجتماعية:**

لاحظنا أن تصوّرات المهنيّين ظلّت منشغلة بقضايا بعينها على غرار حوكمة السياسة العموميّة (هيكل مستقل) قائمة على الإنصاف والاستناد إلى الدستور. كما أنّ المهنيّين منشغلون بمخاطر غيابها لصالح سياسة تطويعيّةللإعلام.في المقابل فإنّ هذه التصوّرات لا تحمل بعد تصوّرات مخصوصة لآليّات السياسة العموميّة على غرار صناديق الدعم ومجالاته المخصوصة. صحيح أن موضوع الرقمنة ظهر في بعض التصوّرات لكن لم يكن جليّا.وكذلك الأمر بالنسبة إلى مخاطر الانترنت والمنصات الرقميّة.

إن الإدراك المحدود لمخاطر الانترنت والميديا الاجتماعية على صناعة الإعلام التونسية (وخاصة على مواردها الاقتصادية التي تستحوذ عليها

هذه المنصّات) تمثّل من أهم الخلاصات التي يجب أن نؤكّدها.ومن الفرضيات التي يمكن أن تفسّر هذا الإدراكالمحدود لمخاطر الميديا الاجتماعيّة في سياق تعاظم فيه الحديث عن «الاستعمار الرقمي»، أنّ الفاعلين مازالوا منشغلين بأدوارالسلطة وبتأثيرات السياسيّين على الإعلام ونتائج غياب التنظيم أو محدوديّته.

- الحادي عشر: السياسة العموميّة باعتبارها عقدا جديدا بين الدولة والمهنة:

ومن المخرجات الأساسية للدراسة هي المعايير التي يجب أن تقوم عليها السياسات العمومية. وقد استخرجنا عددا من المعايير الأساسية ومنها أنّ السياسة العموميّة يجب أن تخضع إلى التنظيم عبر القوانين وفق معايير دستورية. ومن هذا المنظور تتجلى السياسة العموميّة في خطاب الفاعلين المهنيّين والسياسيّين باعتبارها عقدا جديدا بين الدولة ومؤسّساتها، من جهة، وبين المنظمات المهنيّة والمجتمع، من جهة ثانية. ولعلّ توصيف السياسة العموميّة الإعلاميّة على أنّها عقد جديدة يتجسّد أحسن تجسيد في الخصائص التي يجب أن تتحلّى بها هذه السياسة وهي التشاركيّة والاستناد إلى القوانين والشفافيّة.

الخلاصة: نحو الدولة الناظمة

إنّ «دراسة السياسة العموميّة الإعلاميّة من منظور الصحفيّين والفاعلين في قطاع الإعلام»، كما أشرنا إلى ذلك سلفا، هي دراسة استطلاعية لاستكشاف اتّجاهات الصحفيّين والفاعلين المهنيّين وتمثلاتهم للسياسات العموميّة. وهي مبادرة من النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين لإطلاق النقاش العام والتفكير في هذه المسألة أساسيّة في سياق مخصوص يتّسم بالأزمات المتعدّدة والمتعاظمة لمخالف قطاعات الإعلام التونسي، وأهمّها على الإطلاق أزمة الصحافة المطبوعة.

إنّ هذه الدراسة ليست ذات طابع أكاديميّ رغم أنها اعتمدت منهجيّة صارمة. ومن هذا المنظور فإنّ مبحث السياسات العموميّة يحتاج إلى أن يصبح مبحثا معرفيّا وأن يكون حاضرا في أجندة الباحثين حتى يصبح موضوعا لبرامج بحثيّة طموحة يمكن أن تساهم في إنتاج المعارف حول الإعلام بشكل عامّ والسياسات العموميّة بشكل خاصّ.

ولعلّ من القضايا الأساسيّة التي يمكن للباحثين الخوض فيها، هي دراسة تغييب مسألة السياسات العموميّة من النقاش العام في السنوات الأخيرة، ويمكن أن نقدّم الفرضيّات الممكنة للإجابة عن هذه المسألة على النحو الموالي: جهل النخب الجديدةبمفهوم السياسات العموميّة(الفرضية الأولى)، والتخلّص من ميراث الدولة السلطويّة (الفرضية الثانية)، والتعاطي الانتهازي والمصلحي للنخب السياسيّة الجديدة مع الإعلام باعتباره آليّة للظهور في المجال العمومي ممّا يفسر استراتيجيات الزبونية والسيطرة والتلاعب التي وظفتها النخب السياسية الجديدة (الفرضية الثالثة)، وضمور فكرة إصلاح الإعلام بل ومحدوديّة مبادرات الإصلاحفيكلّ مجالاتالإعلام (الفرضيّة الرابعة).

إنّ الطابع الاستطلاعي للدراسة يساعدنا أيضا انطلاقا من المعطيات التي توفّرت لدينا إلى طرح فرضيّات أخرى عن السياق الجديد الذي جعل من الضروريّ بالنسبة إلى الصحفيّين والمهنيين والفاعلين في القطاع بشكل عامّ عودة الدولة الناظمة والداعمة للإعلام كبديل على الدولة السلطويّة. ولعلّ من الفرضيات القويّة التي يمكن أن نستمدّها في الوقت ذاته من الأدبيّات النظريّة وسياق الإعلام التونسي هو فشل قوى السوق ومنطق السوق في تحقيق الأهداف المنتظرة من الإعلام في سياق الانتقال الديمقراطي. ولعلّ ما يدعم مشروعيّة هذه الفرضيّة هو الإجماع على أهمّية السياسة العموميّة والأدوار الأساسيّة التي يجب

أن يقوم بها الإعلام العموميّ وضرورة إصلاحه.
ولا ريب كذلك أن تحوّل الإصلاح إلى مطلب جماعيّ يشترك في المطالبة به الجميع: من صحفيّين ومنظمات نقابيّة وفاعلين مؤسّسيّين يجب أن يدفعنا إلى التفكير في مقاربات الإصلاح التي خضع إليها الإعلام التونسي وخاصّة التركيز على مقاربة الإصلاح التشريعي والقانونيّ على حساب الإصلاح المؤسسيّ الشامل الذي يشمل كل مستويات النظام الإعلاميّ بل بيئة الإعلام برمته.
ومن المسائل الأخرى التي تستحقّ النقاش مشاركة الجمهور في صياغة السياسة العموميّة. فآليّة الانفتاح على الجمهور واستشارته في صياغة السياسات العموميّة يجب أن تصبح من المعايير الأساسية في هذا المجال. لا فقط لان ذلك من الشروط التي وضعتها المعايير الدوليّة، ولكن لأنّ ذلك أيضا من مقومات شرعية السياسة العموميّة ومن شروط نجاحها كذلك.
وختاما فإذا كان لا بد من خلاصة واحدة تختزل الدراسة برمتها بل وإشكاليّة دراسة السياسات العموميّة في السياق التونسي فإنّها ستكون بلا شكّ عن ضرورة عودة الدولة بمنطق جديد وبفلسفة معياريّة جديدة باعتبارها دولة ناظمة لقطاع الإعلام كمرفق عمومي وباعتبارها كذلك دولة ضامنة لحق التونسيين في إعلام مهني يقوم حقّا بأدواره ويكون في الوقت ذاته خاضعا للمساءلة. ولعلّ عودة الدولة الناظمة والضامنة لإعلام الجودة أصبح أيضا مطلبا ملحّا وكونيّا في كلّ الدول الديمقراطيّة، حيث ثمّة قناعة بارزة لدى أصحاب القرار والأوساط المهنيّة والأكاديميّين تتمثّل في أنّ صناعة الأخبار على وجه الخصوص تتعرّض إلى مخاطر عديدة متنوّعة وشاملة توصف اليوم بالمخاطر النسقيّة بسبب تحوّلات شاملة أيضا في بيئة الإعلام وصناعة الأخبار تعرضنا إليها بالتفصيل في الدراسة.
ولا شك أن صناعة الأخبار وهي الخدمة الأساسيّة والحيوية التي تؤمّنها للمجتمع التونسي هي اليوم في خطر وتحتاج أن توفّر لها الدولة شروط الاستقلاليّة والاحترافية والجودة. وبهذا المعنى يجب القطع نهائيا مع التصوّرات التي لا تزال تعتقد أنّ المنطق التجاري المحض وتحويل الإعلام إلى سوق هو الكفيل بتحقيق ازدهار الإعلام وتطوّره وتأمينه لواجباته.

المراجع

- اليونسكو، دراسة حول تطور وسائل الإعلام والاتّصال، ، تونس، 2012
- تقرير الهيئة المستقلة لإصلاح الإعلام والاتّصال، تونس 2012
- دراسة مقارنة بشأن المدارس الكبرى للمدارس الاتّصاليّة الكبرى للسياسات العموميّة ،برنامج Media Up، نشرت النسخة الفرنسية عام 2018 والنسخة العربية عام 2019
- « النظام المتعلق بالمساعدات العموميّة للإعلام التونسي في سياق الانتقال الديمقراطي»، تونس، فرع منظمة المادة 19، 2018

- Jean-Claude Thoenig : L'analyse des politiques publiques" in Traité de science politique sous la direction de Leca et Grawitz, 1985 Boussaguet, L., Jacquot, S., &Ravinet, P. (2019).
- Dictionnaire des politiques publiques. Presses de Sciences po.
- https://portail-ie.fr/resource/glossary/34/politique-publique
- Jean-Claude Thoenig : L'analyse des politiques publiques" in Traité de science politique sous la direction de Leca et Grawitz, 1985
- Turgeon, J. et J.-F. Savard (2012). « Politique publique », dans L. Côté et J.-F. Savard (dir.), Le Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique, [en ligne], www.dictionnaire.enap.ca
- Trappel,J. (2018). Subsidies: Fuel for the Media. In Comparative Media Policy, Regulation and Governance in Europe. Intellect.
- Hallin, D. C., & Mancini, P. (2004). Comparing media systems: Three models of media and politics. Cambridge universitypress., p 44
- Picard, R., & Pickard, V. (2017). Essential principles for contemporary media and communications policymaking.
- Victor Pickard we will finally confront systemic market failure
- https://www.niemanlab.org/12/2018/we-will-finally-confront-systemic-market-failure/

- ARTICLE 19Freedom of Expression andState Aid to Media (update)September 2017
- Lydia Polgreen The collapse of the information ecosystem poses profound risks for humanity, The Guardian 19 novembre 2019
- Disinformation and ‹fake news›: Final Report the Digital, Culture, Media and Sport Committee, Disinformation and 'fake news': Final Report n18 February 2019.
- Guillaume Klossa Towards European Media Sovereignty, Special adviser European Commission March 2019
- Recherche-étude sur l'avenir de la presse écrite en Tunisie mediaup.tn
- SadokHammami, La presse tunisienne: transformations et continuités. Revue tunisienne de communication, 2015
- Holding the government to account? What audiences want from the media in TunisiaBBC Media Action 2013

الجزء الثاني:

السياسات العمومية ومشكلات الإعلام في تونس

الفصل الأول
الإعلام التونسي من الإعلام الحكومي إلى الإعلام العمومي: العبور الصعب. محمد معمري

عرفت تونس ما بعد 2011 تغييرا كبيرا في مختلف البنى السياسية والثقافية والاجتماعية بالمرور من حقبة اتسمت بنجاح اقتصادي وانغلاق سياسي إلى أخرى اتسمت بانفتاح سياسي كبير، كان من أكبر المستفيدين منه الإعلام التونسي الذى عرف مناخا من حرية التعبير لم يسبق له مثيل.

مناخ حرية الصحافة والتعبير فى تونس بانت معالمه الأولى من خلال الانفجار الإعلامي الكبير حيث ظهرت عديد القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية الخاصة، كما وقعت مصادرة المؤسسات الإعلامية التي كانت مملوكة لعائلة الرئيس التونسي الذى أطاحت به الثورة، وحتى الإعلام العمومي عرف هو الآخر تحولا كبيرا من الإعلام الحكومي الرسمي إلى الإعلام العمومي.

فى هذه الورقة سنركز على مرور الإعلام الحكومي إلى الإعلام العمومي وتمظهرات هذا المرور الذى وصفناه بالصعب لأن إرهاصاته كانت كبيرة وحجم المقاومة داخله كان كبيرا رغم أن الجسم الصحفي متفق أنّ على هذا الإعلام أن يتغير ويعبر إلى الضفة الأخرى لكن رواسب ثقافية نتيجة عقود من الزمن خلقت آليات عمل محددة جعلت من هذا العبور عبورا صعبا، لكن هذا لا يمنعنا من التفكير فى كيفية تحويلة إلى عبور آمن ومستمر فى الزمن من خلال خلق ثقافة المرفق العام الإعلامي.

1.الخارطة الإعلامية التونسية قبل 2011 ومراكز القوى المؤثرة فيها

تشكل الإعلام التونسي قبل 2011 من إعلام حكومي (عمومي) خاضع مباشرة لسلطة النظام القائم ويتشكل هذا الإعلام من قناتين تلفزيوتين (قناة 7 وقناة 21) وتسع محطات إذاعية أربعة منها مركزية (الإذاعة الوطنية / إذاعة الشباب/ إذاعة تونس الثقافية / إذاعة تونس الدولية) وخمس محطات جهوية (إذاعة صفاقس / إذاعة المنستير / إذاعة قفصة / إذاعة الكاف / إذاعة تطاوين) ،يضاف لها وكالة أنباء رسمية (وكالة تونس إفريقيا للأنباء) وصحيفتين حكومتين (صحيفة

لابـراسLa Presse الناطقـة باللغـة الفرنسـية وصحيفـة «الصحافـة» الناطقـة باللغـة العربيـة) .هـذه تركيبـة الإعـلام الحكومـي أو العمومـي أو الرسـمي وفقـا للتوصيـف الـذى سـتختاره لـه قبـل الثـورة التونسـية .

فالإعـلام الحكومـي كان إعلامـا رسـميا يخضـع أساسـا إلى سـلطة النظـام الـذى يوجهـه كيفمـا شـاء،كما أن الخـط التحريـري لهـذه المؤسسـات مبني أساسـا على دورهـا فـى تلميـع صـورة النظـام داخليـا مـن خـلال إبـراز نجاحاتـه المفترضـة والتغاضـي أو التعتيـم عـن كل الأحداث التـى تحصـل فـى تونـس والتـى يتـمّ تقديـر أنهـا تمـس مـن صـورة تونـس وسـلمها الاجتماعـي المفتـرض .

أمـا الإعـلام الخـاص فقـد كان يتكـون مـن قناتيـن تلفزيوتيـن خاصتيـن وهمـا قنـاة «حنبعـل» وقنـاة «نسـمة» ،وخمـس محطـات إذاعيـة خاصـة هـي إذاعـة « موزاييـك أف أم « وإذاعـة « جوهـرة أف أم « وإذاعـة « الزيتونـة للقـرآن الكريـم « و» إذاعـة « شـمس أف أم « وإذاعـة « اكسـبراس أف أم « وهـذه القنـوات التلفزيونيـة والمحطـات الإذاعيـة تحصلـت علـى تراخيـص البـث لقـرب أصحابهـا مـن السـلطة القائمـة ، بـل إن بعضهـم كان مـن عائلـة الرئيـس التونسـي مثـل ابنتـه سـيرين بـن علـي صاحبـة إذاعـة « شـمس أف أم « وصهـره حينهـا محمـد صخـر الماطـري صاحـب إذاعـة «الزيتونـة للقـرآن الكريـم « ومالـك «دار الصباح».وهـو الأمـر الـذي يقيـم الدليـل علـى أن النظـام حينهـا كان يعتبـر الإعـلام وخاصـة المرئـي والسـمعي منـه بمثابـة السـلاح الـذى لا يمنـح إلا للثقـات المقربيـن مـن دوائـر الحكـم والذيـن يدينـون لـه بالـولاء المطلـق .

والإعـلام الخـاص لـم يكـن بعيـدا عـن مـدار السـلطة وخاصـة الإعـلام السـمعي البصـري منـه ،فقـد سُـمح لـه بهامـش مـن الحريـة فـى إطـار مقاربـة اعتمدهـا النظـام وهـي التنفيـس علـى المسـتوى الإعلامـي بعـد أن أصبحنـا نتحـدث عـن السـماوات المفتوحـة فـى المسـتوى الإعلامـي وظهـور قنـوات تونسـية بالمهجـر معارضـة للنظـام مثـل قنـاة « الحـوار التونسـي « للمعـارض الطاهـر بـن حسـين وقنـاة « المسـتقلة « لمحمـد الهاشـمي الحامـدي ،ولقـد حـاول النظـام اسـتقطاب هـذه القنـوات عبـر وكالـة الاتصـال الخارجـي وقـد نجـح فـى ذلـك مـع قنـاة « المسـتقلة « .

لكـن فـى مقابـل ذلـك كان يسـمح بهامـش مـن الحريـة فـى الصحافـة المكتوبـة حيـث كانـت عـدد المنشـورات الورقيـة تقـدر ب 255 نشـرية ،منهـا صحـف يوميـة جامعـة مسـتقلة وأخـرى حزبيـة ومـن أشـهرها صحيفتـي « الحريـة « ولرنوفـوLe Renouveau « الناطقتيـن باسـم التجمـع الدسـتوري الديمقراطـي الحـزب الحاكـم ،وصحيفتـا « الموقـف « الناطقـة باسـم الحـزب

الديمقراطـي التقدمـي و»مواطنـون» الناطقـة باسـم حـزب التكتـل مـن أجـل العمـل والحريـات المعارضتـان واللتـان كثيـرا مـا كانتـا تتعرضـان للمصـادرة بسـبب النقـد الـلاذع للنظـام القائـم ،لكـن مـع ذلـك كان النظـام يسـمح بهامـش صغيـر لهـذه الصحـف لنقـد النظـام .

هـذه الخارطـة الإعلاميـة كانـت تؤثـر فيهـا ثلاثـة أطـراف رئيسـية وتتحكـم فـى مفاصلهـا وهـذه الأطـراف تتنافـس فيمـا بينهـا بشـكل خفـي للسـيطرة علـى المجـال الإعلامـي فتونـس . الطـرف الأول هـو المستشـار السياسـي للرئيـس التونسـي وأشـهر هـؤلاء علـى اطـلاق هـو عبـد الوهـاب عبـد اللّه الـذى يعتبـر الفاعـل رقـم واحـد فـى الإعـلام التونسـي ويعتبـر واحـد مـن أبـرز مراكـز القـوى فـى السـلطة حينهـا ،وكان الطـرف المقابـل لـه فـى القصـر هـو الراحـل عبـد العزيـز بـن ضيـاء وزيـر الدولـة الناطـق الرسـمي باسـم رئاسـة الجمهوريـة وكان هنـاك تنافـس بينهمـا يعلمـه المطلعـون علـى كواليـس الحيـاة الإعلاميـة التونسـية ،فدرجـة القـرب والابتعـاد عـن أيهمـا تحـدد مكانتـك فـى الإعـلام التونسـي ،فقـد كانـت التعيينـات فـى المناصـب الكبـرى فـى المؤسسـات الإعلاميـة تمـر حتمـا عبرهمـا وهمـا المتدخـلان الأولان فيهـا ،ثانـي هـذه الأطـراف هـو وكالـة الاتصـال الخارجـي التـى كانـت تعتبـر القلـب المالـي النابـض للإعـلام التونسـي مـن خـلال توليهـا إدارة الحقيبـة الماليـة للإشـهار الرسـمي ،وقـد كانـت توزع هـذا الإشـهار وفقـا لدرجـة الـولاء السياسـي والعلاقـات الشـخصية فـى بعـض الأحيـان حيـث تتمتـع بعـض الصحـف ووسـائل الإعـلام بنسـبة مـن الإشـهار تزيـد عـن غيرهـا مـن وسـائل الإعـلام نتيجـة لعلاقتهـا الجيـدة بالفاعليـن فـى وكالـة الاتصـال الخارجـي وأهمهـم مديرهـا العـام .الطـرف الثالـث المتدخـل فـى العمـل الإعلامـي فـى تونـس قبـل الثـورة هـو وزارة الاتصـال وهـي وزارة يتـمّ إحداثهـا أحيانـا وحذفهـا فـى أحيـان أخـرى وبقيـت الأدوار المنوطـة بهـا ثانويـة أمـام سـطوة منصـب المستشـار السياسـي فـى قصـر قرطـاج والناطـق الرسـمي باسـم رئاسـة الجمهوريـة والأدوار التـى تلعبهـا وكالـة الاتصـال الخارجـي .

المنظومة التشريعية الناظمة للعمل الإعلامي قبل 2011

كانـت مجلـة الصحافـة هـي مـن تتولـى تنظيـم القطـاع قانونيـا ،هـذه المجلـة عرفـت تنقيحـات كثيـرة مـن أهمهـا تنقيحـات سـنوات 1988 و1993 و2001 و2006 وهـي تنقيحـات يصفهـا النظـام بأنهـا هادفـة إلـى مزيـد الانفتـاح وإلغـاء الطابـع الزجـري عـن العمـل الصحفـي ،لكـن معارضـي النظـام يؤكـدون أنـه لـم يتـم إلغـاء العقوبـات البدنيـة والسـالبة للحريـة مـن مجلـة

الصحافة بل تمّ ترحيلها إلى مجلات قانونية أخرى مثل مجلة الاتصالات التى يتمّ الالتجاء إليها فى محاكمة بعض الصحفيين الذين يكتبون أو ينتجون مقالات تغضب النظام ،وبالتالي فقد ظل سيف العقاب البدني والسجن مسلطا على الصحفيين التونسيين ويدفعهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية خوفا من العقوبات الزجرية التى قد يتعرضون لها.

أما فى المجال السمعي البصري فقد كان القانون عدد 33 لسنة 2007 المؤرخ فى 4 جوان 2007 هو من ينظم عمل القطاع السمعي البصري الحكومي واهم ما جاء فى هذا القانون أن دور الإعلام السمعي البصري النهوض بالإعلام والتثقيف والتعريف بالسياسة العامة للدولة من منطلق مقومات الهوية الوطنية، فالقانون واضح وينص صراحة على دور الإعلام السمعي البصري إضافة إلى أدواره التقليدية فى الإخبار والتثقيف والترفيه على دوره فى التعريف بالسياسة العامة للدولة أي أن يكون واحد من المحامل الاتصالية للنظام القائم. كما كانت مؤسسات الإعلام العمومي لها قوانين أساسية تنظم العلاقات الشغليةداخلها. أما فى مستوى تمويل مؤسسات الإعلام الحكومي فوفقا للفصل الخامس من القانون عدد 3 لسنة 2007 تتكون موارد المؤسسات العمومية للقطاع السمعي والبصري خاصة من :

- الموارد الذاتية والعائدات المخصصة.
- الهبات والعطايا والمساعدات.
- منحة تسند من ميزانية الدولة عند الاقتضاء.
- كل الموارد الأخرى التي يمكن أن تحال إليه (وممكن هناك إدراج معلوم الإذاعة والتلفزة الموظف على مستهلكي الكهرباء والغاز في هذا الباب).

2.ماذا تغير بعد 2011 ؟

كان من أبرز نتائج الثورة التونسية تحرر القطاع الإعلامي بشقيه العمومي والخاص من مربع الاستبداد وتكميم الأفواه ليصبح إعلاما له هامش كبير من الحرية سواء فى بعث المؤسسات الإعلامية أو فى خطه التحريري الذى تخلص من التبعية للسلطة القائمة وأصبح مستقلا ،استقلالية تجسمت فى التعريف الجديد للإعلام العمومي الذى تخلص من ثوب الإعلام الحكومي الخادم لسياسة النظام القائم إلى إعلام يخدم عموم المواطنين ويعبر عن مشاغلهم وتطلعاتهم بكل استقلالية وحيادية ومهنية .فكيف تحقق هذا العبور من الإعلام

الحكومي إلى الإعلام العمومي ؟

على المستوى التشريعي بدأ العبور من خلال المرسوم عدد 10 الصادر بتاريخ 2مارس 2011 الذى ينص على إحداث الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام ،ثم بعد ذلك المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والمرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري، إضافة إلى أحكام دستور 27 جانفي 2014 المتعلقة بحرية التعبير والإعلام .هذا الإطار التشريعي مكّن الإعلام العمومي والإعلام التونسي عموما من التحرر من كل تبعية مباشرة أو غير مباشرة للسلطة القائمة على المستوى إنتاج المضامين ،رغم أن التبعية على المستوى التمويل والإدارة بقيت قائمة فى غياب إطار قانوني وسياسة عمومية للإعلام تكون واضحة تمكن هذا الإعلام من تشكيل هويته القانونية والتحريرية ،هوية تحريرية حاول العاملون فى القطاع الإعلامي العمومي الحفاظ على استقلاليتها من خلال بعث مجالس للتحرير ومجالس للبرمجة فى مؤسستي الإذاعة والتلفزة التونسيتين لكن المشروع لم يصمد ويتواصل بعد سنة 2014 لمشاكل هيكلية تتعلق بالهيكل التنظيمي لهذه المؤسسات وكذلك محاولة الحكومات المتعاقبة الرجوع بهذا الإعلام إلى بيت الطاعة من خلال تعيينات مسقطة لم تراع مبدأ الرأي المطابق الذى ينص عليه المرسوم 116 .

هذا العبور الصعب من الإعلام الحكومي إلى الإعلام العمومي زادت فى صعوبته إضافة إلى غياب سياسة عمومية للإعلام عدم وضوح الرؤية فى مستوى التسيير للمؤسسات الإعلامية التى عانى المشرفون عليها وفقا للقاءات مع البعض منهم من غياب مخاطب حكومي مباشر فى المسائل الإدارية وهو ما جعل من تسيير هذه المؤسسات أمرا صعبا يخضع لمزاجية الحكومة القائمة التى تكلف فى كل مرة واحد من أعضائها بتولي ملف الإعلام دون أن يكون ذلك وفقا لتسمية رسمية.
كمنا أن تراجع مداخيل المؤسسات الإعلامية العمومية من الإعلانات التجارية العمومية والخاصة (انخفاض بنسبة تفوق 70 بالمائة) جعلها رهينة الميزانيات المقترحة من قبل الحكومة والتى يوجه الجزء الأكبر منها حوالي 90 بالمائة للتأجير فى حين غابت ميزانيات الإنتاج فى مؤسسات يفترض أن دورها الأساسي إنتاج مضامين إعلامية مما جعلها تفقد هامش التنافسية مع المؤسسات الإعلامية الخاصة ،وهو هامش منخفض بطبعه نظرا لإكراهات المرفق الإعلامي العمومي

المستمدة من طبيعته القانونية والتى تجعله ينتج مضامين ذات أبعاد توعوية وتثقيفية تفقده الكثير من قدرته التنافسية مع المؤسسات الإعلامية الخاصة .
وهنا يطرح السؤال الأهم كيف نضمن ديمومة واستمرارية هذا العبور من الإعلام الحكومي إلى الإعلام العمومي ؟هذا السؤال المركزي يفترض الإجابة عن أسئلة فرعية هامة وهي :

- ما السياسة العمومية للإعلام المطلوب إرسائها؟
- ما الطرق المثلى لتمويل الإعلام العمومي؟
- ما هي الضمانات الممكنة لتحقيق الاستقلالية التحريرية للمرفق الإعلامي العمومي؟

أولا المرفق العمومي بما فيه المرفق الإعلامي العمومي الذي لم يفرده المشرع التونسي بتعريف خاص به فهو جهاز يقوم بنشاط لتحقيق خدمة عامة ينبني على ثلاث مبادئ رئيسية هي مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية ومبدأ استمرارية المرافق العمومية ومبدأ تكيف المرافق العمومية.
وفى التجارب المقارنة نجد أن الاتحاد الأوروبي مثلا وضع سياسة عمومية للمرافق العمومية الإعلامية وحدد أدوارها وهو ما نفتقده فى التشريع التونسي المطالب بوضع آليات تعريف وتنظيم للمرفق العمومي الإعلامي لضمان استمراريته وحيادته أمام كل سلطة مهما كانت مشاربها الفكرية أو السياسية الآن أو فالمستقبل.
استقلالية تتحق من خلال خطوات رئيسية هي أولا تحديد دقيق لهوية المرفق الإعلامي العمومي باعتباره مؤسسة منتجة للمضامين أساسا ،وهو تعريف سيترجم فى وضع سياسة تحريرية واضحة المعالم ومستقلة ومحايدة من قبل مجالس تحرير ومجالس برمجة منتخبة ويفضل فى مجالس البرمجة الاستنارة برأي المجتمع المدني لتلبية انتظارات المتلقين من هذه المرافق الإعلامية العمومية ،كما يتطلب وضع آليات واضحة ومؤمسسة(Institutionnalisation de réglementation) للتعديل الذاتي حتى لا تبقى رهينة مزاجية أي طرف متدخل فى إنتاج المضامين الإعلامية وهو ما يتم من خلال اعتماد سياسة تشاركية يساهم فيها كل المتدخلين فى إنتاج المضامين الإعلامية .
النقطة الأساسية الثانية هي وضع سياسية تمويلية لهذه المرافق

الإعلامية تراعي خصوصياتها دون أن تنفي عنها التنافسية بمعنى أن توفر لها الدولة الموارد الأساسية للتأجير والإنتاج من خلال مصادر تمويل عمومية أو عن طريق الضرائب المستوجبة على المواطنين مثلما هو الحال فى الدول الغربية بعيدا عن سياسة المنّ المعتمدة الآن ،وهي سياسة ترتهن هذه المؤسسات الإعلامية لتبعية السلطة ،كما أن هذه المؤسسات الإعلامية عليها التفكير جديا فى موارد ذاتية دائمة من خلال تسويق المضامين ذات القيمة المضافة مثل الوثائقيات والبودكاست والواجهة الإلكترونية القادرة بحسن توظيفها على جلب موارد مالية هامة للمؤسسات الإعلامية .
النقطة الأساسية الثالثة تتعلق بالهياكل التنظيمية للمؤسسات الإعلامية العمومية التى يجب أن تكون لها هياكل تنظيمية تراعي خصوصيتها باعتبارها مؤسسات منتجة للمضامين وليست مؤسسات ذات صبغة إدارية ،يضاف إلى ذلك ضرورة توضيح العلاقة الإدارية بين السلطة القائمة وهذه المؤسسات ،فبعد حذف وزارة الاتصال أو الإعلام وغياب مخاطب حكومي وتعمد بعض الحكومات بعد الثورة التونسية إلى اعتماد سياسة تعويم مسؤولية الإشراف الإداري على هذه المؤسسات يضاف إلى ذلك ضرورة إصلاح مجالس الإدارة من خلال ضمان تمثيلية داخلها تراعي خصوصيات المؤسسات الإعلامية بعيدا عن منطق المحاصصة بين الوزارات المعتمد الآن والذي يحول هذه المجالس إلى صبغة استشارية لا استراتيجية ترسم السياسات العامة لهذه المؤسسات مثلما ينص على ذلك القانون المنظم لعمل مجالس الإدارة .
النقطة الأساسية الرابعة تتعلق بتسيير هذه المؤسسات بتعيين مسؤولين أول عليها من خلال عقد برامج لمدة لا تقل على ثلاث سنوات ،وهي عقود برامج يتم مراجعتها ومتابعتها بشكل دوري لتحقيق النجاعة المطلوبة فى تسيير هذه المؤسسات .
النقطة الأساسية الخامسة هي تثمين الموارد البشرية لهذه المؤسسات من خلال التكوين المستمر وفقا لحاجيات هذه المؤسسات وليس من خلال برامج تكوين مسقطة لا تراعي طابعها والمضامين التتنتجها .
وبتحقيق هذه النقاط يمكن ضمان عبور آمن ودائم للإعلام الحكومي إلى إعلام عمومي يكون قاطرة لدمقرطة الإعلام التونسي وضمان تنوعه وتعدديته وعماد أساسي من أعمدة الديمقراطية.

الفصل الثاني
مقترحات حول استراتيجيّة إصلاح الإعلاملسّمعي والبصري العمومي .ماهر عبد الرحمان

ندعو إلى:

- قانون أساسيّ لحرّية الإعلام والاتّصال والتّعبير والنفاذ إلى المعلومة يفسّر ويتوسّع في كل فصول الدستور الخاصّة بهذه المبادئ، وينصّ على كلّ المعاهدات والبروتوكولات الدّولية التي وقعتها تونس في هذا المجال.
- يتفرّع عن هذا القانون الأساسي قانون خاصّ بقطاع الإعلام السّمعي والبصري العمومي ينظّم مؤسّستي الإذاعة والتّلفزة وأيّة مؤسّسة إذاعيّة أو تلفزيّة عموميّة أخرى، وقانون آخر للهيئة التّعديلية في السّمعي والبصري.
- ويجب أن تُؤمّن المنظومة القانونيّة استقلاليّة المرفق العمومي حتّى يؤدّي رسالته الإعلاميّة بكلّ حياد. ولا يمكن تأمين الاستقلاليّة الحقيقيّة إلّا بخبرات مستقلّة عن أيّ طرف كان، سواء سلطة سياسيّة أو مجموعات ضغط وأصحاب مصالح مهما كانت طبيعتهم .

ونقترح أن ينصّ القانون الخاصّ بالسّمعي والبصري العمومي خاصّة على:

1- مؤسّسة بثّ واحدة تجمع الإعلام الإذاعي والتلفزي والالكتروني وتضمّ أيضا المؤسّسات المصادرة.

2-مجالس الإدارة:

بنسبة من الأعضاء المستقلين توازي نسبة المداخيل الذاّتية للإعلام العمومي (على أساس تمثيل أصحاب المصلحة stake holders)، ويكون دورها أساسا في الدّفاع عن مصالح المواطن والسّهر على تقديم أجود الخدمات له، والتّخطيط لعمل المؤسّسة الإعلاميّة وتطويرها وإصلاحها، والمشاركة في تحديد أهدافها مع الحكومة، ومراقبة التّنفيذ ومشاريع التّطوير والبرامج وضبط الميزانيّات وصرفها.

يكون الأعضاء المستقلّون من الشخصيّات الوطنيّة المتنوّعة في

اختصاصاتها حسب الأهداف الإعلاميّة المراد تحقيقها، وذات معرفة بالمجال السمعي والبصري. ويتمّ اختيار الأعضاء من قبل الهيئة التّعديليّة (اعتبار إلى أنّ الحكومة تُعيّن الجانب الذي يُمثّل الدّولة في المجالس).

لا حاجة لأيّة أطراف أخرى في مجلس الإدارة غير المساهمين في الميزانيّات السّنويّة (الجمهور والحكومة).

يتمّ اختيار الأعضاء حسب مواصفات ينصّ عليها القانون وعلى أساس الترشّح الحرّ أو التّرشيح لتأمين المساواة في الحظوظ للجميع بصفة ديمقراطيّة.

يتمّ اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائب له بتصويت داخليّ بين الأعضاء المنتخبين في المجلس (ولا يكون ممثّلاللدّولة)، ويكون لرئيس المجلس حضور بالمؤسّسة لعدد من أيّام الأسبوع.

تكون المدّة النّيابيّة لكلّ عضو بـ 6 سنوات، ويتمّ تجديد ثلث الأعضاء كلّ سنتين .

ومن الضّروري الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العامّ التنفيذي للمؤسّسة تفاديا لتضارب المصالح والمسؤوليّات بين التّنفيذ والرّقابة.

يضع المجلس نظامه الدّاخلي ويصدّق عليه.

يكون لمجلس الإدارة سكريتاريّة دائمة خاصّة به، ويمكن أن يضمّ أيضا مستشارين في الشؤون القانونيّة والماليّة. كما يمكن أن يكون له مجلس داخليّ لمراقبة جودة البرامج ومطابقتها للأهداف الإعلاميّة، وتلقّي شكاوى المواطنين في إطار تعديل ذاتي قبل لجوءهم إلى الهيئة التّعديليّة.

يُساءل رئيس مجلس الإدارة أمام مجلس نوّاب الشّعب.

3- المدير العامّ التنفيذي

تأمينا لاستقلاليّة عمل المؤسّسة الإعلاميّة، يتمّ اختيار المدير العامّ التّنفيذي من قبل مجلس الإدارة على أساس الترشّحات الحرّة أو التّرشيحات، وحسب مواصفات في الخبرة ينصّ عليها القانون.

يصدر قرار تعيين المدير العامّ بأمر حكومي.

يُمكنُ أن يكون المدير العامّ عضوا في مجلس الإدارة، بل يحضر جلساته، ويُساءل أمامه.

يختار المدير العامّ التّنفيذي فريقه من المديرن ويعرضهم على مصادقة مجل الإدارة.

يضع المدير العامّ التنفيذي بمعيّة مجلس تنفيذي مخطّطات تنفيذ كلّ

المشاريع والأهداف الإعلاميّة والبرامج وما تتطلّبه من إمكانيّات ماديّة وبشريّة، ويضبط مشاريع الميزانيّات السّنويّة بما يستجيب للخطط التي يضعها مجلس الإدارة ضمن الأهداف الإعلاميّة، ويعرضها عليه للمصادقة.
يكون المدير العامّ المسؤول عن اختيار المديرين بكافّة اختصاصاتهم، ويحصل لذلك على موافقة مجلس الإدارة.
يصدر المدير العامّ المقرّرات بشأن التّعيينات التي يقترحها المديرون على مستوى رئاسة المصالح وكذلك التّرقيات، ويعلم بها مجلس الإدارة.
يكون المدير العامّ هو المسؤول الأوّل عن تنفيذ الخطّ التحريري للمؤسّسة ويتحمّل في ذلك المسؤوليّة القانونيّة والأخلاقيّة.

4- مجالس تنفيذيّة

استجابة لمبادئ الحوكمة الرّشيدة في توسيع دائرة القرار وتحميل المسؤوليّات وتسهيل التّواصل الدّاخلي، يجب أن ينصّ القانون على تشكيل مجالس تنفيذيّة في مؤسّسات الإعلام السمعي البصري العمومي.
يعهد للمدير العامّ التنفيذي بتشكيل هذه المجالس من المديرين. ويمكن أن يكون بعض من أعضاء المجلس من غير المديرين بما يراه المدير العامّ التّنفيذي ضروريّا لأعمال المجلس.
ينصّ القانون على المجالس التّنفيذيّة وتركيبها ومهامّها ألخ، وعلى شروط وآليّة اختيار مديري القنوات والمديرين الآخرين.

5- أهداف الخدمة الإعلاميّة وكراريس الإنتاج والبثّ:

يجب ضبط هذه الأهداف الكبرى في القانون المنظم للقطاع السّمعي البصري العمومي ثمّ تُفصّل في كراريس شروط الإنتاج والبثّ. وتُضبط هذه الأهداف بالاشتراك مع الحكومة، وتصدّق عليها اللجنة المعنية بالإعلام في مجلس نواب الشعب.

6- التّمويل

ينصّ القانون على مصادر وطرق التّمويل العمومي، وإعطاء صلاحيّة لمجلس إدارة المؤسّسة، في إطار الحفاظ على مصالح المواطن الخاصة بالإعلام السمعي البصري العمومي، لمراقبة التّمويل المتأتّي من الرّسوم.
وبالنّظر لمحدوديّة الموارد الماليّة الحاليّة، وجب إعادة النّظر في آليّة

جمع الرّسوم عن طريق فواتير استهلاك الكهرباء، والتّفكير إمّا في دعم بموارد أخرى، أو فرض رسوم على الاشتراكات في الأنترنت التي تسمح بمتابعة البرامج الإذاعيّة والتلفزيّة، أو على استخدام أجهزة التقاط الأقمار الصّناعيّة عند البيع.
ضرورة تمتيع مؤسّسات الإعلام السمعي البصري العمومي بنظام التصّرف الذاتي سواء في الميزانيّات أو في التّوظيف.
تغيير نظام الصّفقات العموميّة لتصبح هذه الصّفقات من انظار مجلس الإدارة.
يخضع التصّرف المالي والبشري في المؤسّسة الإعلاميّة العموميّة لمراقبة دائرة المحاسبات.

7- عقود الأهداف والإمكانيّات

تكون هذه العقود خماسيّة، وتنصّ على الأهداف التي تمّ وضعها بين الحكومة والمؤسّسة الإعلاميّة وتضمّنها القانون المنظّم لقطاع السمعي البصري العمومي.
تتضمّن العقود ما تتطلّبه ترجمة الأهداف إلى خدمة عامّة في مجال الإعلام السّمعي البصري من إمكانيّات ماديّة وبشريّة تلتزم بها المؤسّسة الإعلاميّة، ويمكنُ محاسبتها على مستوى مجلس نوّاب الشّعب على مدى هذا الإلتزام ونتائج التنفيذ.
تنصّ العقود على التزامات الحكومة إزاء تمويل المؤسّسة الإعلاميّة وأيّة التزامات أخرى لمساعدتها على أداء مهامّها.
تُعرض عقود الأهداف والإمكانيّات على هيئة الاتّصال السمعي البصري لإبداء الرّأي، ثمّ تُعرض على مصادقة مجلس نوّاب الشّعب الذي يحقّ له مساءلة الحكومة والمؤسّسة الإعلاميّة عن أي خلل في احترام بنود العقد.
تُستخرج من الأهداف كراريس شروط مفصّلة لمعايير الإنتاج والبث تكون المرجع الأساسي للقنوات والمنتجين من داخلها والمنتجين المستقلّين.

8- في البثّ

ضرورة أن يكون للإعلام العمومي نصيب خاصّ به في مخطّط البثّ حتّى لايختلط مع القنوات التّجاريّة.
وبما أنّ الإعلام العمومي يفترض الدّيمومة، وبما أنّ تمويله يتأتّى أساسا من الرّسوم التي يدفعها المواطن، ومن خلال تمتيعه بجزء خاصّ به في

مخطّط البثّ، فإنّه لا يحتاج للخضوع لنظام الإجازات، بل إلى تصريح لدى السّلط المختصّة مع إعلام الهيئة التّعديليّة في إطار ما نصّ عليه الدّستور من «واجب الاستشارة» لا غير.

ب- في إصلاح الحوكمة الدّاخليّة

وندعو إلى أن تعتمد هذه الاستراتيجية

9- اعتماد مبادئ الحوكمة الرّشيدة

من حيث إقرار المساءلة، والشفافية في التصّرف الإداري والمالي، ودمقرطة أخذ القرار، والإلتزام بعدم التّمييز بكلّ أنواعه، وبمبادئ الحياد والمُساواة وتأمين الدّيمومة للإصلاح.

و يجب أن يسمح تطبيق هذه المبادئ بإدخال نظام جديد للإدارة المتطوّرة، وإحداث التفاعل اللّازم بين الأطراف المساهمة في العمليّة الإنتاجيّة، واستثمار وتنمية الخبرات وملائمة ممارسات العمل.

و من خلال الأهداف الإعلاميّة التي سيتضمّنها القانون المنظّم لقطاع السّمعي البصري العمومي وعقد الأهداف والإمكانيّات، فإننا نرى ضرورة :

10- إجراء تدقيق وتغييرات في عمق المشهد

- يشمل التّدقيق القنوات الإذاعيّة والتّلفزيّة العموميّة الحاليّة من حيث أداؤها وعددها، واتخاذ قرارات جريئة بشأن استمرارها، أو تغيير اختصاصها، أو دعمها، مع الأخذ في الإعتبار الإمكانيّات المتوفّرة، ونسب الاستماع والمشاهدة.
- يتبع التدقيق والقرارات إعادةُ النظر في جميع شبكات البرامج في القنوات.
- دمج أربعة من الإذاعات المركزيّة في اثنتين (الثقافية مع الشباب وبانوراما مع الدوليّة) وترك الوطنية الأولى كما هي، وإعادة تسمتها تونس الأولى والثانية والثّالثة.
- تخصيص إنتاج الإذاعات الجهويّة حكرا لإعلام القرب دون غيره، مع وجوب تغطية الولايات المتاخمة بإيجاد مراكز إنتاج فيها، والحدّ من ساعات البثّ الذاتي للإذاعات الجهوية وتغطية بقية الساعات بإحدى الإذاعات المركزيّة، وإعادة تسمية الإذاعات بأسماء الجهات وليس الولايات.
- إعادة تقييم كل الوسائل الفنية اللازمة لتنفيذ هذه التغييرات والنظر في كلّ المباني التي تستخدمها الإذاعة والتّلفزة العموميّتين على

المستويين الوطني والجهوي.

- إعادة النّظر في الهياكل الوظيفية لتطويرها حسب الحاجيّات الإنتاجيّة الجديدة بعد التّقييم، مع ضرورة أن تكون هذه الهياكل مرنة لتضمن التحكّم في عمليّة الإنتاج وجودة المنتوج.

11- الموارد البشرية.

ينبغي أن يكون إصلاح منظومة إدارة الموارد البشرية على ثلاثة مستويات: اعادة النظر في طرق الإنتدابات، وإعادة التّأهيل والتدريب، ومراجعة نظام تقييم الأداء.

12- الإدارة المالية.

ضرورة أن يتبع النظام الإداري الحالي في مؤسّستي الإذاعة والتّلفزة نهج التصرّف المصغّر في الميزانيّات Micro budgétisation، حتّى يمكن القيام بالمحاسبة التّحليليّة ومعرفة كلفة كلّ قناة وأيضا كلّ برنامج، وإعداد مشاريع الموازنات السنوية باعتماد المحاسبة التّراكميّة للمصاريف الحقيقيّة لكل إدارة وقسم، وتدريب جميع المديرين على ضبط مشاريع الميزانيات المصغّرة لتحمّل مسؤوليّتهم في صرفها لاحقا.

13- تحضير الأرضيّة للإصلاحات والحاجيّات من الدّعم.

نرى أن تنفيذ هذه الإستراتيجيّة يتطلّب دعما خارجيّا في اختصاصات دقيقة، ومرافقة من قبل الأخصائيين في المجال أثناء مراحل التّنفيذ، خاصّة من حيث:

- تدريب المديرين على فنّ القيادة والتّواصل.
- إجراء تشخيص داخلي لدراسة السلوك التنظيمي ودعم ثقافة المؤسّسة وتوحيد الموظفين حول قيم مشتركة.
- وضع خطّة متكاملة لإعادة هيكلة الموارد البشرية وتحديد الحاجيّات للتدريبات المهنيّة الخاصّة.
- إصلاح نظام الاتصال الداخلي لتعزيز وضمان استدامة ثقافة المؤسّسة وضمان التطوير المستمر للمهارات.

ت: اقتراحات أخرى

14- في الهيئة التعديلية للسمعي والبصري

- إعادة النّظر في كل التعريفات،

- أن تكون صلاحياتها مطابقة لواقع الإعلام السّمعي والبصري والإمكانيات والمهارات المتاحة، وينصبّ التعديل على تنظيم القنوات الخاصّة أكثر منه الإعلام العمومي،

- تكون الطرف الأهمّ في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المستقلّين للإعلام العمومي،

- تكون علاقتها مع الإعلام العمومي في مراقبة احترامه للقوانين وخاصّة كراريسه للبثّ وعقود الإمكانيات والأهداف،

- أن يكون من دورها التخطيط وإسناد الإجازات بمقاربة اقتصاديّة،

- أن يُصبح إسناد الإجازات بناء على مزايدة بين المترشّحين على ما يتوفّر من تردّدات إذاعيّة وتلفزيّة، وأيضا على أساس ليس فقط الجدوى الاقتصاديّة للمؤسّسة الطّالبة، بل وأيضا حسب حاجة البلاد لقنوات جديدة مع تنويع الاختصاص.

- أن تكون مشجعا بأرقام واضحة وبحدود دنيا تفرض على كلّ مؤسّسات البثّ العموميّة والخاصّة لنسب الإنتاج الثّقافي والس»معي والبصري الوطني.

15- بعث جهاز للإنتاج السّمعي والبصري

يختصّ بتوفير المضامين لمؤسّسة البثّ بقوانين وآليّات جديدة، مع:

- التّركيز على الإنتاج في الجهات تحقيقا للعدالة، مع تشجيع خاصّ بالباعثين الشبّان.

- إعادة تنظيم قطاع الإنتاج من حيث قوانينه وآليات دعم مؤسّسات الإنتاج الخاصّ للمساعدة على إرساء صناعة وطنيّة قويّة في السّمعي والبصري تستفيدُ منه أيضا مؤسّسات الإعلام السّمعي والبصري العمومي وخاصّة منها الباعثين الشبّان من حملة الشّهائد في المجال.

ج. جدول تقريبي للخطة الكاملة للإصلاح: (من 3 إلى 5 سنوات)

مرحلة التحضير للإصلاح ■ تشكيل هيئة وطنيّة للإشراف على الإصلاح ■ إجراء تشخيص عامّ لقوانين ومؤسّسات الإعلام ■ وضع أهداف برؤيا واضحة	**من 6 إلى 9 أشهر**
■ إعادة البناء المؤسّساتي والقانوني ■ مراجعة وصياغة القوانين والمصادقة عليها	**من 16 إلى 24 شهرا**
■ الإصلاح الدّاخلي للمؤسّسات ■ إحداث مؤسّسات الإنتاج والبثّ	**من 1 إلى 3 سنوات**

مراجع

عبد الرحمان (ماهر) أزمة السمعي والبصري العمومي فتونس ،الدار العربية للكتاب ،تونس 2021 ،378 ص.

- دي فور (فيرونيكا) الإعلام العمومي عبر العالم بين الثابت والمتغير ،منشور بموقع سويس أنفو ،22 مارس 2017 .

- الحمامي (الصادق) هل التلفزة التونسية مرفق عمومي حقا ،منشور بموقع الترا صوت ،07 سبتمبر 2019 .

- Bourdieu (Pierre) ,Sur la télévision ,Edi. liber-raisons d'agir ,Paris 1996 .

- Cagé (Julia) Huet (Benoit) ,l'information est un bien public ,Seuil ,262, 2021 pages .

- Mercier (Arnaud),Media et opinion publique ,CNRS éditions ,2012 262, pages .

- Libois (Boris) ,La communication publique , L'harmattan ,350, 2002 pages .

الفصل الثالث
منظومة التدريب الإعلامي في تونس: الفرص المهدورة. منى المطيبع

يعتبر اصلاح قطاع الإعلام من بين الأولويات التي تطرح في المجتمعات التي تشهد تحولات ديمقراطية نظرا لأهميته في التخلص من القيود التي فرضتها المنظومة السياسية القديمة وارثها الذي يعتمد بالأساس تدجين الاعلام كأداة من أدوات الحكم والسيطرة على الرأي العام والتلاعب به.

ويستوجب نجاح مسار الانتقال الديمقراطي السعي إلى تطوير أداء المؤسسات الإعلامية، الخاصة منها والعامة، بما يضمن ديمومتها وممارسة اعلامية ذات جودة. ويعتبر حسن أداء مؤسسات التدريب الإعلامي وقدرتها على انجاز برامج تدريبية ذات جدوى من المؤشرات الدالة على رقي المشهد الإعلامي وتطوره وانعتاقه من كل أشكال التضييقات. ويكون رواج معايير صحافة الجودة والصحافة الأخلاقية، في الغالب، في علاقة مباشرة بالحاضنة التدريبية الأولى للصحفي ونتاج ما يتلقاه خلال التدريب المستمر من تكوين وتوجيهات بخصوص احترام أخلاقيات المهنة الصحفية وقواعدها. إن للدولة في المجال الإعلامي والاتصالي دورا هاما لا يمكن أن يقتصر على توفير الترسانة القانونية التي تضمن استقلالية المرفق الإعلامي وعدم تدخل السلطات العمومية في عمل الصحفيين/ات أو نشاط المؤسسات الإعلامية، بل يتجاوز ذلك ليكون ضمن مسؤولية الدولة العمل على توفير الظروف المناسبة لممارسة صحفية جيدة من خلال توفير التدريب الإعلامي الجيد، سواء على مستوى التكوين الأساسي للصحفيين أو التكوين المستمر للعاملين في القطاع الإعلامي.

ويعتبر هذا الجانب من بين المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها استقراء التصورات العامة للسياسات العمومية في المجال الإعلامي عموما وتقييم مدى جدية السلطات العمومية في سعيها لضمان الأداء الجيد لقطاع الإعلام[54] .

وشهدت الساحة الإعلامية في تونس، خلال العشرية الأخيرة، عديد البرامج التدريبية الممولة من قبل أطراف أجنبية. واستأثرت

54 Joan Barata Mir (2018). Etude comparative sur les grandes écoles de politiques publiques médiatiques/ PAMT. https://bit.ly/3HFAUA2

مسألة التدريب الإعلامي بجانب كبير من النقاشات في الأوساط الإعلامية في تونس. وتباينت الآراء بخصوص نجاعة هذه البرامج ومدى تطابقها مع متطلبات الساحة الإعلامية التونسية. كما تواترت الدعوات بضرورة التسريع بإنجاز الإصلاحات العميقة لمنظومة التدريب الإعلامي الأساسي وإعادة النظر في منظومة التدريب المستمر.

وبالتوازي، تواترت الدعوات من أجل استعجال تطوير قطاع التدريب الإعلامي بما يساعد مكونات المشهد عموما على مواكبة مقتضيات المرحلة سواء من حيث الممارسات في مجال الحريات وخاصة منها حرية الإعلام ولكن أيضا بخصوص التحولات التكنولوجية السريعة التي طرأت على قطاع الاعلام في السنوات الأخيرة، في العالم وفي تونس، بما يمكن قطاع الإعلام من المساهمة فعالة في المجال الاقتصادي والتنموي.

وتسعى هذه الورقة إلى التعرف على موقع قطاع التدريب الإعلامي ضمن التوجهات العامة للسياسات العمومية في مجال اصلاح الإعلام وهي بذلك تندرج ضمن الأعمال التحضيرية التي تقودها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بهدف المساهمة في بلورة التوجهات العامة للسياسات العمومية الخاصة بقطاع الإعلام بما يتناسب مع ما شهدته البلاد، خلال العشرية الأخيرة، من سياقات الانتقال الديمقراطي.

1.مشكلة الدراسة وأسئلتها

غالبا ما كانت منظومة التدريب الإعلامي في تونس، خلال العشرية الأخيرة، محل انتقادات شديدة ونقاشات وطروحات كانت في أغلب الأحيان متشنجة نتيجة لانعدام وضوح الرؤية وغياب المعلومة الموثقة حول برامج التدريب الإعلامي على الرغم من أهمية الأهداف الاستراتيجية التي رافقتها إلى جانب أهمية حجم الموارد التي تم تخصيصها لذلك. وتسعى هذه الورقة إلى التعرف على منظومة التدريب الإعلامي في تونس وموقعها في خطط التطوير والنهوض بقطاع الإعلام عموما. وهي تطرح السؤال الآتي: ما هو موقع منظومة التدريب الإعلامي ضمن السياسات العمومية والتوجهات الرامية لتطوير قطاع الإعلام في تونس خلال العشرية الأخيرة؟ للإجابة على هذا السؤال فإننا نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-ماهي المكونات الأساسية لمنظومة التدريب الإعلامي في تونس وخصوصياتها؟

2-ماهو موقع منظومة التدريب الإعلامي في الاستراتيجية أو الرؤية الهادفة إلى تطوير قطاع الإعلام في تونس؟

3-ماهي الرهانات التي تواجهها منظومة التدريب الإعلامي وآفاقها؟

2.الأهمية والأهداف

تكتسي أهمية هذه الورقة في تناولها لمسألة التدريب الإعلامي في ظل الغياب الشبه كامل للمعلومة الدقيقة والموثقة بخصوص هذا القطاع في تونس ومكونات قطاع الإعلام عموما، حيث تركزت الدراسات الإعلامية على الجوانب القانونية في علاقة بممارسة الحريات العامة وخاصة منها حرية التعبير وحرية الاعلام، دون أن تهتم بالبحث في الممارسات الصحفية والإعلامية وواقع الأداء الصحفي عموما. وجاء تناول موضوع التدريب الإعلامي، غالبا، بشكل عرضي على اعتباره من بين الحلول المقترحة لتحسين أداء الصحفيين والمؤسسات الإعلامية دون افراد هذه المسألة بالتحليل المناسب.كما تكمن أهمية هذه الورقة في تزامنها مع الانطلاق الرسمي للنسخة الثانية من برنامج دعم قطاع الاعلام في تونس (PAMT2)[55] الممول من قبل الاتحاد الأوروبي بمقتضى اتفاقية شراكة مع الحكومة التونسية. ويعتبر هذا البرنامج، في نسختيه PAMT 1 وPAMT2، من أبرز المبادرات التي شهدتها الساحة الإعلامية في تونس في مجال التدريب الإعلامي خلال العشرية الأخيرة[56] ، بالنظر إلى حجم الاستثمارات المخصصة له[57] وأهمية الأهداف الاستراتيجية التي ترافقه.

وتهدف هذه الورقة إلى جمع المعطيات واستطلاع التوجهات الخاصة بموضوع التدريب الإعلامي الذي يشكو غياب المعطيات رغم تواجده في قلب مسار التطوير والتحديث لقطاع الإعلام اجمالا. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الورقة إلى:

- التعرف على أبرز مكونات منظومة التدريب الإعلامي في تونس وموقعها في خطط تطوير قطاع الإعلام والنهوض به عموما،

55 مكن برنامج دعم قطاع الإعلام في تونس» PAMT1، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي،منباعتمادات فيمتها 10 مليون يورو منها مليون يورو خصصت لاقتناء تجهيزات تقنية لفائدة مؤسسات الإعلام العمومي. http://www.mediaup.tn

56 موقع الاتحاد الأوروبي: مكونات وأهداف برنامج دعم قطاع الإعلام في تونس .https://bit 3uVYuoG/ly

57 خصص الاتحاد الأوروبي 10 مليون يورو للنسخة الاولي (2017-2020) من برنامج دعم قطاع الاعلام في تونس و5,4 مليون يورو للنسخة الثانية من البرنامج (2021-2025).

- استقراء نظرة الصحفيين والهياكل المهنية بخصوص منظومة التدريب الإعلامي.
- البحث في موقع التدريب الإعلامي ضمن التوجهات العامة للسلطات العمومية ورؤيتها بخصوص تطوير قطاع الإعلام في تونس.

3.منهجية الدراسة وأدواتها

تنتمي هذه الورقة إلى الدراسات الوصفية باعتبار اهتمامها بمجال محدد خلال فترة زمنية محددة. وتتركز الورقة على فترة العشرية الفارطة الممتدة ما بين مطلع سنة 2011 إلى غاية الفترة الحالية. وتم الاستناد في ذلك إلى منهجية التحليل الوثائقي وتحليل المعطيات التي تم جمعها حول منظومة التدريب الإعلامي في تونس خلال هذه الفترة. إن المتمعن في واقع قطاع الاعلام في تونس يلاحظ غيابا شبه كلي للمعطيات المحينة نظرا لعدم توفر الجهة المختصة بجمعها وحفظها وإتاحتها للباحثين وللعموم. وباعتبار أنه لا يمكن الخوض في موضوع التدريب الإعلامي دون تقديم أو رسم أهم ملامح الأطراف المستفيدة مباشرة في هذا المجال، أي الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، فقد تم الاعتماد في هذه الورقة بالأساس على مجموعة من المعطيات الإحصائية الصادرة عن اللجنة الوطنية لإسناد البطاقات المهنية والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين التي أنجزت عددا من التحقيقات الإحصائية حول منخرطيها[58] . وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات تبقى مجزوأه باعتبار أنها تهم مجموعة محدودة من الصحفيين المنخرطين في للهيكل النقابي.

كما تم، في إطار هذه الورقة، الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التقارير والدراسات وهي:

- 2012: الهيئة الوطنية لإصلاح الاعلام والاتصال تصدر تقريرها العام حول قطاع الاعلام في تونس وتخصص جانبا منه لقطاع التدريب الإعلامي في القطاع الخاص والعام[59] . وقد أوصي التقرير بالخصوص بمراجعة الطرق المعتمدة للالتحاق بالمعهد من خلال تنظيم مناظرة إلى جانب تقييم كفاءة الطلبة الموجهين إلى المعهد

58 أنجزت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال السنوات الأخيرة ثلاث دراسات إحصائية سنة 2011 و2016 و2019.

59 الهيئة الوطنية لإصلاح الاعلام والاتصال (2012) التقرير النهائي حول قطاع الاعلام في تونس. https://bit.ly/3h582pv

في مجال اللغات والثقافة العامة. كما أكد على ضرورة توفير الإمكانات البيداغوجية واللوجستية الضرورية لضمان جودة التدريب. أما بخصوص المركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين فقد أكد التقرير على ضرورة تحويل صبغة المركز إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية حتي يتمنك من القيام بالمبادرات ومتابعة المشاريع التي من شأنها أن تمكنه من استعادة اشعاعه خاصة على المستوى القارة الإفريقية.

- 2012: اليونسكو تنجز دراسة حول «تطور وسائل الاعلام والاتصال بتونس» وفقا للمؤشرات التي وضعتها المنظمة الأممية[60] . وأوصت الدراسة بالعمل على ضمان استقلالية المركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين وكذلك معهد الصحافة وعلوم الاخبار إلى جانب توفير الإمكانات الضرورية حتى تتمكن هذه المؤسسات التدريبية من القيام بمهامها. كما أوصت الدراسة بتحويل المركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية بما يتيح المرونة اللازمة لتحسين التصرف فيه والرفع من قدراته إلى جانب إمكانية تنظيم دورات تدريبية في الجهات دعما للامركزية. كما أكدت الدراسة ضرورة تخصيص برنامج تدريبي للمسؤولين عن وسائل الإعلام حول المناهج الجديدة في التصرف وإدارة التغيير والحوكمة الرشيدة.
- 2018: أعد برنامج دعم قطاع الاعلام في تونس، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، دراسة حول التكوين الصحفي في تونس[61] تناولت بالتحليل العلاقة القائمة ما بين مختلف مكونات منظومة التدريب الأساسي في مجال الإعلام. واهتمت الدراسة في جانب هام منها بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار باعتبار موقعها «التاريخي» في المشهد الإعلامي ودورها التعديلي في مجال التكوين الصحفي في تونس. وتضمنت الدراسة جملة من التوصيات والمقترحات داعية بالخصوص إلى وضع استراتيجية واضحة للتدريب الصحفي بمختلف مكوناته «تتجاوز هاجس الإمكانيات المتوفرة لتكون متجهة نحو أهداف أبعد تتمثل في نوعية الكفاءات المستقبلية». كما أوصت الدراسة بتطوير أدوات التقييم والمرافقة لخريجي المعهد نحو سوق الشغل إلى جانب ادخال ديناميكية جديدة في مجال البحوث التطبيقية بخصوص مختلف الاختصاصات الصحفية وحاجيات

60 ستيف باكلي وسوسن الشعابي وبشير واردة (2012) دراسة حول تطور وسائل الإعلام والاتصال في تونس. اليونسكو.https://bit.ly/34Tmfmp

61 ميشال لوروا (2018) دراسة حول التكوين الصحفي في تونس. إصدارات برنامج دعم قطاع الإعلام في تونس.

القطاع المستقبلية.

واقتصرت هذه الوثائق على تقديم قراءة نقدية للمنظومة الإعلامية لفترة ما قبل 2011 إلى جانب اقتراح جملة من التوصيات التي بقيت دون متابعة. ولم تتوفر الدراسات المحينة التي تهم ضبط حاجيات التدريب الإعلامي في تونس. وتعود أول دراسة في هذا المجال إلى سنة 1983 تم إنجازها في سياق تأسيس المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين تلتها دراسة ثانية أنجزها المركز، سنة 2004، بينت رغبة الصحفيين في الحصول على تكوين في مجال اللغات وخاصة منها اللغة الفرنسية (19،22 بالمائة) والإنجليزية (49،91 بالمائة). أما بالنسبة للاختصاصات الصحفية، فكان التوجه نحو الإعلام الاقتصادي والعلاقات الدولية. كما عبر الصحفيون عن الحاجة إلى التدريب في مجال أساسيات الكتابة الصحفية ومنها بالخصوص تقنيات الكتابة الصحفية والاستجواب والتحقيق وصحافة الرأي.

وأنجزت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، سنة 2019، استبيانا حول الوضعية المهنية للصحفيين أدرجت ضمنه أسئلة تهم التدريب بينت ضبابية الرؤية لدي الصحفيين بخصوص الحاجة إلى التدريب حيث اختار 43،55 بالمائة من المستجوبين عدم الادلاء بإجابة حول هذا الموضوع في حين اعتبر ما يقارب 11 بالمائة من المستجوبين أنه لا حاجة لديهم للتدريب.

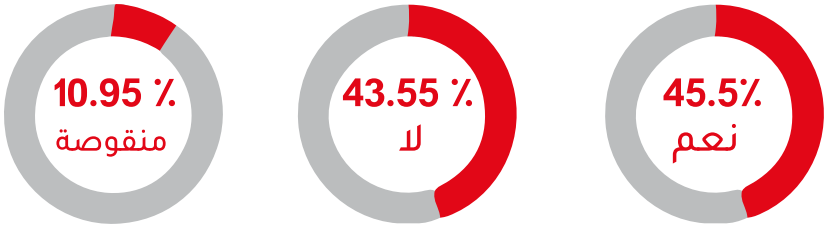

المصدر: النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

أما بخصوص حاجيات التدريب، فكانت إجابة الصحفيين الذين شاركوا في الاستبيان بنسبة 70،07 بالمائة متجهة نحو الرغبة في تلقي التدريب في مجال شبكات التواصل الاجتماعي وبالتالي في التقنيات الحديثة، في حين تأتي الصحافة الاستقصائية في الدرجة ثانية (5،54 بالمائة).

المصدر: النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

4.واقع منظومة التدريب الإعلامي في تونس ومكوناتها

تتضمن منظومة التدريب الإعلامي الحالية في تونس مؤسسات جامعية إلى جانب مؤسسات التدريب المهني والتكوين المستمر في القطاعين العام والخاص. كما برز خلال السنوات الأخيرة عدد هام من مؤسسات التدريب الإعلامي العشوائية التي اكتسحت المشهد الإعلامي مستفيدة من غياب آليات المتابعة والمراقبة لهذا القطاع. ومن ناحية أخري، شهدت العشرية الأخيرة حضور مكثف لبرامج التدريب الإعلامي التي تمولها منظمات دولية ناشطة في الحقل الإعلامي أو في مجال الحقوقي.

1.التدريب الجامعي والتكوين الأساسي للصحفيين

يعتبر معهد الصحافة وعلوم الاخبار، الذي يعود إنشاؤه إلى سنة 1973، من أبرز مؤسسات التعليم الجامعي في مجال التكوين الأساسي للصحفيين في تونس. ويمثل خريجو المعهد أكثر من 58 بالمائة من مجموع الصحافيين العاملين في المؤسسات الإعلامية التونسية. ومن بين الهياكل التي تشكل إدارة المعهد نشير إلى مجلس المعهد والمجلس العلمي وهي تضم من بين أعضائها، إلى جانب ممثلين عن الطلبة، ممثلين عن سلطة الإشراف وعن المؤسسات الإعلامية .[62]

62 الفصل 19 من القانون عدد 67-57 المؤرخ في 30 ديسمبر 1967 المتعلق بإحداث معهد الصحافة وعلوم الإخبار.

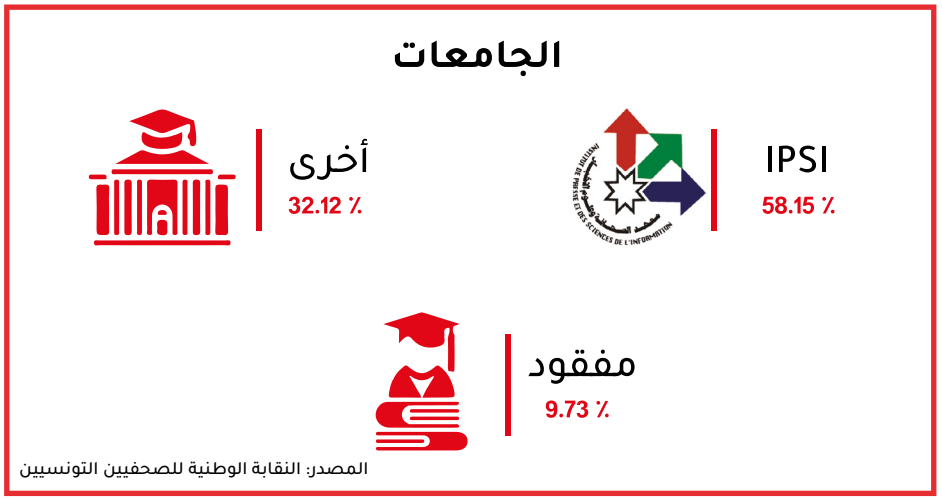

وقد شهد معهد الصحافة، غداة 14 جانفي 2011، تحولات عميقة من حيث التنظيم الإداري والبيداغوجي من ذلك بالخصوص أن تعيين مدير المعهد لم يعد من مشمولات سلطة الاشراف بل أصبحت إدارة المعهد تسند بالانتخاب من قبل المجلس العلمي. كما تم ادخال تعديلات حول شروط التحاق الطلبة من بين حاملي شهادة الباكلوريا للدراسة بالمعهد حيث أصبح يتم بناء على مناظرة. وتداول على إدارة معهد الصحافة وعلوم الإخبار 5 مدراء، من بين أساتذة المعهد، وهم على التوالي:

- محمد على الكمبي: فيفري (تم انتخابه في جويلية2011)- ديسمبر 2011
- توفيق اليعقوبي: ديسمبر 2011-جوان 2014
- سلوى الشرفي: جوان - أكتوبر 2014
- المنصف العياري:فيفري 2015-أفريل 2017
- حميدة البور: منذ أوت 2017-إلى غاية اليوم

ونشير من جهة أخرى إلى أنه منذ سنة 1994، برزت ضمن منظومة التعليم الجامعي إلى جانب معهد الصحافة وعلوم الاخبار مؤسسات جامعية أخرى في القطاع الخاص، طورت برامج للتكوين الأساسي في الصحافة معتمدة في ذلك على نخبة هامة على أساتذة معهد الصحافة وعلوم الإخبار. وذكر منها بالخصوص الجامعة العربية الخاصة للعلوم (إجازة أساسية في الصحافة والاتصال) والمدرسة المركزية العليا للآداب والفنون وعلوم الاتصال central com (إجازات تطبيقية في الصحافة والاتصال والميديا وماجستير مهني في الصحافة المكتوبة والالكترونية).

كما برزت بداية من سنة 2000 معاهد وفروع بعدد من المؤسسات الجامعية العمومية في تونس العاصمة أو في المركبات الجامعية داخل البلاد، توفر تكوينا في عدد من مجالات العمل الصحفي خاصة منها في المجال السمعي والبصري والملتيميديا وكذلك في تقنيات الاتصال. ونذكر من بين هذه المؤسسات، المعهد العالي لفنون الاعلام متعدد الوسائط بمنوبة والمدرسة العليا للسمعي البصري بقمرت أو المعهد العالي للدراسات التطبيقية والانسانيات بالكاف جامعة جندوبة (الاجازة التطبيقية بالفرنسية اختصاص اتصال) وجامعة قابس (الماجستير المهني في اتصال الثقافي والسياحي) وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس (الاجازة التطبيقية اختصاص اتصال). وعلى الرغم من كل هذه التحولات التي طرأت على منظومة التدريب الأساسي للصحفيين إلا أن معهد الصحافة تمكن من الحفاظ على مكانته باعتباره «المؤسسة التاريخية المرجعية» في مجال التعليم الأساسي الجامعي في المجال الإعلامي. ويشهد المعهد تحولات كبرى يسعى من خلالها إلى مواكبة التطورات التكنولوجية والمضامين المجددة المتداولة. وقد أحدث المعهد عددا من شهائد الماجستير المهني في مجال الملتميديا والإعلام السمعي البصري إلى جانب تشريك عدد من المهنيين كأساتذة متعاونين بهدف اعداد الصحفيين بما يتناسب ومتطلبات سوق الشغل، غير أن هذه التحولات تستوجب أيضا إرساء علاقة شراكة حقيقية وفاعلة مع القطاع المهني[63] .

2.التدريب والتكوين المستمر

يعتبر المركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين (CAPJC)، الذي تأسس سنة 1982، المؤسسة العمومية الوحيدة التي تؤمن التدريب المستمر في مجالي الإعلام والاتصال للصحفيين والاتصاليين. وقد تداول خلال العشرية الأخيرة ثلاث مدراء وهم على التوالي

- عبد الكريم الحيزاوي: 2011-2015
- صادق الحمامي: 2015-2017
- سعيد بنكريم: 2017- إلى غاية الآن

على الرغم من تعدد المقترحات من أجل تطوير مهام المركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين الا أنه غابت المتابعة لهذه المبادرات. وفي هذا الخصوص نذكر على سبيل المثال:

63 الصادق الحمامي (2012) اصلاح التكوين الصحفي في السياق الإعلامي الجديد. مجلة أكاديميا، العدد الثاني. جامعة منوبة.

- الخطة الاستراتيجية التي تم اقتراحها في ديسمبر 2013 التي دعت إلى منحالمؤسسة استقلالية أوسع في إدارة شؤونها بالشراكة مع المهنة ومعهد الصحافة وعلوم الاخبار. وكانت الخطة المقترحة ترمي إلى أن يصبح المركز «مؤسسة مرجعية» في مجال التدريب الاعلامي وقطبا لتجميع الخبرات وفضاء للحوار حول تحديات والرهانات التي يواجهها القطاع ومخبرا لتطوير نماذج إعلامية حديثة.
- الخطة استراتيجية التي تمت صياغتها في إطار برنامج دعم قطاع الاعلام في تونس (جويلية 2018) وهي تهدف إلى مرافقة المركز في مجال التطوير البيداغوجي ودفعه إلى استعادة موقعه على مستوى القارة الافريقية.

3. برامج التدريب الإعلامي الممولة من قبل أطراف أجنبية[64]

تميزت العشرية الأخيرة بظهور برامج التدريب الممولة من قبل مؤسسات أجنبية، ونذكر منها بالخصوص:

- مؤسسة Hirondelle[65] : هي جمعية سويسرية مختصة في مجال بعث ودعم وسائل الإعلام المستقلة في مناطق النزاعات. بدأ نشاطها في تونس سنة 2011 من خلال برنامج لدعم مكاتب الإذاعة التونسية في الجهات حيث قامت بتدريب ومرافقة مدة سنة كاملة ل 20 مراسل للإذاعة في عدد من ولايات الجمهورية. منذ أكتوبر 2021 تنظم المؤسسة برنامج مرافقة لإنتاج محتوى في مجال الحوكمة المحلية في إطار مشروع PACT (المشاركة الفاعلة المواطنية في مجال اللامركزية)[66] .
- DW academy أكاديمية دوتيش فيال : بدأ البرنامج نشاطه في تونس سنة 2011.وهو برنامج ممول من قبل الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق وزارة الخارجية الألمانية. وتنشط دوتيشفيال في أكثر من 50 بلد.
- BBC action: بدأ نشاطه في تونس سنة 2012. وهو برنامج مدعوم من قبل السفارة البريطانية. يهدف هذا البرنامج إلى دعم الإعلام العمومي وحرية الصحافة. خلال الفترة الفاصلة ما بين 2012 و2016

64 Koch, Olivier (2017). (Re-) professionnalisation du journalisme tunisien dans la période transitionnelle : Les rôles des acteurs extranationaux In : La circulation des productions culturelles : Cinéma, informations et séries télévisées dans les mondes arabes et musulmans. Chapitre 5. https://books.openedition.org/cjb/1219

65 https://www.hirondelle.org/fr/notre-actualite/-1572formation-de-journalistes-sur-le-theme-de-la-gouvernance-locale-en-tunisie

66 file:///C:/Users/user/Downloads/StratgieZ24-21ZHirondelle_FR.pdf

نظم البرنامج 50 أسبوعا تدريبا استفاد منها 450 مهنيا في المجال الإعلامي. كما تولت BBC media action إدارة برنامج MED-Media الذي سبق برنامج دعم قطاع الإعلام في تونس.

- CFI الوكالة الدولية الفرنسية وهي مؤسسة التعاون الدولي في مجال بعث ودعم وسائل الإعلام الراجعة بالنظر إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وقد نفذت هذه المؤسسة الفرنسية عديد برامج التدريب في تونس منذ سنة 2011. وهي حاليا المنسق الرئيسي لبرنامج دعم قطاع الإعلام في تونس في نسخته الثانية التي ستتواصل على مدى الخمس سنوات القادمة.
- برنامج دعم قطاع الإعلام في تونس: انطلق البرنامج سنة 2017 في إطار عقد شراكة بين الحكومة التونسية والاتحاد الأوروبي بمجمل تمويل يقدر ب 10 مليون يورو خصص منها مليون يورو لاقتناء بعض التجهيزات التقنية لفائدة 7 مؤسسات عمومية وتخصيص بقية التمويلات في شكل خبرات في مجال التكوين والمرافقة الاستراتيجية لفائدة عدد من المؤسسات العمومية ومنها بالأساس التلفزة التونسية. وقد تم الإعلان في شهر ديسمبر 2021 عن انطلاق تنفيذ النسخة القانية من هذا البرنامج بتمويلات قدرت ب 7 مليون يورو مخصصة بالكامل للخبرات في مجال التكوين ومرافقة الإنتاج لفائدة القطاع الخاص والعمومي.

وأمام تعدد المبادرات وما شابها من تشتت للجهود وازدواجية وتكرار دون تنسيق البرامج التدريبية التي تستهدف قطاع الإعلام، تم سنة 2011 انشاء «مجموعة إعلامية» groupe media بمبادرة من السفارة السويسرية بتونس قبل أن يصبح، بداية من سنة 2018، تحت إشراف المركز الأفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين. ويتيح المنتدى، الذي يضم أكثر من 40 عضوًا، تبادل المنشورات والمعطيات حول البرامج التي يتم إنجازها في عديد المجالات الإعلامية بما في ذلك في مجال التدريب. وقد تضاءلت تدريجيا فعالية هذا المنتدى نظرا لعدم وضوح الأهداف وانعدام التنسيق إلى جانب غياب ممثلين عن المؤسسات الإعلامية التونسية.

وأمام تعدد المبادرات وما شابها من تشتت للجهود وازدواجية وتكرار دون تنسيق البرامج التدريبية التي تستهدف قطاع الإعلام، تم سنة 2011 انشاء «مجموعة إعلامية» groupe media بمبادرة من السفارة السويسرية بتونس قبل أن يصبح، بداية من سنة 2018، تحت إشراف المركز الأفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين. ويتيح المنتدى، الذي

يضم أكثر من 40 عضوًا، تبادل المنشورات والمعطيات حول البرامج التي يتم إنجازها في عديد المجالات الإعلامية بما في ذلك في مجال التدريب. وقد تضاءلت تدريجيا فعالية هذا المنتدى نظرا لعدم وضوح الأهداف وانعدام التنسيق إلى جانب غياب ممثلين عن المؤسسات الإعلامية التونسية.

وجاء في التقرير الختامي لتقييم أنشطة CFI للفترة الممتدة ما بين 2015-2019، اقرار بأن التسابق بين الأطراف الأجنبية، التي حلت بتونس غداة الثورة، في مجال التدريب الإعلامي «خلق فوضى كارثية» وهو من الإشكالات التي أشار إليها الفاعلون المحليون (المهنيون والمؤسسات الإعلامية التونسية) حيث لمحوا إلى وجود «التكرار والازدواجية» في البرامج المنجزة لفائدة قطاع الاعلام في تونس من قبل الأطراف الأجنبية المتنافسة[67] .

كما نشير إلى أن انعدام رؤية واضحة بخصوص أولويات قطاع الاعلام في تونس بشكل عام جعل برامج التدريب الإعلامي تفتقر للجدوى والفاعلية بسبب الافتقار لآليات المتابعة والتقييم مع الغياب الكامل للتنسيق فيما بينها أو بالشراكة مع مكونات المشهد الإعلامي المحلي.

وقد خلق هذا الوضع نوعا من الارتهان لأجندات بعض الممولين الذين يحلون بتونس حاملين لنماذج تدريبية، كانت في البعض منها دون المأمول وغير متناسبة مع الواقع التونسي. وفي هذا الخصوص بينت الدراسة التي أنجزتها منظمة المادة 19 أن قدوم المانحين بعدد هام إلى تونس غداة الثورة لم يمكن من تأمين برامج تدريب قادرة على تغيير المشهد الإعلامي. وبينت الدراسة أن غياب المعرفة بخصوصيات المشهد الإعلامي وبحاجياته حال دون وضع برامج تدريب مهيكلة تتميز بالديمومة وفاعلية. كما أشارت منظمة المادة 19 أن هذه الوضعية قد تحسن، خلال السنوات الأخيرة، بعد اشراك الهياكل المهنية على غرار النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين او الهايكا إلى جانب مكونات المجتمع المدني في ضبط الحاجيات وطرق التدريب. وأوصت بضروري اعتماد استراتيجية للتدريب أكثر شمولية ويتواصل تفعيلها على المدى الطويل[68] .

وجاء في الدراسة التي انجزتها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

67 Ministère de l'Europe et des affaires étrangères et CFI (2020) RAPPORT FINAL : Evaluation de l'action de CFI (Canal France International) agence française d'aide au développement dans le domaine des médias (2019-2015) https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/rapportfinal_def_cle4e122f.pdf

68 Article 2019) 19).Les politiques publiques médiatiques dans les pays démocratiques : Analyse comparative et recommandations adaptées au contexte tunisien. https://bit.ly/3p2lUVy

حول السياسات العمومية أن التدريب الإعلامي هو من بين الأولويات التي من المفترض أن تتضمنها السياسات العمومية في المجال الإعلامي، يتقدمها ودعم مجلس الصحافة ومبادرات لإطلاق مشاريع صحفية مبتكرة. واعتبر معظم المستجوبين في إطار هذا الاستطلاع أن السياسة العمومية للإعلام يجب أن تشمل تطوير مؤسسات التدريب المهني العمومي. كما اعتبروا أن آليات السياسية العمومية للإعلام تكمن في «تطوير منظومة التكوين الصحفي وإصلاحه (معهد الصحافة وعلوم الإخبار) وكذلك في «تطوير منظومة التدريب العمومي و «تنظيم التدريب المهني الخاص».كما بين المستجوبون أن من مهام الدولة مراقبة مؤسسات التدريب المهني الخاص إلى جانب ضرورة استعجال تنظيم التدريب المهني الخاص الذي أصبح، وفق الصحفيين المستجوبين، منفذا «للدخلاء ولكل من يريد أن يمارس المهنة دون أن يكون قد تلقى تكوينا متخصصا».

5.خصوصيات مكونات المشهد الإعلامي وحاجيات التدريب

خصوصيات قطاع الصحفيين:

يعد قطاع الإعلام حاليا 1590 صحفيا وصحفية من بين الحاملين لبطاقة الصحفي المحترف التي تسندها اللجنة الوطنية للبطاقة الصحفية. وبشكل عام، يتطور عدد الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام التونسية بمعدل سنوي يتراوح ما بين 4 و5 بالمائة. وقد تضاعف عدد الصحفيين في تونس ثلاث مرات خلال الأربع العقود الأخيرة. وتجاوز عتبة الألف صحفي سنة 2006 (1021 بطاقة صحفي) حيث تزامنت هذه الفترة مع ظهور محطات تلفزية وإذاعية خاصة.

وبالنظر إلى المعطيات الخاصة بقطاع الصحفيين، فإننا نتبين وجود مؤشرات تحيل إلى التنوع الكبير سواء من حيث الاختصاص الأكاديمي للصحفيين التونسيين أو الوضعية المهنية من ذلك:

- شهد التكوين الجامعي للصحفيين، رجالاً ونساءً، تحسنا متواصلا ذلك أن 64 بالمائة من الصحفيين لديهم مستوى تعليم جامعي مقابل 30 بالمائة فقط سنة 1977.

تطور المستوى التعليمي للصحفيين

- يمثل خريجو معهد الصحافة وعلوم الإعلام حاليا أكثر من 64,4

المستوى التعليمي	2011	2016	2019
المستوى الثانوي/ البكالوريا	3 ٪	4 ٪	3.7 ٪
المستوى جامعي	13 ٪	20 ٪	17.1 ٪
الاستاذية/ اجازة	64 ٪	55 ٪	54 ٪
مرحلة ثالثة	16 ٪	16 ٪	20 ٪
الدكتوراه	1 ٪	1 ٪	3 ٪

بالمائة من بين الصحفيين الحاملين لشهاد تعليم جامعي مقابل 38,68 بالمائة سنة 2006.

- هشاشة الوضع المهني حيث يشير المسح الاحصائي الذي أعدته النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين سنة 2019 إلى أن 58 بالمائة فقط من بين الصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية يتمتعون بالترسيم وبالتالي بالإستقرار المهني، في حين أن 22 بالمائة هم متعاقدون. أما بخصوص الصحفيين مستقلين freelance والذي بلغت نسبتهم سنة 2020 ما يعادل 9,5 بالمائة من بين الحاملين للبطاقة المهنية، فإن عددهم قد ارتفع بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة بما يشير إلى وجود أزمة تشغيل داخل القطاع خاصة وأن العمل كصحفي مستقل ليس خيارًا طوعيًا بل فرضته صعوبة الوصول إلى سوق الشغل في القطاع العام والخاص لعدم توفر فرص التشغيل أو لرفض الصحفيين العمل بمقابل متدني.
- يظل القطاع العام المشغل الرئيسي للصحفيين وذلك على الرغم

	مجموع الصحفيين المستقلين	٪	مجموع النساء	٪	مجموع الرجال	٪
2017	36	2,6 ٪	14	38,8 ٪	22	61,1 ٪
2018	51	3,8 ٪	29	56,8 ٪	22	43,1 ٪
2019	69	5,1 ٪	38	55 ٪	31	44,9 ٪
2020	152	9,5 ٪	79	51,9 ٪	73	48 ٪

من التحولات التي شهدتها سياسة التشغيل في تونس. ويعود ذلك إلى أهمية مؤسسات الاعلام العمومي وحجمها. كما أن للضغوطات الاجتماعية دور أساسي حيث استقطبت مؤسسات الإعلام العمومي في عديد المناسبات الصحفيين الذين يتم فصلهم من قبل المؤسسات الإعلام الخاصة. كما كانت المؤسسات العمومية الحاضنة للصحفيين العاملين في وسائل الاعلام الحزب الحاكم قبل الثورة.

- نسبة هامة من الشباب حيث بينت الدراسة الإحصائية التي أنجزتها النقابة الوطنية للصحفيين سنة 2019 أن 52 بالمائة من الصحفيين هم من فئة العمرية 20-40 سنة مقابل 45 بالمائة من فئة 40-60 سنة. ويحيل هذا المؤشر إلى ضيق سوق الشغل وانسداد الآفاق بسبب الأزمة الاقتصادية التي تحد من ديناميكية انتقال الصحفيين بعد العمل لعدد من السنوات إلى قطاعات أخرى.
- تتواجد المرأة بشكل هامة في القطاع الإعلامي حيث ارتفع عدد المهنيات خلال السنوات الأخيرة وبشكل متواتر لتبلغ نسبة تواجد المرأة في صفوف المهنيين الحاملين للبطاقة الصحفية سنة 2015 نسبة 54 بالمائة وبلغت نسبة التأنيث 56 بالمائة سنة 2019 و54,6 بالمائة سنة 2020.
- ظهور مهن جديدة في قطاع الإعلام. وجاء في الفصل 7 من المرسوم 115 لسنة 2011 مؤرّخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشرإشارة إلى الفئات المهنية الجديدة التي التحقت بقطاع الصحفيين المحترفين من بينهم المترجمين والموثقين والمخبرين بالتصوير اليدوي أو الشمسي أو التلفزي مع الإبقاء على الاستثناء الذي يهم أعوان الإشهار.

خصوصيات المشهد الإعلامي

منذ 2011، تغير المشهد الإعلامي في تونس بسرعة بسبب التحولات التي تسببت في اختفاء عديد المؤسسات الإعلامية، خاصة منها في مجال الصحافة المكتوبة، مقابل ظهور مؤسسات أخرى في المجال الإعلام السمعي البصري من القطاع الخاص أو الإعلام الجمعياتية. وتعد الساحة الإعلامية في تونس حاليا بعض العناوين في الصحافة المكتوبة وهي في معظمها كانت تصدر قبل 2011 من بينها 7 صحف يومية وما يقارب عن 10 إصدارات أسبوعية. وقد شهدت ذروة الإصدارات

في الصحف المكتوبة في الفترة الفاصلة ما بين 2012 -2018 مع صدور أكثر من خمسة عشر صحيفة لتنخفض إلى عشرة اصدارات، خلال السنوات 2019-2020 مع تفاقم أزمة الصحافة المكتوبة بسبب تقلص الاشهار واستقطابه من قبل وسائل الإعلام الإلكترونية والسمعية البصرية[69] . وتقدر دراسة حديثة عن مستقبل الصحافة المكتوبة في تونس[70] التوزيع اليومي للصحف بنحو 120 ألف نسخة مقابل توزيع ما يقارب 70 ألف نسخة. وتقدر نسبة قراء الصحافة المكتوبة بحوالي 11 بالمائة من السكان، 70 بالمائة منهم يقيمون في تونس الكبرى، وفق نفس الدراسة.

أما بخصوص المشهد السمعي البصري فهو يعد حاليا 11 قناة تلفزيونية (عامة وخاصة) بالإضافة إلى 25 محطة إذاعية (عامة وخاصة وجمعياتية). وقد شهدت 2011 و2013 تأسيس أغلب هذه المؤسسات بمبادرة من رجال الأعمال.

كما تطورت الصحافة الإلكترونية في تونس في ظل غياب إطار قانوني. وتم، خلال العشرية الأخيرة، انشاء عديد المواقع الكترونية التي مثلت سوقا جديدة لتشغيل الصحافيين[71] . ونشير إلى أنه يوجد اختلاف كبير بخصوص تصنيف المواقع الالكترونية وتحديد عددها في غياب تطبيق صارم للأحكام الواردة في المرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرّخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر. وبلغ عدد المواقع الإلكترونية، وفقًا للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، أكثر من 80 موقعًا إلكترونيًا في حين ترى الجامعة التونسية لمديري الصحف أن منظوريها من بين المواقع الالكترونية لا يتجاوز حاليا 44 موقعًا إلكترونيًا، منها 25 موقعًا باللغة الفرنسية و19 موقعًا باللغة العربية.

أي موقع لمنظومة التدريب الإعلامي ضمن السياسات العمومية في مجال الإعلام؟

إن صياغة سياسات العمومية في المجال الإعلامي تستوجب ضبط استراتيجية واضحة تعتمد بالخصوص تحديد مهمة المرفق العام وضبط مكونات المنظومة الإعلامية العمومية. وتستوجب هذه

69 SadokHammami. La presse tunisienne : transformations et continuités. Revue Tunisienne de communication, Institut de Presse et des Sciences de l'information 2015.

70 Leroy, Michel, Ben Nessir, Chokri et Torgeman, Mohamed (2018). Recherche-étude Sur l'avenir de la presse écrite en Tunisie. Etude réalisée dans le cadre du Programme d'appui aux médias en Tunisie « PAMT ». 136p.

71 أحدث معهد الصحافة وعلوم الاخبار منذ السنة الجامعية 2004-2005 اختصاصا منفصلا لتدريس الصحافة الالكترونية.

التوجهات صياغة مشاريع تكون خاضعة لعقد أهداف ضمن نظرة شاملة تعتبر المشهد الإعلامي بمكوناته العمومية والخاصة، مرفقا عاما.

ولنا أن نتساءل إلى أي حد توفقت السلطات العمومية في التأسيس لهاته المشاريع؟ ماهو موقع منظومة التدريب الإعلامي ضمن استراتيجيات الدولة ولكن أيضالدى كافة مكونات المهنة ؟

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المؤشرات الدالة على اهتمام السلطات العمومية بمجال أو قطاع ما فإن ذلك يكون من خلال:

- رصد الاعتمادات المالية
- تطور المنظومة القانونية
- آليات الحوكمة والمتابعة
- وضع الاستراتيجيات والخطط

1. بالنظر إلى ميزانية رئاسة الحكومة، الجهة التي يعود إليها بالنظر قطاع التدريب الإعلامي، فإننا نتبين الغياب الشبه الكلي لأية استثمارات عمومية مرسمة لهذا المجال. وتقتصر مجهود ات الدولة في هذا المجال على تخصيص ميزانية لتسيير المركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين. كما أنه يتم ادراج جزء ضئيل من الميزانية للتدريب ضمن ميزانية الدولة المخصص للمؤسسات الاعلام العمومي. ونذكر على سبيل المثال أن باب التدريب المهني بوكالة تونس افريقيا للأنباء لم يتجاوز20 ألف د في ميزانية سنة 2020 مخصصة لكافة القطاعات العاملة في الوكالة، سواء الصحفية أو التقنية أو الإدارية، وهو ما يعادل 0,2 بالمائة من الميزانية العامة للمؤسسة.
2. انعدام المتابعة والتقييم حيث يقتصر دور وحدة «الاعلام والاتصال والتكوين» الراجعة بالنظر إلى رئاسة الحكومة[72] ، على متابعة اسناد المنح السنوية للمؤسسات العمومية[73] التي تتمثل بالأساس في رواتب العاملين بمؤسسات الاعلام العمومي[74] . أما من حيث الإدارة والاشراف، فإننا لا نجد ضمن مؤسسات الدولة هيكلا مختصا في

72 رئاسة الحكومة (2021) المشروع السنوي للأداء لمهمة رئاسة الحكومة لسنة 2021 https://bit.ly/3rtz8fN

73 تهم هذه المؤسسات: خلية الاعلام والاتصال والمركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين وكالة تونس افريقيا للأنباء ومؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر ومركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات..

74 رئاسة الحكومة (2020) التقرير السنوي للأداء لرئاسة الحكومة لسنة 2020 https://bit.ly/3sLu0mK

تقييم برامج التدريب بما في ذلك البرامج الكبرى المنجزة في إطار التعاون الدولي. ونذكر في هذا الخصوص أن متابعة برنامج دعم قطاع الاعلام في تونس في نسخته الأولى PAMT1 قد عهدت إلى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التي لا تمتلك الخبرة الكافية في مجال المشاريع الإعلامية بما يجعل المتابعة تقتصر على الجوانب الإدارية دون غيرها.

المشروع السنوي للأداء لمهمة رئاسة الحكومة لسنة 2021

3. عدم تحيين القوانين المنظمة للمؤسسات المعنية بالتكوين

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات والأنشطة
الإعلام والاتصال والتكوين	الهدف 3-1 حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة	المؤشر 3-1-1 تطور الموارد الذاتية	3-1-1-1 النهوض بجودة المضامين الإعلامية 3-1-1-2 دعم الإنتاج السمعي والبصري 3-1-1-3 الرفع من مردودية الإشهار والإستشهار 3-1-1-4 تحسين نسب الاستماع والمشاهدة والقراءة
	الهدف 3-2 تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي	المؤشر 3-2-1 عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة	3-2-1-1 التحيين الدوري للمعطيات الموجودة بالمواقع الإلكترونية 3-2-1-2 تحسين وتنويع المعلومات والإحصائيات 3-2-1-3 تبسيط طرق النفاذ إلى المواقع الرسمية لرئاسة الحكومة

الأساسي للصحفيين والتكوين المستمر. ومن ذلك بالخصوص القوانين المنظمة لمعهد الصحافة وعلوم الإخبار وكذلك المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين، وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تخضع لإشراف رئاسة الحكومة مما يحد من إمكانية المبادرة والتطوير. وإنه من الضروري تطوير النصوص المنظمة لهذه المؤسسات التدريبية حتي تكون متلائمة مع التوجهات العامة التي طبعت المشهد الإعلامي منذ 2011 في اتجاه دعم الشراكة ما بين المؤسسات العمومية والهياكل المهنية والفاعلين المباشرين في القطاع بما يمكن من تحقيق انفتاح هذه المؤسسات ويجعلها أكثر ملاءمة واستجابة للمقتضيات الجديدة في قطاع الإعلام باعتباره مرفقا عاما.

4. غياب البرامج السنوية للتدريب المستمر على المستوى الوطني وضمن خطط عمل أغلب المؤسسات الإعلامية الخاصة منها والعمومية. كما لا توجد متابعة أو حرص على تفعيل اللجان المعنية بالتكوين والرسكلة في مؤسسات الإعلام العمومية بالرغم من الزاميته، وفقا للنصوص المنظمة لنشاطها وكذلك وفقا لقانون الشغل.

وتجدر الإشارة إلى أن الهياكل المهنية في تونس قد وضعت مسألة التدريب من بين الأولويات والمطالب المرفوعة إلى سلطة الاشراف. وقد تم ادراج هذه المسألة ضمن بندين من الاتفاقية المشتركة التي وقعت، في 9 جانفي 2019، ما بين النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، من جهة، ونقابات أصحاب المؤسسات الإعلامية والسلطات العمومية، من جهة أخرى. وأكدت الاتفاقية المشتركة على ضرورة تمكين الصحفيين من الحق في تحسين القدرات والتكوين (الفصل 22)[75] . كما جاء في الاتفاقية أن المؤسسات الإعلامية تتعهد بتمكين الصحفيين العاملين لديها ب12 يوما في السنة خالصة الاجر من أجل التكوين وتحسين القدرات وفق برنامج سنوي (الفصل 23)[76] .وتتعهد المؤسسات، بمقتضي الاتفاقية، بتمكين الصحفيين العاملين لديها

75 الفصل 22: «الرخص الاستثنائية بدون أجر»:يمكن أن تمنح للصحفي بطلب منه رخصة بدون أجر، لأسباب تتعلق بمواصلة تكوينه في مجال اختصاصه أو لأسباب شخصية، مع احتفاظه بحقوقه المرتبطة بالأقدمية وحقوقه في مادة التأمين التكميلي عن المرض. ويقع ضبط هذه الرخصة باتفاق بين الطرفين».

76الفصل 23: التكوين المهني والرسكلة: تتعهد المؤسسات بتمكين الصحفيين العاملين لديها بتسهيل تكوينهم ورسكلتهم من أجل تحسين مهاراتهم، لمدة لا تقل عن 12 يوما في السنة خالصة الاجر ويقع الانتفاع بهذه المدة حسب برنامج سنوي يقع الاتفاق عليه بين إدارة المؤسسات والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. ويضبط هذا البرنامج شروط المشاركة في التكوين وكيفية تغطية تكاليفه من طرف المؤسسات».

بتسهيل تكوينهم ورسكلتهم من أجل تحسين مهاراتهم، لمدة لا تقل عن 12 يوما في السنة خالصة الاجر ويقع الانتفاع بهذه المدة حسب برنامج سنوي يقع الاتفاق عليه بين إدارة المؤسسات والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. ويضبط هذا البرنامج شروط المشاركة في التكوين وكيفية تغطية تكاليفه من طرف المؤسسات.

5. تعدد المتدخلين في مجال التكوين الأساسي الجامعي في مجال الصحافة والاتصال (وزارة التكوين والتشغيل، رئاسة الحكومة، وزارة التعليم العالي، الخ) إلى جانب غياب آليات التعديل أو المتابعة لمراكز التدريب المستمر، مما تسبب في ظهور مراكز تدريب عشوائية. وارتفعت، خلال السنوات الأخيرة، نسبة الدخلاء في القطاع الإعلامي من بين متدربي المراكز العشوائية. ولا تحرص هذه المراكز على الادراج ضمن مناهجها البيداغوجية مسائل تهم الالتزام بأخلاقيات المهنية والمعايير الصحفية. كما ترتب عن ذلك تشتتا في الجهود وعدم القدرة على تأمين تكوين ذو جودة في علاقة بمتطلبات القطاع.

6. تهميش الهياكل المهنية والفاعلين في المشهد الإعلامي التي لا يتم تشريكها في صياغة البرامج التعليمية والتدريبية وفي ضبط الحاجيات. ونشير إلى أن الهياكل المهنية الخاصة بالصحفيين في تونس كانت دائما حريصة على تقديم المقترحات والتصورات بخصوص مجالات التدريب الإعلامي منذ إنشاء المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين حيث أعدت جمعية الصحفيين التونسيين وثيقة بخصوص حوكمة قطاع التدريب الإعلامي وضبط الحاجيات[77] .

نادرا ما تم انجاز دراسات لتقييم برامج التدريب الإعلامي وضبط حاجياته بمبادرة من السلطات العمومية. ويمكن أن نذكر في هذا الخصوص الدراسة التي أنجزت، سنة 1983، عند انشاء المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والتصاليين وتلتها دراسة مسحية ثانية سنة 2004 من قبل ذات المركز. كما لا تتوفر جهة رسمية معنية بجمع وتحيين المعطيات الخاصة بالقطاع عموما وبمجالات التدريب بالخصوص مما جعل القطاع تلفه الضبابية وعدم وضوح المعالم وبالتالي غياب أية محاولة للتنظيم والتخطيط.

77 Boukraa, Ridha (1985). Les journalistes tunisiens et le recyclage : Etude sociologique d'une profession. Revue tunisienne de communication. N7°. Janvier-juin 1985. IPSI.

6.الخلاصة

نتبين من خلال المعطيات التي وردت في هذه الورقة أن التدريب الإعلامي لا يحظى بالأهمية المناسبة من قبل السلطات العمومية لا فقط على مستوى توفير الامكانات المادية، بل أيضا من حيث المتابعة للبرامج التدريبية عموما بما في ذلك البرامج التي تنجز في إطار التعاون الدولي مما جعل القطاع تعمه الفوضى.

ويمكن اعتبار هذا التهميش لأحد القطاعات الاستراتيجية من المؤشرات الدالة على غياب الاستعداد الحقيقي لمساندة التوجه الرامي إلى إرساء صحافة الجودة ولتطوير أداء القطاع وفق معايير الصحافة الأخلاقية والجادة.

ويعتبر التباطء في رسم سياسات عمومية واضحة في مجال الإعلام من شأنه أن يحد من إمكانية الاستفادة من قدرات القطاع في جذب الموارد والاستثمارات الأجنبية ويتسبب في إهدار الفرص التي تمكن القطاع الإعلامي من المساهمة بشكل فعال في المجال الاقتصادي خاصة مستفيدة من الرصيد الهام الذي يتوفر لها من الموارد البشرية المؤهلة في المجالات التقنية وفي الخدمات الرقمية والسمعية البصرية وهو ما من شنه أن يؤهلها إلى انشاء مدينة إعلامية منفتحة على الفضاء الأوروبي والمتوسطي ومنصة تدريب لفائدة القارة الإفريقية والعربية.

7.المقترحات والتوصيات

بناء على ما جاء في الورقة، فإننا نورد جملة من المقترحات والتوصيات:

- على المستوى القانوني والتنظيمي
- تعديل القوانين المنظمة لقطاع التدريب الإعلامي بما يفسح المجال للمبادرة بالنسبة للفاعلين في القطاع العمومي أو القطاع الخاص
- السعي إلى صياغة قانون إطاري حول قطاع التدريب الإعلامي بما يسمح بتنظيم العلاقة والشراكة بين مختلف مكوناته وتنظيم مجالات التعليم الجامعي الأساسي في مجال الإعلام والتصال،
- تعديل القانون المنظم للمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين بما يمكنه من مرونة لإنجاز المشاريع التدريبية

واستقلالية في التسيير

- ايجاد آلية لتشريك الهياكل المهنية ومعهد الصحافة وعلوم الإخبار في تسيير المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين
- وضع كراس شروط لتنظيم قطاع التدريب الإعلامي وتشريك المهنة في قرارات اسناد الرخص والمراقبة
- على مستوى التخطيط الاستراتيجي:
- تنظيم استشارة بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما في ذلك أصحاب المؤسسات الإعلامية والمهنيين من أجل ضبط الأولويات ورسم المؤشرات الأساسية بخصوص مستقبل قطاع الاعلام في تونس بما يضفي النجاعة على مجالات التكوين الأساسي في المجال الإعلامي والتدريب والتدريب المستمر.
- تقييم واقتراح خطة إصلاحية للمركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين مع تفعيل الخطط الاستراتيجية التي تمت صياغتها بما يمكن المركز من استعادة مكانته على المستوى الوطني ولكن أيضا على المستوى الافريقي والعربي.
- القيام بدراسة شاملة للتعرف على مكونات القطاع بشكل دقيق ووفق منهجية علمية دقيقة حتى يتسنى تحديد حاجياته في مختلف جوانبه ووضع الاهداف ورسم الآفاق حتى تكون المنظومة التدريبية حاملة أيضا لآفاق واعدة واستشرافية
- ضرورة انشاء مرصد للإعلام يكون من بين معالمه توثيق التطور الذي يشهده قطاع الاعلام بهدف توضيح الرؤية وصياغة خارطة وطنية للصحفيين بمختلف أصنافهم وضبط حاجيات القطاع في مجال التدريب بالتشاور مع المؤسسات الإعلامية تكون في شكل وثائق مرجعية تساهم في ضبط ملامح تطوير القطاع.

على مستوى التكوين الأساسي:

- ضبط خارطة المؤسسات الجامعية، العمومية أو الخاصة، التي تتوفر على مسارات جامعية تهم اختصاص الإعلام أو الاتصال وتشريك المهنيين في مجالسها العلمية ومسارات التقييم للمناهج البيداغوجية
- ادماج مسألة أخلاقيات المهنة الصحفية والمسؤولية المجتمعية للصحفي في المناهج البيداغوجية للمؤسسات الجامعية المعنية بالتكوين الأساسي للعاملين في قطاع الإعلام
- تشريك المهنيين في التكوين الأساسي الذي تؤمنه المؤسسات الجامعية العمومية والخاصة

- إرساء عقد شراكة فعال ما بين معهد الصحافة وعلوم الإخبار والمهنة

على مستوى التدريب المستمر:

- ضبط خارطة المؤسسات العمومية أو من القطاع الخاص التي تؤمن أنشطة تدريبية في مجال الإعلام
- وضع شبكة معايير مهنية ومواصفات علمية للتعريف بالمدربين سواء المحليين أو الأجانب
- Critères de labélisation
- اعتماد آلية الإعلان عن فتح باب الترشحات Appel à candidature وضبط معايير شفافة عند اختيار الجهات أو المدربين المستقلين لإنجازخدمات التدريب في إطاربرنامج دعم قطاع الإعلام في تونس
- تمكين القطاع من الوسائل الضرورية في مجال التدريب مع الاستفادة وتثمين الموارد المتوفرة من ذلك الامكانات اللوجستية والخبرات التدريبية التي تتوفر في عدد من المؤسسات العمومية من ذلك CENAFFIF
- ضرورة وضع برنامج تدريبي يهم الأسلاك التي تتحمل وظيفة التسيير وشريحة الإطارات الوسطى في المؤسسات الإعلامية لتكون قادرة على مواكبة التطورات والتحولات التي يشهدها بشكل متسارع قطاع الاعلام.

على مستوى التعامل مع الجهات المانحة:

- تطوير التجربة التي يقودها حاليا المركز الافريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين في إطار المجموعة الإعلامية groupe medias
- وضع وثيقة توجيهية استراتيجية تضبط مسبقا وبشكل علمي حاجيات قطاع الإعلام بما يساعد الأطراف الأجنبية المانحة من المساهمة في مجال التدريب ضمن مشروع واضح يضمن سلاسة وصول الدعم دون تشتيت للجهود أو ازدواجية في البرامج

المراجع

- Article 2019) 19).Les politiques publiques médiatiques dans les pays démocratiques: Analyse comparative et recommandations adaptées au contexte tunisien. https://bit.ly/3p2lUVy
- Barata Mir, Joan, (2018). Etude comparative sur les grandes écoles de politiques publiques médiatiques. PAMT. https://bit.ly/3HFAUA2
- Boukraa, Ridha (1985). Les journalistes tunisiens et le recyclage : Etude sociologique d'une profession. Revue tunisienne de communication. N7°. Janvier-juin 1985. IPSI.
- CAPJC (2004). Enquête sur les besoins en formation des journalistes Tunisiens (rapport non publié).
- Hammami, Sadok (2015). La presse tunisienne : transformations et continuités. Revue Tunisienne de communication, IPSI.
- Leroy, Michel, Ben Nessir, Chokri et Torgeman, Mohamed (2018). Recherche-étude Sur l'avenir de la presse écrite en Tunisie. PAMT. https://bit.ly/3JRaSKK
- Leroy, Michel (2018). Recherche-étude sur la formation au journalisme en Tunisie. PAMT. https://bit.ly/3vbTVqD
- Ministère de l'Europe et des affaires étrangères et CFI (2020) RAPPORT FINAL : Evaluation de l'action de CFI (Canal France International) agence française d'aide au développement dans le domaine des médias (2019-2015) https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/rapportfinal_def_cle4e122f.pdf
- Robin, Claude-Yves, Miled, Ziad (2019). Etude sur les médias tunisiens et la transition numérique : Les médias traditionnels à la reconquête d'un public expert dans les usages numériques. PAMT. https://bit.ly/3hrGaMt

- رئاسة الحكومة (2021) المشروع السنوي للأداء لمهمة رئاسة الحكومة لسنة 2021 https://bit.ly/3rtz8fN
- رئاسة الحكومة (2020) التقرير السنوي للأداء لرئاسة الحكومة لسنة 2020 https://bit.ly/3sLu0mK
- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (2011). دراسة إحصائية حول المنخرطين في النقابة,
- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (2016). دراسة إحصائية حول المنخرطين في النقابة,
- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (2019). دراسة إحصائية حول المنخرطين في النقابة,
- الهيئة الوطنية لإصلاح الاعلام والاتصال (2012) التقرير العام للهيئة الوطنية لإصلاح الاعلام والاتصال https://bit.ly/3h582pv
- ستيف باكلي وسوسن الشعابي وبشير واردة (2012). دراسة حول تطور وسائل الإعلام والاتصال في تونس. اليونسكو. https://bit.ly/34Tmfmp
- الصادق الحمامي (2012). اصلاح التكوين الصحفي في السياق الإعلامي الجديد. مجلة أكاديميا, العدد الثاني. جامعة منوبة.
- الصادق الحمامي، صلاح الدين الكريمي(2021). السياسة العمومية الإعلامية من منظور الصحفيين والفاعلين في قطاع الإعلام. النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

الفصل الرابع
الاعـلام التونسـي فـي زمـن الميديـا الاجتماعيـة: مشـكلات التحـول الرقمـي. خليـل الجلاصـي

تخوض الميديا التقليدية في تونس تحدي التجديد في الزمن الرقمي، في ظل استحواذ وسائل التواصل الاجتماعي على اهتمام ومتابعة الجمهور. ذلك أن الإعلام في تونس كمجموعة نظم مهنية وإقتصاديةوإجتماعية يعيش حالة تحول سياسي غير مكتمل منذ أحداث 2011. يعيش أيضاً الاعلام التونسي تحولات رقمية على مستوى البيئة التي ينشط فيها خاصةً داخل غرف الأخبار. وعلى الرغم من الصعوبات التي تتجسد أساسا في تواضع الدعم الحكومي والإمكانيات المالية المحدودة إضافة إلى بعض الضغوط السياسية والمالية، إلا أنّ تطوير المحتوى وتحقيق المصداقية والجودة يبقيان سلاح الإعلام للحفاظ على مكانته ومواجهة تحديات الرقمنة.

تعرف الميديا التقليدية في تونس على غرار العالم العربي، وأبرزها الصحافة الورقية, أزمة تهدد ديمومتها. جاء زمن الرقمنة وشبكات التواصل الاجتماعي ليشكل تحديا حقيقيا جديداً لها، يزاحمها بما يوفره من أدوات بسيطة وفورية وقليلة التكلفة في نقل المعلومة والاستحواذ على اهتمام الجمهور. إذ شهد العمل الصحفي عدة تغيرات على مستوى البراديغماتوفي ما يخص تدخل الجمهور في صناعة المضامين الاخبارية والترويج لها. هذا المعطى أعاد ترتيب أدوار الميديا، فأصبح الاعلام وخاصةً الاعلام الرقمي أمام تحدّ كبير في ظلّ انتشار الشائعات والأخبار الزّائفة ومحاولات توجيه الرّأي العام، وهو ما يستوجب وضع استراتيجية لتعديل العالم الرّقمي وتعزيز قدرات الهيئات التعديلية، من أجل مواجهة خطاب العنف والكراهية وغيرها من الانحرافات، مع المحافظة على حرّية التعبير والنشر.

1.الإعلام والبيئة الرقمية

تنشط وتضع كل النظم الإعلامية خياراتها واستراتيجيتها ضمن بيئة رقمية معينة لعل أبرز مقاومتها النماذج الاقتصادية والبنيات التحتية

الرقمية. لقد تأثرت الصحافة التونسية -مثلها مثل الصحافة في بقية العالم- بالتغييرات التي أحدثتها الإنترنت في صناعة المواد الإعلامية؛ حيث بدأ التحول من النشر التناظري إلى النشر الرقمي بسبب الفروق في التكاليف البشرية والمالية التي تغري بالتحول نحو الرقمنة.

إن التحول من الصحافة الورقية إلى الصحافة الإلكترونية أو الانطلاق من بيئة الإعلام الجديد، يستدعي الوقوف على الجوانب الاقتصادية التي تصنع القرار الاستثماري وتحدد الجدوى؛ ذلك أن البيئة التي تعمل فيها الصحافة الإلكترونية تتميز بخصائصها الاقتصادية المستمدة من الأثر الاقتصادي لاستخدامات الرقمنة في المجال الإعلامي.

تعتبر البنية التحتية الرقمية في تونس جيدة مقارنةً بالسياق العربي والإفريقي. إذ تقدر نسبة النفاذ للشبكة العنكبوتية سنة 2020 ب 64%، ويبلغ عدد مستخدمي الشبكة حوالي 7,55 مليون، منهم 7,3 مستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي في نفس السنة. أما فيما يخص عدد عمليات النفاذ للإنترنت عبر الهاتف المحمول، فقد بلغ سنة 2020 17,77 مليون. كل هذه المؤشرات تدل على أن السياق التونسي يحتوي على بنية تحتية رقمية هامة نظراً لعدد السكان والقدرة الشرائية للمواطن. في المقابل لا تخفي هذه الأرقام التفاوت واختلال التوازن بين الجهات على مستوى النفاذ لهذه البنية التحتية، حيث بلغت نسبة النفاذ للإنترنت في بعض الجهات 24% فقط.

وتجدر الاشارة أنه رغم العدد الكبير لمستخدمي انترنت في تونس فإن حجم المبادلات التجارية الالكترونية بلغ سنة 2020 271 مليون دينار وهو ما يشكل مفارقة فالسياق التونسي. إذ تبقى الثقة في التجارة الإلكترونية رهينة بعض السياقات ولا ترتقي لتكون ثقافة منتشرة بين مستخدمي الويب. وهذا مايفسر أيضاً صعوبة الترويج لمفهوم المضامين والصحافة الرقمية المدفوعة.

2.التشخيص

لاقت الصحافة الرقمية حضوراً لافتاً خلال العقد الماضي في تونس، حيث تضاعف عدد الصحف الإلكترونية في الأعوام الأخيرة وخاصةً بعد 2011. وقد شكلت الصحف الرقمية في تونس في بداياتها استجابة تلقائية للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، حيث سارعت الميديا التقليدية إلى الولوج إلى البيئة

الإتصالية الرقمية لتوسيع مجال حضورها بين مستهلكي خدمات الإنترنت، عبر إنشاء مواقع إلكترونية تحمل اسم نسختها الأولى.
أيضاً تضاعف عدد الصحفيين الذين ينشطون ضمن المحامل الرقمية، ذلك أنا سوق الشغل في هذا المجال، رغم هشاشته، استوعب عدداً كبيراً من خريجي معهد الصحافة وعلوم الاخبار، شأنه شأن حجم الاستثمارات الاشهارية التي هاجرت نحو المحامل الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعية. ورغم الطفرة التي سجلها هذا المجال، فإن الإحصائيات والمعطيات والمؤشرات على واقع الصحافة الرقمية تبقى محدودة أو منعدمة كلياً.
يقدر عدد المواقع الاخبارية في تونس حوالي 50 الى 60 موقع، تقريباً 60% منها في علاقة بالميديا التقليدية إن كانت تلفزات أو اذاعات أو صحافة ورقية. تبقى هذه الأرقام مجرد مؤشرات في ظل غياب المعطيات الرسمية التي تتعلق خاصةً بملكية المؤسسات الاعلامية.
كما يتجاوز عدد الصحافيين الإلكترونيين التونسيين حسب منظمة صحفيون بلا قيود الألف. أغلب الصحافيين الإلكترونيين لديهم مؤهلات علمية لكن الأقلية منهم حاصلة على تكوين في مجال الصحافة الإلكترونية. يتميز أيضاً السياق التونسي بغياب كل التشريعات الخصوصية التي تعنى بنشاط الميديا الرقمية، إذا استثنينا بعض النصوص التي تكيف في إطار بعض قضايا الثلب خاصة على موقع التواصل الاجتماعي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنه من الضروري تمييز الصحافة الرقمية عن المحامل الرقمية. إذ يتصور الكثيرون أن الفرق بين المحتوى الرقمي وغيره هو فقط وسيلة القراءة، لكن نتناسى أن هناك فوارق أخرى أكثر أهمية؛ فالنص الرقمي مفتوح وممتد من خلال إضافة معلومات مختلفة تخدم الحدث، هو نص نشيط ومتفاعل ويرتكز على كل اتاحات الويب خاصة في ما يخص الانفتاح على الجماهير. وهذا في حد ذاته يتطلب بناء جنس صحفي يناسب طبيعة الوسيلة والمستخدم لها.. فالقارئ الإلكتروني غير قارئ النص الورقي او المشاهد لشاشة فضائية او مستمع .. وبالتالي هذا كله يفرض أن تكون مؤهلات الصحافي الرقمي غير المؤهلات التقليدية في عالم الصحافة. الميديا الرقمية تقتضي أساساً استغلال كل اتاحات الويب لتقديم مضامين وأفكار تحريرية مبتكرة.

3.الرقمنة والنماذج الاقتصادية

إذا تحدثنا عن الصحافة الرقمية فإننا نشير أساساً إلى البعد الاقتصادي الذي يضمن ديمومة المؤسسات الاعلامية فقد وفّرت الطفرة الرقمية، التي تجسَّدت في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بيئة جديدة لوسائل الإعلام ساعدتها على تعزيز قدراتها التواصلية والاقتصادية. فقد أصبحت وسائل الإعلام، بفضل تلك التكنولوجيات، أكثر قدرة على الوصول إلى جماهيرها من خلال تقنيات الطباعة عن بُعد أو توسيع نطاق البثّ الإذاعي والتلفزي، فضلًا عن سهولة تلقي الرسائل التواصلية. ومن ناحية أخرى، أسهمت التكنولوجيات الجديدة في تقليل تكلفة المنتج الإعلامي، وزيادة مداخيل المؤسسات الإعلامية خاصةً. في المقابل تعتبر نفس هذه البيئة الجديدة تحدياً للنشاط الاقتصادي للميديا. إذا اعتبرنا أن غالبية المؤسسات الاقتصادية ترتكز على العائدات الاشهارية كنموذج اقتصادي، فإن وسائل التواصل الاجتماعي، فيسبوك، إنستجراموبوتوب خاصةً، أصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من هذه المداخيل الاشهارية. و إذا اعتبرنا أن السوق الإشهارية في تونس محدودة، فإن فيسبوك مثلا أصبح يمثل تهديداً مباشراً لتمويل الميديا.

هكذا تبدو وسائل الإعلام مضطرة للتخلي عن بيئتها وشكلها القديم، والتأقلم مع البيئة الرَّقْمِية بعد أن بدأت منابع دخلها تنضب؛ ويتحول جمهورها من متلقٍّ مستهلك إلى متواصل متفاعل؛ وينجذب المعلنون نحو البيئة الرقمية القادرة على تحقيق الأهداف بأقل تكلفة بإعتبار أن فيسبوك وبقية الوسائط تتيح الاستهداف الاشهاري.
ذلك أن المؤسسات الاعلامية في تونس تبقى رهينة النموذج الاقتصادي الذي يرتكز على العائدات الاشهارية مما يحد من جودة المضامين الاعلامية والتنوع الإعلامي ويدخل المنتوج الصحفي أو الإعلامي في منطق اقتصاد السوق. فالتطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي والقدرة الكبيرة على التعرف على المتلقي-المستهلك، أثّرت على طريقة إعداد المحتوى الإعلامي وكيفية تفصيله لكي يناسب عادات التلقي والرغبة في الحصول على محتوى مخصوص استنادًا إلى عادات البحث في الويب و تحت تأثير خوارزميات فضاءات التواصل الاجتماعي.

في هذه البيئة الاقتصادية يتنامى التوجه نحو إنتاج الأخبار والمضامين منخفضة التكلفة ذات القيمة الترفيهية، والتي تغري المعلنين؛ فقد أدى البحث عن تعظيم الأرباح والتكثير من المضامين البسيطة إلى المساس بجودة المادة الخبرية وتغيير طبيعتها؛ إذ أصبح نجاح القصة الخبرية معتمدًا على العائد الإعلاني المرتبط بعدد المشاهدات والنقرات التي يقوم بها متصفحو الموقع. لم تنجح الصحافة التونسية في استثمار هذه البيئة الرقمية المتجددة لخلق نماذج إقتصادية مبتكرة ومتنوعة وبقت تعول على العائدات الاشهارية أو على التمويل العمومي. وتعتبر التجارب التي تعتمد مثلاً على التمويل الجمعياتي أو التشاركي محدودة رغم أهميتها. أيضاً، فشلت بعض التجارب التي حاولت إدخال مفهوم المضامين الإعلامية المدفوعة أمام منافسة المضامين على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتبقى الصعوبات التي يواجهها الإعلاميين و الصحفيين في ممارسة مهنة الصحافة الإلكترونية وفقًا لهذه المفاهيم الاقتصادية التي تقتضي التماهي مع خصائص شبكة الويب، إنتاج محتوى إعلامي يوظف هذه الخصائص ويستفيد من التكنولوجيات المصاحبة لها و في نفس الوقت يحترم المعايير المهنية والاخلاقية ، الأمر الذي يجعل المحتوى الرقمي الخاص بالصحافة الإلكترونية متمايزًا عن نظيره الخاص بمحمل الاخرى.

4.لماذا أصبح فيسبوك أهم بيئة رقمية اجتماعية للإعلام في تونس؟

نظراً لعدة مؤشرات مرتبطة خاصةً بعدد المستخدمين واستخدامات الصحفيينو الاشهارات إلى جانب تعدد مصادر المعلومات، يعتبر فيسبوك فضاء مهيمنا على النشاط الصحفي والإعلامي. إذ يجد فيه الصحفي التونسي فرصةً للترويج للمضامين الاخبارية التي يقوم بإنتاجها ومنفذاً على الجماهير وعلى ميولاتهم. كما تجد فيه الجماهير مصدراً هاماً ومتجدداً للمعلومة وللمحتويات الرقمية التفاعلية والتي تنتج علاقة وتفاعلات رقمية تعزز في بعض الأحيان الصورة الشخصية للمستخدمين إذ يعتبر فعلاً، فيسبوك أبرز وسيلة لصناعة أو للترويج للصور الذاتية ولبناء الهويات الفردية والجماعية ضمن شبكة من التفاعلات الغير محدودة.

كل هذا يجعل فيسبوك فضاء مهيمن على النشاط الصحفي في تونس، يتسم خاصةً بتداخل الاستخدامات الشخصية والمهنية للصحفيين. فأصبحت هذه المنصة جزء لايتجزأ من البيئة الرقمية للصحافة التونسية، واي تغيير يطرأ على استعمالاتها أو على تطبيقاتها ينعكس على نشاط الميديا. يمكن التذكير في هذا السياق بتغيير خوارزمية مشاهدة المحتوى، إذ فضّل فيسبوك أن يشاهد مستخدموه منشورات أصحابهم وعائلاتهم على حساب الصفحات، بما في ذلك صفحات وسائل الإعلام. أدى ذلك إلى انهيار عالمي في زيارات الصفحات والمواقع، ما تسبب في تناقص كبير في العائدات لوسائل الإعلام في تونس.

أذ يساهم فيسبوك بجلب حوالي ثلثي قراء المواقع الكبرى على المستوى العالمي، في معطى يبرز أهميته المتزايدة كـ «ميدان» افتراضي - إن جاز القول - يمر عليه الجميع، وبالتالي تطمح كافة المنابر الإعلامية إلى التواجد فيه بأكثر شكل ممكن. يشكل هذا نوعاً من التبعية لهذا الفضاء الرقمي تبرز خاصةً على مستوى مصادر المعلومات المستخدمة من قبل الصحفيين نظراً لنشاط المصادر الرسمية على هذا الموقع.

لكن بالمقابل تكون أحيانا هذه المنصة نافذة على أفكار ذات طبيعة خطيرة كالأيديولوجيات السياسية المتطرفة أو هويات خفية تخلق محتوى مزيف و مضر أحيانا يخلق بيئة خصبة للأخبار الكاذبة، التي لا تحترم قواعد العمل الصحفي ولا أخلاقياته. كما أن الكثير من المعلومات المتداولة- سواء على شكل صور، ملفات صوتية أو مرئية أو نصوص مكتوبة - مصادرها تكون غالبا أفراد ليس لهم تكوين مهني وأن معلوماتهم لم تخضع للتدقيق الصحفي وليس لديهم أي التزام بتقديم معلومات جيدة. يمثل هذا تحد جدي للصحافة التونسية خاصةً في السياق السياسي الحالي الذي يتسم بالاستقطاب الثنائي السياسي.

5.استنتاجات وتوصيات

تشهد الصحافة الرقمية في تونس، كجزء من نظام إعلامي متشعب، أزمةً ترتبط أساسا باقتصاديات المؤسسات الاعلامية وغياب النماذج الاقتصادية المبتكرة وهيمنة فيسبوك خاصةً على الموارد الإشهارية. كما تتسم هذه الأزمة بغياب التجديد على مستوى المضامين الرقمية وسط منافسة الانتاجات الغير محترفة مما يسبب هبوطاً كبيرة في الإقبال على المضامين التي ينتجها الصحفيون. تجدر الاشارة إلى أن هذه الازمة ترتبط أيضاً بمسألة الهويات الصحفية المهنية للصحفيين

وللإعلام الرقمي بصفة عامة. إذ يصعب في هذه المرحلة بروز هوية صحفية للصحافة الرقمية التونسية في ظل غياب الثقافة الرقمية في السياق التونسي. فعلى سبيل المثال يوجد خلط بين صفحات الميديا المحترفة على فيسبوك والصفحات العادية وأيضاً بين أدوار الصحفيين وأدوار مديري هذه الصفحات.

كما يقتصر الإعلام الرقمي في تونس على إستخدام إمكانيات الويب لمجرد بث المضامين الكلاسيكية أو الترويج لها في ظل غياب كل مظاهر التجديد واستغلال إتاحات الويب لإنتاج مضامين صحفية متجددة. وإذا اعتبرنا أن الصحافة الرقمية تعيش أزمة، فإنه من الصعب حالياً تحقيق الانتقال الرقمي خاصة على مستوى المضامين وطرق الإنتاج الصحفي نظراً لعدة أسباب سوسيو مهنية.

إذا تمعنا في واقع الصحافة الرقمية في تونس فيمكن القول أن فيسبوك أصبح يمثل أهم بيئة رقمية، اجتماعية وحتى مهنية للصحافة الرقمية وللصحافة التونسية ككل. لكن تبقى الاستخدامات المهنية لهذه المنصة من قبل الصحفيين التونسيين غير فعالة وتقتصر على استقصاء المعلومات والترويج للمضامين الكلاسيكية.

أما على مستوى التوصيات في ظل تشخيص واقع الصحافة الرقمية في تونس، يجب، ضرورة، القيام بدراسة سوسيو مهنية لإدراك الواقع المهني للصحفيين الناشطين في مجال الصحافة الرقمية. إذ كما أشرنا سابقاً، يتميز الواقع التونسي بغياب كل المعطيات على عدد المواقع الإخبارية الرقمية وعدد العاملين بها، إلى جانب أرقام العائدات الإشهارية. هذه الدراسة من شأنها أن تعطي بعداً عملياً لدراسات واقع الصحفيين وأسباب تعثر الانتقال الرقمي في المؤسسات الاعلامية.

وجب أيضاً التعويل على الجيل الجديد من الصحفيين الشبان لتحقيق هذا الإنتقال الرقمي نظراً لتمكنهم من تطبيقات الويب والمنصات الرقمية إلى جانب الانفتاح على الجماهير وعلى المضامين الغير مهنية التي تنتجها.

على مستوى التكوين، وجب القطع مع الدورات الجاهزة وضرورة التركيز على دورات متخصصة تنطلق من الحاجيات التحريرية لغرف الأخبار.

ملاحق

- استمارة حول تمثّلات السياسات العموميّة لدى الصحفيين
- دليل أسئلة المقابلات
- الأشكال الحالية للدعم العمومي للإعلام كما أحصتها دراسة لمنظمة المادة ١٩ مكتب شمال أفريقيا والشرق الأوسط
- سلم زمني لأهمّ التواريخ للإعلام التونسي
- الإجابات مرتّبة حسب المحور
- وثائق الورشة التحضيرية للمنتدى الوطني الأوّل للسياسات العموميّة في مجال الإعلام: الورقة التأطيرية

1.استمارة حول تمثّلات السياسيات العموميّة لدى الصحفيين

تنجز هذه الدراسة في إطار برنامج تنفّذه النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين يهدف إلى وضع سياسات عموميّة لفائدة الإعلام التونسي ولتركيز بيئة جديدة ضامنة لشروط الصحافة الجيّدة والمهنيّة
وقد كانت النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين قد نظمت الورشة التحضيرية للمنتدى الوطني للسياسات العموميّة إدراكا منها لدرها في تطوير القطاع وضمان حق الصحفيين في بيئة مهنية تضمن لهم شروط الكرامة المهنيّة كشرط من شروط الإبداع والتميّز.

تشكر النقابة تعاونكم وتلتزم بالحفاظ على كل المعطيات الشخصيّة والمعلومات الواردة في الإجابات عن الاستمارة

معلومات عامة
الاسم واللقب
المؤسسة (أذكر فقط المؤسسة الأساسية التي تعمل بها
الوظيفة
رئيس تحرير
رئيس قسم
صحفي
متعاون
توصيف حالة الإعلام
يعيش الإعلام التونسي أزمة شاملة وعميقة
يحتاج الإعلام التونسي إلى إصلاح عميق وشامل
تمثل مواقع التواصل الاجتماعي خطرا حقيقيا على مستقبل تمويل الإعلام
يخضع الإعلام التونسي إلى هيمنة القوى الاقتصادية
يعاني الإعلام التونسي من التبعية إلى القوى السياسية

في مشروعية سياسة عموميّة للإعلام
هل ترى أنّه من المشروع أن تكون للدولة سياسة واضحة المعالم في مجال الإعلام العمومي والخاص على السواء نعم لا
إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي أسباب ذلك؟ ■ لأنّ الإعلام يعيش أزمة عميقة وشاملة ■ لأنّ الإعلام (الخاص والعام) يمثل مرفقا عاما ■ لأنّ الإعلام لا يمكن أن يكون قابلا للحياة دون دعم الدولة للإعلام
هل تعتقد أن السياسة العموميّة للإعلام يمكن أن تكون خطرا على استقلالية الإعلام؟ نعم لا
تشمل السياسة العموميّة للإعلام المجالات التالية
مضمون السياسية العموميّة ومجال اختصاصها كما يراه الصحفيون
الإعلام العمومي
الصحافة المكتوبة الخاصة
الإعلام السمعي البصري الخاص
الإعلام الجمعيّاتي
مؤسسات التدريب المهني العمومي
مؤسسات التدريب الخاص
مجلس الصحافة
المواقع الإلكترونية الخاصة
إدارة السياسة العموميّة الإعلام
ما هي حسب رأيك الجهات التي يجب أن تشرف على السياسية العموميّة للإعلام؟
الحكومة
هيكل حكومي يؤسّس خصيصا للإشراف على هذه السياسة العموميّة
هيكل عمومي مستقل يؤسّس خصيصا للإشراف على هذه السياسة العموميّة
الأهداف الكبرى التي يجب أن تحقّقها للسياسية العموميّة
ما هي حسب رأيك الأهداف الكبرى التي يجب أن تحققها السياسة العموميّة للإعلام؟
إرساء إعلام عمومي مستقل وقادر على تحقيق وظائفه
توفير الشروط الموضوعية للجودة في الإعلام الخاص
ضمان منظومة تكوين في الصحافة جيدة
ما هي آليّات السياسية العموميّة للإعلام
ما هي الآليات التي يجب أن توظفها السياسة العموميّة للإعلام؟
تمويل للإعلام العمومي وحوكمته

الدعم المالي المباشر للصحافة المكتوبة
تنظيم الإشهار العمومي
دعم منظومة التكوين الصحفي وإصلاحه (معهد الصحافة وعلوم الإخبار
دعم مبادرة الصحفيّين لإطلاق مشاريع صحفية مبتكرة
دعم منظومة التدريب العمومي
دعم الهيئات التعديليّة الذاتية (مجلس الصحافة) بما في ذلك التمويل العمومي
دعم الهيئة الدستورية التعديلية

2.دليل أسئلة المقابلات

تنجز هذه المقابلات في إطار دراسة حول تمثّلات الصحفيين التونسيّين للسياسات العموميّة في مجال الإعلام، صلب برنامج تنفّذه النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين يهدف إلى وضع سياسات عموميّة لفائدة الإعلام التونسيّ وإلى إرساء بيئة جديدة ضامنة للصحافة الجيّدة والمهنيّة تؤمّن للصحفيّين أطرا لأداء أدوارهم وتوفّر شروط التميّز المهني.

وتشمل هذه المقابلات كلّ من: رئيس النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيين، ورئيس الجامعة التونسيّة لمديري الصحف، ورئيس النقابة الوطنيّة لمؤسّسات التلفزات الخاصّة، إضافة إلى ممثّل عن الغرفة الوطنية النقابيّة للإذاعات الخاصة، وممثّل عن رئاسة الحكومة التونسيّة، ورئيس جمعية دعم مجلس الصحافة، ورئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري.

- المكان: مكان إجراء المقابلة
- التاريخ: تاريخ إجراء المقابلة
- الاسم والصفة

الأسئلة

- السؤال الأوّل كيف تعرّف السياسات العموميّة للإعلام؟
- كيف يمكن توصيف دور الدولة في الـ10 سنوات الأخيرة (2020/2011)؟ هل ساهمت الدولة (حكومة، برلمان، هيئة تعديليّة) في إصلاح الإعلام ودعمه؟
- ما هي أهمّ القطاعات التي يجب أن تحظى بدعم الدولة (صحافة مكتوبة/ صحافة الكترونية/ صحافة إذاعيّة/ صحافة تلفزيّة/ إعلام جمعيّاتي/ إعلام مصادر؟
- كيف ترى دعم الدولة في الإعلام؟ وما هي الآليات التي يجب اعتمادها؟
- ما هو دور النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيّين في ترسيخ السياسات العموميّة للإعلام ورسمها؟

3.الإجابات مرتبة حسب المحور

المحور الأول: كيف يعرّف الفاعلون السياسات العموميّة للإعلام؟

رئيس النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيين محمد ياسين الجلاصي: « السياسات العموميّة للإعلام بصفة عامة هي توجّه عام للدولة بما يعني الصحفيّين والهياكل المهنيّة والمؤسسات الصحفية في تونس والسلط العموميّة ممثلة في الحكومة والبرلمان خاصة لكونه يركّز العمليّة الديمقراطيّة والمخوّل له ليكون فضاء عامّا لمناقشة السياسات العموميّة ، وهي عموما التوجّهات العامة للدولة في الإعلام كبقيّة القطاعات الأخرى بما هي توجّه عامّ تنخرط فيه المجموعة الوطنيّة مع تحديد الأولويّات في إطار سياسة عموميّة تنخرط فيها الهياكل المهنيّة والسلطة العموميّة والهياكل التعديليّة والخروج باستراتيجية لقطاع الإعلام».

رئيس جامعة مديري الصحف الطيب الزهار: « السياسات العموميّة للإعلام تعني الإرادة السياسيّة لدعم وترسيخ حرية الإعلام وإنجاح المسار الديمقراطي من خلال وضع سياسة عموميّة للإعلام بمختلف ملكيّته، وتكون تحت إشراف هيكل مسؤول عن تطبيق هذه السياسة يكلّف بهذا الملف بصفة خاصة وضرورة القطع مع سياسة من يكلف بالإعلام في رئاسة الحكومة هو من يكلف بقطاع الإعلام وهو غير منطقي».

الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ثريا الجريبي: « السياسات العموميّة للإعلام تتركّز أساسا على الدستور التونسي الجديد الذي نصّ في مبادئه العامّة على حرية الإعلام ودعمه في فصليه 31 و32. وعلى السياسات العموميّة للإعلام أن تطبّق كلّ ما جاء به الدستور، وكذلك ضرورة الالتزام بالاتفاقيّات الدوليّة التي صادقت عليها تونس من خلال البروتوكولات. إضافة إلى أنّ الحكومة اليوم بصدد إعادة النظر في مشروع القانون الأساسيّ المتعلّق بتنظيم الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصريّ وهو من بين المبادئ العامّة والضروريّة للسياسة العموميّة للإعلام، وهي مبادئ وقيم لا بد من اعتمادها».

مدير عام العلاقة مع الهيئات الدستورية بمصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، نزار بن الصغير: «نعني بالسياسات العموميّة على مستوى

المقاربة كيفية صياغة السياسة العموميّة للإعلام وما هي إجراءات الصياغة، أما في إطار تشاركي مع مختلف الأطراف خاصة في التعامل مع الصحفيّين والمؤسسات الإعلاميّة ومؤسسات التكوين الخاصة بهم، ويمكن أن نعرف السياسة العموميّة للإعلام من حيث مكوّناتها في الاعتناء بالإطار التشريعي والبشري أي الصحفيّين والإعلاميّين، ممّا ينعكس على جودة الإعلام، كما أن الصبغة الإلزاميّة يمكن أن تعني السياسة العموميّة للإعلام، حيث أن هذه السياسة العموميّة لا يجب أن تكون منحصرة فقط على الإعلاميين بل يجب القيام بتشريك السلط الأخرى مثل البرلمان المشرّع «.

رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري «الهايكا» النوري اللجمي : « في تونس لا توجد سياسات عموميّة للإعلام فمنذ 2011 والتمتّع بمنسوب هامّ من حريّة التعبير بعد أن تحرّر الإعلام، أصبح مفهوم كلّ تدخّل للدولة يساوي الصنصرة نظرا للعقود التي مرّت على تونس، إذ لا يوجد سياسة استراتيجية عموميّة للإعلام وأصبح هناك نوع من الفوضى في الحرّية ممّا أدى إلى عدم إعطاء أخلاقيّات المهنة الاهتمام الكافي. وهناك خلط في المفاهيم لأيّ مفهوم للإعلام، ولحدّ الآن لم تترسّخ هناك استراتيجية واضحة المعالم للدولة، إذ لا بدّ من إحداث لجنة أو هيئة مصغرة لها استقلاليّة تامة لرسم التوجهات الكبرى للإعلام وتحديد أهدافه وطريقة دعمه خاصّة في الفترات الحرجة وذلك بسبب قصر النظر لمؤسسات الدولة وخاصة الحكومة في كيفيّة التعامل مع الإعلام، مع ضرورة حلّ إشكالية ربط دعم الدولة للإعلام بهدف السيطرة عليه».

عضو جمعية دعم مجلس الصحافة، الهادي الطرشوني: « السياسة العموميّة قبل 2011 كانت سياسة حكوميّة وتفعيلها قائم على شروط وأجندات وذات خيارات مثل تمجيد النظام الحاكم وسياسة الحزب، إلا أنّه بعد 2011 لا توجد أي سياسة عموميّة للإعلام وهو ما يستدعي ضرورة القيام باجتماع كبير يضم كل الأطراف المتداخلة في الشأن الإعلامي لرسم سياسة عموميّة للقطاع بعد ثورة عاشتها البلاد، وهو ما نادت به كلّ من النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيين والجامعة العامة للإعلام وعدد من مكوّنات المجتمع المدني».

الناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه

العام المساعد سامي الطاهري: « السياسة العموميّة تعني دعم الإعلام وفق مقتضيات الدستور دون تأثير لوبيات الفساد على الإعلام، وتعني كذلك رسم الاستراتيجيات لدعم الإعلام».

المحور الثاني: كيف يمكن توصيف دور الدولة في الـ10 سنوات الاخيرة (2020/2011)؟ أ هو دور إيجابي أم سلبي في مجال الإعلام؟

رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي: « هو دور سلبي أكيد بما أنه لم يتمّ التعامل بجدية مع قطاع الإعلام كبقية القطاعات. الإعلام يحتاج رؤية وإصلاح واضحة وحوكمة بهدف توفير مشهد إعلامي متلائم مع تطلّعات التونسيين في بناء نظام ديمقراطي ونمو اقتصادي ومجتمع متعدد ومتنوع، إلا أنه هناك نوع من السيطرة للحكومات المتعاقبة على الإعلام وجعله جهاز دعائي وتبلور خاصة في التسميات العشوائية والإقالات في ضغط على الإعلام الخاص والإعلام العمومي واستعمال وسائل الدولة كالإشهار العمومي والاشتراكات العموميّة للضغط على الصحف، إضافة إلى أنّ التشريعات التي أردنا أن نسنّها كقطاع إعلامي والمتعلقة بحرّية الصحافة والطباعة والنشر كانت دائما هناك غاية من الحكومة للسيطرة على القوانين ووضع يدها على القطاع الإعلامي إلا أن الهياكل المهنية والمجتمع المدني تصدى لكل محاولات السيطرة.
فتعامل الحكومات مع الإعلام ظلّ تعاملا رقميّا من خلال كون المؤسسات الإعلاميّة المصادرة وكذلك المؤسسات العموميّة مطالبة بتوفير الأجور فقط وهو ما جعل هذه المؤسّسات تعيش في أزمات هيكلية في وقت لا بدّ أن تحظى بنظرة إصلاح هيكلي واستقلالية».
رئيس جامعة مديري الصحف الطيب الزهار: « لا يوجد أي دعم من الدولة للإعلام بل بالعكس لم نر إلا السلبيات وانطلقت حملة منذ 2011 ضد الإعلام ونعته بالفاسد ومع حكم الترويكا تمّ وصمه بإعلام العار والقيام بهرسلة حقيقية للإعلام مما جعل عديد المؤسّسات الصحفية تعيش أزمات خانقة وتمّ غلق عدد من الصحف الورقيّة وإرباك القطاع. وبعد انتخابات 2014 كانت لنا آمال في طرح السياسات العموميّة للإعلام برؤية واضحة وبالرغم من الوعود إلا أنه لم يتحقق أي شيء، فمنذ 2011 لحدّ اليوم لا توجد سياسة لدعم الإعلام وسياسة واضحة للإعلام العمومي والإعلام الخاص».

الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ثريا الجريبي: « بطبيعة الحال منذ سنة 2011 هناك العديد من المكاسب التي تحقّقت ولم تكن موجودة في نطاق حرية التعبير والإعلام ولكن لا بدّ أن تكون أكثر شفافيّة والحرص على تكريس أهم المبادئ الدستوريّة».

مدير عام العلاقة مع الهيئات الدستورية بمصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، نزار بن الصغير: «لا بد أن نوضّح أولا دور الدولة في دعم الإعلام فالحديث عن الدولة في مفهومها الحالي يختلف عن الدولة قبل الثورة وفي السنوات الأولى بعد 2011. واليوم أصبحنا نتحدث عن سلطة المجتمع المدني وسلطة الإعلام، في التعامل الحكومي مع الإعلام تأثّر بعدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه تونس ما يعني وجود تذبذب في المقاربة في المجال الإعلامي لكن تعامل الدولة لم ينقطع في التعامل مع المجتمع المدني والهياكل المهنيّة في المحافظة على تمشّ سليم ويكون بصفة متواصلة».

رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري «الهايكا» النوري اللّجمي : « مع الأسف الدولة لا تقوم بواجبها تجاه الإعلام من خلال دعمه ومرافقته لحدّ الآن، والحكومات المتتالية وجدت نفسها أمام واقع جديد لم تواكب فيه التغيرات في القوانين خاصة منها التي حثت على دعم قطاع الإعلام».

عضو جمعية دعم مجلس الصحافة، الهادي الطرشوني : « لا يمكن أن نتحدّث عن دور سلبي للدولة في مجال الإعلام 100% ولا إيجابيّ بالشكل الكافي نظرا لأنّ المرحلة السياسيّة في تونس منذ 2011 لم تكن مستقرة وهو ما انعكس على غياب استراتيجية واضحة في مجال الإعلام، فمثلا إذاعة الزيتونة المصادرة منذ 2011 لم تلحق بالإذاعة التونسية باعتبار أنّ الخطاب الديني لا بدّ أن يكون تحت إشراف الدولة، فجلّ القرارات الحكوميّة لفائدة الإعلام كانت مرتبطة بشكل كبير بوعود انتخابية لهم وغايات سياسيّة».

الناطق الرسمي باسم الاتّحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام المساعد سامي الطاهري: « الدولة تكاد تكون مستقيلة في ما

يتعلق بدعم قطاع الإعلام وتطويره والنهوض به، سواء تعلق الأمر بمؤسسات الإعلام المصادرة التي تنهار أمام عين الدولة ولا تحرّك ساكنا، إضافة إلى تفكّك الدعم في الإعلام العمومي سواء غياب الدعم المادي والتسميات والصمت على تغيير مجالس الإدارات في هذه المؤسسات مما يدل على أن الحكومات المتعاقبة كأنّها ترغب في السيطرة والهيمنة على الإعلام أو يبقى الإعلام يتخبط في مشاكل الحوكمة والتسيير والاستراتيجيات واللوجستيك، وقد اضطرّت الدولة كثيرا بقطاع الإعلام في الـ10 سنوات الأخيرة وأكبر دليل على ذلك هو أنّ الدولة تسلّمت تمويلا لدعم الإعلام من الاتّحاد الأوروبي وغيره، ولم نر منه أيّ أثر على المؤسسات الخاصة أو العموميّة «.

المحور الثالث ما هي أهم القطاعات التي يجب أن تحظى بدعم الدولة (صحافة مكتوبة/ صحافة الكترونية/ صحافة إذاعية/ صحافة تلفزية/ إعلام جمعيّاتي/ إعلام مصادر؟

رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي: « لا يمكن أن نحدد أيّ القطاعات التي تستحق دعما من الدولة أكثر من غيره، حيث أن الصحافة المكتوبة تعاني وكذلك الصحافة الالكترونية من إشكال كبير، وهي مهددة بالاندثار بالرغم ما لعبته من دور تاريخي في دعم الاستقلال وتثقيف الشعب التونسي لكونها صحافة عمق وتحليل وتقصّي وصحافة جدية. لذلك أعتقد أن الصحافة المكتوبة الورقيّة اليوم من أوكد الأولويّات التي لا بدّ أن تحظى بالدعم، إضافة إلى الصحافة الرقمية التي تحتاج إلى إطار تشريعي واضح يحدّد خصوصيّتها ويقطع مع الفوضى التي نعيشها. أيضا الإذاعات والتلفزات لا بدّ من دعمها ومرافقتها وإحداث رؤية خاصّة بها وتحديد خصوصيّة كل إذاعة في دفع معاليم البثّ فمن غير المعقول أن تدفع إذاعة جهويّة المعاليم مثل إذاعة تبثّ على مستوى وطني ولها أكثر مداخيل إشهار ومستمعين، مع ضرورة دعم الإعلام الجمعيّاتي الذي أعتقد أن دعم الدولة له لا بدّ أن يكون أكثر لكونه يقدّم خدمة وطنية عامة ولا يقدّم خدمة تجاريّة، مع التسريع في إصلاح إعلام المصادر وإعطائه توزان مالي والتسريع في التفويت فيه».

رئيس جامعة مديري الصحف الطيب الزهار: « أعتقد أن قطاع الصحافة المكتوبة لا بدّ أن يحظى بصفة أكبر بالدعم نظرا لأنّ هناك

تراجع في القراءة وهي أزمة عالمية ليست حكرا على تونس فقط وتراجع الإشهار الخاص، وغياب الشفافية في توزيع الإشهار العمومي، ولا يمكن أن ينجح الانتقال الديمقراطي وتركيز الديمقراطية دون صحافة مكتوبة. ولا ننسى أيضا ضرورة الدعم للإذاعات والتلفزات التي منحت لها تراخيص البث دون أيّ دراسة للسوق الاشهارية والإعلامية وهو ما أدّى إلى معاناة العديد من المؤسسات».

الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ثريا الجريبي: « القطاعات في مجملها تستحق الدعم وأبرزها الصحافة المكتوبة التي تعاني العديد من الإشكاليّات بسبب المصادرة وتضررها من الأزمة الاقتصادية بسبب كوفيد-19، وكذلك الإعلام السمعي والبصري الذي يعاني من عديد الإشكاليّات التي تواجهها بسبب نقص الدعم».

مدير عام العلاقة مع الهيئات الدستورية بمصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، نزار بن الصغير:» بالنسبة للمجالات التي لا بد من دعمها أولا دعم الصحفيين الذين هم في وضعية اقتصادية صعبة، ولا بدّ من دعم استقلاليتهم الاقتصاديّة لكي يقدروا على القيام بمسؤوليّاتهم في إيصال المعلومة ذات الجودة والدقة المعينة، إضافة إلى ضرورة دعم الإعلام العمومي بمختلف مجالاته مع تمكين الهيئة التعديلية من تأطير طريقة تعامل الإعلام العمومي. بالنسبة إلى الصحافة المكتوبة تمّ إصدار عديد المناشير الحكومية التي تدعو الادارات التونسيّة لدعم الاعلام الورقي من خلال الاشتراكات».

رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري «الهايكا» النوري اللجمي : « أعتقد أن كل القطاعات مهمة ومن الضروري دعمها فالإعلام الجمعياتي له دور مهمّ جدا في إعلام القرب. ووجب دعمه. وهو نظرة استشرافية للمستقبل، حتى يمكن للمواطن في كل مكان بتونس أن يشارك ويكون على اطّلاع بكل ما يقع على المستوى الوطني. إضافة إلى ضرورة دعم الإعلام العمومي بشكل خاص نظرا لكونه يمثّل قاطرة للنقلة النوعية للإعلام، وعلى مستويات مختلفة لا بدّ أن تحظى كل القطاعات بالدعم بطريقة عادلة وليست متساوية».

عضو جمعية دعم مجلس الصحافة، الهادي الطرشوني : « كل القطاعات الإعلامية تحتاج إلى دعم لأنها جميعا تساهم في القيام بدور اجتماعي، إلا أنّ الإعلام العمومي لا يزال مكبّلا بقوانين بالية ولحد الآن يخضع لقانون الصفقات العموميّة بما فيه من بيروقراطية كبيرة. والإعلام الجمعياتي يقوم بدور مهم جدا في المشهد الإعلامي بما فيه من خاصيات القرب، ولا بد كذلك من دعم رقمنة الإعلام الرقمي مع ضرورة المحافظة على الموروث من صحافة ورقيّة»

الناطق الرسمي باسم الاتّحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام المساعد سامي الطاهري: « دون أي مفاضلة، كل المؤسسات الإعلامية تعيش أزمة مالية ولكن بحدة متفاوتة والضرر الأكبر اليوم للصحافة المكتوبة باعتبار أنّها تقوم على المبيعات والإشهار وتكاد تكون غائبة تماما مما دفع العديد من الصحف إلى الحجب. وتضرّرت عديد الصحف الورقية وتحوّلت إلى الكترونيّة للتقليل من المصاريف. ومن المفروض أن تحظى بدعم متواصل وليس دعما مزاجيّا وأن يكون عن طريق صندوق لدعم المؤسسات الإعلاميّة وإحداث وكالة إشهار لتوزيعه على المؤسسات بما يضمن العدل والإنصاف».

المحور الرابع كيف ترى دعم الدولة في الاعلام؟ وما هي الآليات التي يجب اعتمادها؟

رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي: «حسب القطاع وخصوصيته، لأنّ دعم الإعلام العمومي ليس كدعم الإعلام الخاص، والسمعي البصري ليس كالمكتوب... ويتمّ الدعم وفق آليّات واضحة، أوّلا، تمتع كل المؤسسات بإشهار عمومي بصفة عادلة وإنصاف حسب الحاجيات وفق هيكل ينظم القطاع مع مراجعة معاليم البث وجدولة ديون وسائل الإعلام، مع تشجيع الدولة للتحول الرقمي الذي لا بد أن يشمل التحول الرقمي شامل يواكب التغيرات بما يحفظ استمرارية، وكل هذه الأهداف من اجل خلق إعلام قوي وله استقلالية ومتعدد ومتنوع».

رئيس جامعة مديري الصحف الطيب الزهار: « الدعم غير منظم حاليا وغير عادل ولا بدّ من تنظيمه من خلال إحداث هيكل مستقل يشرف على تنظيم دعم الإعلام كتوزيع الإشهار ودعم المؤسسات

الإعلامية في فترة الأزمات إضافة إلى تنظيم السوق الإعلامية ودراسة السوق وتحديد معايير معيّنة لمنح التراخيص».

الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ثريا الجريبي: "الآليات لا بدّ أن تكون منظمة قانونيا وفق الدستور ثمّ على مستوى التّفعيل وتنظيم القطاع أكثر بما يدعّم قطاع الإعلام والصحفيين».

مدير عام العلاقة مع الهيئات الدستورية بمصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، نزار بن الصغير:» الآليات تكون في إطار سياسة عموميّة ذات تمشٍ واضح مربوط بقدرة المالية العموميّة ، وتكون بالتنسيق مع كل الهياكل المهنيّة الممثلة في المؤسّسات الإعلاميّة الخاصّة والعموميّة ، ويجب أن نتطوّر في نظرة دعم الدولة من «الدولة الأب» وصولا الى التشاركية في الدعم».

رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري «الهايكا» النوري اللجمي : « يمكن أن نستلهم من التجارب المقارنة في كيفيّة دعم الإعلام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بما فيه دعم للمؤسّسات والصحفيّين كذلك، كدعم الورق للصحافة المكتوبة وجدولة الديون لبقيّة المؤسّسات والخفض من الادّعاءات ولا بدّ من النظر فيها بما يتماشى مع المناخ والخصوصيّة التونسيّة».

عضو جمعية دعم مجلس الصحافة، الهادي الطرشوني : «لا بدّ من التشخيص، أوّلا، ما قبل الثورة وما بعدها والآليات تكون بالتشاور مع المجتمع المدني من نقابات ومنظّمات وجمعيّات مارست الوضع العام للإعلام العمومي ما قبل الثورة وما بعدها وقادرة أن تصلح وتدعم قطاع الإعلام مع الحكومة، إضافة إلى الاعتماد على تجارب مقارنة، والتسريع في إصلاح الإعلام العمومي مع الاستماع إلى العاملين في هذه المؤسسات».

الناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام المساعد سامي الطاهري: « لا بد أولا من إحداث وكالة إشهار تقوم بتوزيع الإشهار على المؤسسات الإعلامية بما يضمن العدل

والإنصاف، والقطع مع كل محاولات السيطرة على الإعلام بمختلف أشكاله، وإحداث هيكل مؤسساتي والذي طرح في شكل صندوق لدعم المؤسسات الإعلامية....».

المحور الخامس: ماهو دور هيكلكم في رسم السياسات العموميّة للإعلام؟

رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي: « رسم السياسات العموميّة للإعلام هو مسؤولية مجتمعية تشمل كل الأطراف لكون الإعلام هو قطاع حيوي يساهم كغيره من القطاعات في المجتمع التونسي، ولا بدّ من إحداث مؤتمر وطني يجمع كل الأطراف يتمّ فيه طرح إشكاليّات القطاع ورسم سياسة عموميّة للإعلام يتمّ الالتزام بها وتطبيقها».

رئيس جامعة مديري الصحف الطيب الزهار: « دورنا كدور بقية الهياكل في النهوض بالقطاع الإعلامي وطرح إشكاليات القطاع في ظل اجتماع أو هيكل يجمع كل الأطراف والخروج بسياسة عموميّة للإعلام يسهر على تطبيقها كل من الحكومة بالاستناد إلى خبراء في مجال الإعلام وبقية المجالات المتداخلة للخروج بالقطاع الإعلامي في تونس من أزمته وإنقاذ ما يمكن إنقاذه دون أي تهاون».

الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ثريا الجريبي: « بصفتي كوزيرة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، لنا برنامج متواصل ومتكامل وشفّاف، والوزارة اليوم مسؤولة على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والتي من بينها حرّية الصحافة والإعلام والتعبير، ونحن في اتّصال مباشر مع كل الهياكل المهنية وقد أعددنا برنامجا كبيرا في التوقّي من فيروس كورونا والشريك الفاعل والأساسي معنا هو الإعلام نظرا لما يلعبه من دور مهم في المجتمع».

مدير عام العلاقة مع الهيئات الدستورية بمصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، نزار بن الصغير:» في المرحلة الحالية نساهم في صياغة الإطار التشريعي مع متابعة التقارير الدولية التي يتم رفعها في إطار الحقوق والحريات وإصلاح أيّ تجاوزات في هذا المجال، مع دعم أيّ قانون لفائدة

القطاع الصحفي بما يخدم مصالح الصحفيّين والمؤسّسات الإعلامية».

رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري «الهايكا» النوري اللجمي: «من المفروض وحسب المرسوم 116 يقع استشارة الهيئة في كل ما يهمّ حرّية الإعلام والصحافة، وهذا من بين أدوارنا في تطوير وتحسين السياسات العموميّة للإعلام مع طلب الحكومة، كما قمنا بالمشاركة في إعداد مشروع القانون الخاص بقطاع الإعلام الذي سيقدّم قريبا لمجلس نواب الشعب».

عضو جمعية دعم مجلس الصحافة، الهادي الطرشوني : « حقّقنا مكسبا مهمّا جدّا يتمثّل في إحداث مجلس الصحافة في تونس والذي جاء بدعم من الجمعية التي دعمت المجلس وتلعب دورا مهمّا في توفير الجانب اللوجستي والمادي لمجلس الصحافة، إلا أنّه لحد الآن لا يتوفر مقرّ لمجلس الصحافة ونحن نعمل على إحداث مقرّ خاصّ به وليقوم المجلس بعمله بأريحيّة كبيرة وهو مكسب عربيّ وإفريقي لتونس، وهو نتاج عمل تعاون مع مكاتب النقابة الوطنية للصحفيين منذ 2011 ونقابة الثقافة والإعلام والجامعة العامّة للإعلام وجامعة مديري الصحف، ونواصل العمل على كسب دعم الحكومة لهذا المجلس وقد تعهّدت يوم بعثه كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة على دعم هذا المجلس والقيام بدوره الموكول له».

الناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام المساعد سامي الطاهري: « نحن بالتنسيق مع المجتمع المدني والهياكل المهنية نسعى إلى الإقرار بأنّ السياسات العموميّة تتغيّر من خلال تطوير التشريعات وإيجاد أطر قانونية تمكّن من تجاوز الفراغات القانونيّة في مجال الإعلام، إضافة إلى أنّنا نعمل على إصلاح هيكلي للإعلام العمومي وإنهاء معاناة الإعلام المصادر بإيجاد صيغ حسب المؤسّسات للخروج من الأزمة والعمل على حياديّة وتطوير حريّة التعبير ومنع أيّ تدخل وضغط داخلي وأجنبيّ ماليّا وسياسيّا من أجل السيطرة على الإعلام وتوظيفه».

4. الأشكال الحالية للدعم العمومي للإعلام كما أحصتها دراسة لمنظمة المادة 19 مكتب شمال أفريقيا والشرق الأوسط

1. الدعم غير المباشر:

- التخفيف من نسبة الأداء على القيمة المضافة: يشمل التخفيف من نسبة الأداء على القيمة المضافة بيع الصحف والطباعة والتركيب والمعدّات المستعملة لطباعة الصحف والورق وذلك طبقا لمجلّة الأداء على القيمة المضافة». ولا يتمتّع نشر المجلات بنفس الامتيازات إذ يخفّض نفس القانون ذلك النشاط إلى نسبة الأداء على القيمة المضافة تساوي 7% كما يخضع ذات القانون نقل الأخبار من وكالات الأنباء نحو المؤسسات الإعلامية إلى نسبة أداء على القيمة المضافة تساوي أيضا 7%».

- خدمات بريديّة تفضيليّة: تعريفات خصوصيّة لفائدة المؤسّسات التونسية للنشر والطباعة فيما يتعلق بالنقل المحلي والدّولي وتوزيع الصحف والدوريات والكتب».

- التخفيض في المعاليم الديوانية: الإعفاء من الأداءات على معدّات الصحافة والإرسال الإذاعي والتلفزي لممثّلي الصحافة المقيمين خارج التراب الديواني للبلاد التونسيّة...»

- التخفيض في المعاليم الديوانية والحد من المعلوم على الإنتاج لورق الألمنيوم المورد الصالح لإنتاج الألواح الحسّاسة والمعدّة لطباعة الجرائد وكذلك التخفيض في المعاليم الموظفة على توريد تلك الألواح». الإعفاء من الاداءات الديوانية بالنسبة للمعدّات التي لا يوجد ما يعادلها في تونس لغرض بعث مشروع في كافة القطاعات الاقتصاديّة.

- تنتفع وسائل الإعلام بقانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016...».
- التخفيض في رسوم البثّ: وصل التخفيض إلى نسبة 65% بالنسبة إلى السنة الأولى (2014) «

وكشف «تقرير دائرة المحاسبات أنّ بعض القنوات والإذاعات تمتّعت بتخفيض خاصّ في المعاليم لمدة معينة. وأمّن الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي بصفة مجانيّة خدمات بثّ تلفزيّ وإذاعي لقنوات خاصّة بما يناهز 12 مليون دينار وخسارة قيمة 6 مليون دينار».

- الإعفاء من مساهمة المؤجّر في صندوق الضمان الاجتماعي: ساهم قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 في إعفاء المؤسّسات الإعلامية التي تمّ بعثها حديثا على غرار أغلب القطاعات الاقتصادية من المساهمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي شرط أن يتمّ بعث تلك المؤسّسات في مناطق التنمية الجهوية ويتواصل الإعفاء بين 5و 10 سنوات حسب المنطقة».

- الأجور المدعومة: « اعتمدت تونس آليّات مختلفة يمكّن الإذاعات الجمعياتيّة والمؤسّسات الإعلامية الأخرى الانتفاع منها وهي برامج تشغيل تتمثّل في تربّصات الإعداد للحياة المهنية حيث تتكفّل الدولة بدفع قسط صغير من الأجر للمنتدب الشاب (150 دينار) لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد...».

- « يوجد برنامج آخر موجّه لتشجيع الشباب على العمل لدى المنظمات غير الحكومية وهو برنامج الخدمة المدنيّة التطوعية حيث تتكفّل الدولة بدفع 200 دينار للمتربّص الشاب لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد...».

- التدريب:بعث المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتّصاليّين سنة 1983، « يفتقد المركز إلى القدرة الماليّة للاضطلاع بمهامّه وقد أوصى تقرير الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتّصال بمزيد استقلالية المركز وتغيير الصبغة القانونيّة له ليصبح مؤسسة إداريّة عوض وضعيته الحاليّة (مؤسسة عموميّة ذات صبغة صناعية أو تجاريّة)»

- المنح الاستثمارية طبقا لقانون الاستثمار: إذا ما تولت الحكومة التونسية إدماج قطاع الإعلام في الصناعات الثقافية سيصبح القطاع ذا أولويّة وستصبح المؤسّسات الإعلامية الجديدة مؤهّلة للحصول على منحة بقيمة 15% من المبلغ الإجمالي الذي تمّ استثماره على ألا يتجاوز ذلك المبلغ المليون دينار.

2. الدعم المباشر:

- مشروع الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري لدعم الإذاعات الجمعياتيّة: مشروع دعم الإذاعات المحليّة أو الجمعياتيّة يعدّ منحا ومساعدات ماليّة وهو المشروع الذي أطلقته الهيئة العليا للاتّصال السمعي البصري. وهي اتّفاقية بين الهيئة وسفارة فرنسا في تونس ورصدت للمشروع 94 ألف دينار تونسي منها مساهمة من السفارة بـ 44 ألف دينار، الحكومة رفضت تخصيص 200 ألف دينار إضافية لهذا الغرض في ميزانية الهيئة».
- الإشهار العمومي والاشتراكات العموميّة:» يمثّل الإشهار والاشتراكات العموميّة دعما عموميا مباشرا وهاما للإعلام حيث تُمكّن المؤسسات الإعلامية من مصدر هام من السيولة النقدية التي توفر لها عموما بطريقة مسبقة»
- «الإشهار العمومي مثلأ ما يقارب 40% من نسبة دخل الصحافة الورقيّة، لكنّ الطريقة المعتمدة حاليا في توزيع الإشهار العمومي مازالت غير شفّافة كما أنّ معايير الانتقاء غير واضحة عن طريق الوسيط عوض الاقتناء بصفة مباشرة».
- «تنفق العديد من الهيئات التابعة للدولة التونسية على غرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أو الوزارات أو المؤسّسات الحكوميّة الأخرى ملايين الدنانير لنشر الإعلانات والإشهار والحملات... حيث خصّصت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لوحدها سنة 2011 مبلغ 35 ألف دينار على الإعلانات بمناسبة الانتخابات».
- « أعدت الحكومة مشروع قانون حول الإشهار العمومي في الصحافة المكتوبة والإعلام الإلكتروني وطرحته على الأطراف المعنية في المجال».
- »معايير توزيع الإشهار والاشتراكات تحددها لجنة من ممثلين عن المهنة يتم بعثها بمقتضى أمر حكومي وعلى اللجنة عند تحديد المعايير احترام المبادئ التالية: احترام أخلاقيات المهنة، المنافسة وتساوي الفرص، خصوصيات الإشهار، تواتر النشرية والقدرات المادية للمؤسسات الإعلامية والصبغة الوطنيّة أو الجهوية أو المحلية للصحيفة».

5 .سلم زمني لأهم التواريخ للإعلام التونسي

2011/2/25

مجلس وزاري يعلن عن إقرار مشروع مرسوم يتعلق بإحداث هيئة وطنيّة مستقلة خاصة بمنظومة الإعلام والاتّصال، تتولّى صياغة تصوّرات كفيلة بالارتقاء بالمؤسسات الإعلاميّة والاتّصاليّة «الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام و الاتّصال».

2011/11/2

الإعلان عن المرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرّخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلّق بحرّية الصحافة والطباعة والنشر.

الإعلان عن المرسوم عدد116 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرّية الاتّصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتّصال السمعي والبصري.

وقع نشر المرسومين بالرائد الرسمي يوم 4 نوفمبر 2011.

2012/10/17

الإضراب العام في قطاع الإعلام

3 ماي 2013

وفقا لما حدّده المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 و المتعلّق بحريّة الاتّصال السّمعي البصري، تمّ يوم 3 ماي 2013 الإعلان الرّسمي عن إحداث الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي والبصري وصادف ذلك اليوم العالمي لحريّة الصحافة. و يتمثّل الدور المحوري للهيئة في ضمان حريّة الاتّصال السّمعي البصري وتعدّديّته.

17 سبتمبر 2013

إضراب عام للقطاع الإعلامي في تونس.

2014/12/17

رئيس الحكومة مهدي جمعة يجتمع بوفد لمديري الصحف ويؤكد دعم حكومته لمقترحات القطاع، وتمّ خلال الاجتماع الاطلاع على مقترح قدمه وفد الجامعة التونسية لمديري الصحف يتعلق بمشروع إحداث مؤسّسة عموميّة لتوزيع الإشهار العمومي بطريقة تأخذ بعين الاعتبار مبدأ تكافئ الفرص بين مختلف المؤسّسات الإعلامية، فضلا عن

جملة من مشاغل أهل المهنة سيّما في قطاع الصحافة المكتوبة والإلكترونية على غرار المسائل المتصلة بالتوزيع.

2015/10/7

يعتبر رئيس الحكومة، الحبيب الصيد، أن الإصلاح له ثلاثة أبعاد يتمثل البعد الأول في تجذير دور الدولة في توفير التمويل ومراقبة المال العام ودور الهياكل المتدخلة في تعديل المشهد وضمان شروط التوازن وتكريس المهنية والحرفية العالية.

قال الحبيبالصيد إنّ «الحكومة ستتخذ التدابير الكفيلة للارتقاء بالإعلام الوطني الى أفضل المستويات.»

2019/08/16

مجلس وزاري مضيّق حول قطاع الإعلام «أسفرت المداولات على مواصلة دعم الإذاعات والتلفزات الخاصة التي تبثّ على شبكات الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي وذلك للفترة 2020 / 2022

2020/05/05

رئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف يقدّم مبادرة تشريعية لتنقيح المرسوم عدد 116 لسنة 2011.

2020/05/06

مجلس وزاري مضيق لحكومة الياس الفخفاخ خُصّص للنظر في الإجراءات الاستثنائية لمساندة قطاع الإعلام ومرافقة المؤسّسات الإعلاميّة لمجابهة أزمة الكورونا.

2020/6/05

رئيس الحكومة، إلياس الفخفاخ، «طلب سحب عدد من مشاريع القوانين كانت معروضة على مجلس نواب الشعب، ومن بينها مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة الاتّصال السمعي البصري، وذلك في توافق تام بين الحكومة وعدد من الفاعلين الأساسيّين في القطاع وخاصة النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيّين والهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري».

2020/09/15

الإعلان رسميا عن تركيبة وبعث مجلس الصحافة في تونس.

2020/10/08

نقابة الصحفيين تمضي اتفاقا مع رئاسة الحكومة، وعلى ضوء ذلك تمّ تعليق الإضراب العام المقرر ليوم الخميس 10 ديسمبر 2020 إلى حين نشر الاتفاقية الإطارية

6 وثائق الورشة التحضيرية للمنتدى الوطني الأول للسياسات العموميّة في مجال الإعلام

- الورقة التأطيرية:

النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيين

الورشة التحضيريّة للمنتدى الوطني الأوّل للسياسات العموميّة في مجال الإعلام

تونس 10 ديسمبر2019

- الورقة التأطيرية:

يمثّل الإعلام الخاص والعمومي والجمعياتي مؤسسة أساسية من مؤسسات الديمقراطيّة التونسية الناشئة لا يمكن أن تقوم هذه الديمقراطية دونها: إخبار المواطنين وتنظيم النقاش العام وإتاحة النفاذ للثقافة والمعرفة ومراقبة السلطة السياسية...

والإعلام يقوم كذلك بدور أساسي في الحياة السياسية باعتباره الآلية التي يتابع بفضلها المواطنون الأحداث السياسيّة ويستقون من خلالها الأخبار والمعارف التي تسمح له المشاركة في الحياة العامة.

لكن للإعلام ومؤسّساته المختلفة لا يمكن أن يقوم بأدواره دون أن يوفّر له بيئة مواتية وشروط الديمومة والجودة كالتشريعات الضامنة لحرّية الرأي والتعبير والصحافة وتمويل عمومي ضامن لاستدامة إعلام عمومي مجدّد ومبتكر ومنظومة تكوين جامعي ومهنيّ فعالة وآليّات شفافة لدعم المؤسّسات الخاصة والجمعياتيّة.

وفي هذا الإطار فإنّ للدولة ومؤسّساتها المختلفة مسؤوليّة جسيمة في ضمان هذه الشروط وفي توفير بيئة مواتية لإعلام تونسي جيّد يقوم بوظائفه الموكولة إليه.

إن هذه المسؤولية تتجسّد في سياسية عموميّة داعمة لمؤسّسات الإعلام المختلفة حتى تقوم بدورها، ونعني هنا بالسياسة العموميّة برنامج عمل تضعه السلطات العموميّة لتحقيق أهداف مخصوصة في قطاع بعينه[78] . وقد أقرّت بعض المنظمات الدوليّة على غرار منظمة المادة 19 أنّ التنوع في الإعلام في الدول الديمقراطية لا يمكن أن يكون

78 Muller, P., Thoenig, J. C., Duran, P., Majone, G., &Leca, J. (1996).Enjeux, controverses et tendances de ›analyse des politiques publiques. Revue française de science politique, 133-96 ,(1)46.

دون مساعدة الدولة[79] .
وفي تونس تزداد مسؤولية الدولة أهمية في سياق يتّسم بتحوّلات تكنولوجية وثقافية واقتصادية ساهمت بشكل كبير في إضعاف مؤسسات الإعلام العمومي والخاص والجمعيّاتي بسبب نتائج التكنولوجيات الرقميّة وتقلص الموارد الماليّة المتأتّية من الإشهار ومنافسة منصّات الشبكات الاجتماعية التي أصبحت تستقطب الإنفاق الإشهاري.

وبشكل عام فإنّ الإعلام التونسي يعاني من مشاكل هيكليّة بعضها خارجي متّصل بالبيئة التي يشتغل فيها، والبعض الآخر داخلي متّصل بمعوقات تنظيميّة وبشريّة وماليّة وتسويقيّة....

ويمكن توصيف هذه الأزمة الهيكليّة على النحو التالي:

أولا:
منظومة تشريعيّة وقانونيّة غير مكتملة خاصّة فيما يتعلق بإرساء الهيئة التعديليّة الدستوريّة والإطار القانوني المنظم للإعلام العمومي

ثانيا:
تأخّر مؤسّسات إصلاح الإعلام العمومي في مستوى حوكمتها وتنظيمها وآليّات تمويلها، ممّا يهدّد قدرتها على أداء وظائفها.

ثالثا:
مؤسسات صحفيّة هشّة وغير قابلة للحياة أحيانا ممّا يجعلها غير قادرة على إنتاج مضامين جيدة

رابعا:
سوق إشهاريّة محدودة وغير منظمة ممّا يفسد التنافس الحرّ والعادل على الموارد الإشهاريّة الضروريّة لديمومة المؤسّسات الإعلاميّة الخاصّة والعامّة، إضافة إلى غياب تنظيم قانوني للإشهار العمومي وفق المعايير الدولية.

خامسا:
أوضاع مهنية لا تتيح للصحفيّين التميّز المهني والترقية المهنيّة والاستقلالية ممّا يهدّد قدرتهم على أداء أدوارهم.

سادسا:

79 https://www.article19.org/wp-content/uploads/12/2017/State-subsidies-press2012.pdf

التعاطي البراغماتي للحكومات المتعاقبة مع قطاع الإعلام وإحجامها على الانخراط في مقاربة إصلاحيّة استراتيجية شاملة.

سابعا:
منظومة تكوين أكاديمي ومهني لم تشهد إصلاحا حقيقيا يؤهّلانها لتكوين نخب صحفيّة كُفُؤة ومهنيّة.

إن هذه المشاكل المتعدّدة أصبحت تهدّد تنوّع الإعلام التونسي وديمومة مؤسّساته وأضحت تمثل عائقا أمام تطوير صحافة تونسيّة ذات جودة وكابحا للتميز المهني للصحفيين التونسيين.
إن الإعلام الخاص والعمومي والجمعيّاتي يمثّل مرفقا عموميّا يقدّم خدمة عامّة لعموم المواطنين لا بدّ للدولة أن تعمل على ضمان جودته وديمومته وتنوّعه وحمايته من الاستراتيجيات التي تسعى إلى تحويله إلى سلعة خاضعة فقط لمنطق الربح.

ولا يمكن أن تختزل السياسة العموميّة في مجال الإعلام في القرارات الحكومية المناسباتية والبراغماتية التي يمكن أن تتّخذها هذه الحكومة أو تلك لحلّ الإشكالات الطارئة على قطاع الإعلام والتي يمكن أحيان أن توظّف لتطويع بعض المؤسّسات الإعلامية.
إنّ السياسية الإعلاميّة العموميّة هي خيار استراتيجي وطني وسياسي ومجتمعي تضعه الدولة (برلمان/ حكومة...) بالتشاور مع المنظمات المهنيّة والفاعلين السياسيّين ومنظمات المجتمع المدني حتى يصبح التزاما تساءل عليه الحكومات المتعاقبة.

وتتمثّل السياسة العموميّة وبالنظر إلى التجارب العالمية خاصة في:

- المقاربة التشاركيّة بين مؤسّسات الدولة والمهنيّين ومنظمات المجتمع المدني لأنّ الإعلام بما في ذلك الإعلام الخاص مرفق عمومي.

- إرساء إطار قانوني ضامن لحرية الرأي والتعبير ولاستقلاليّة المؤسّسات الإعلامية العموميّة والخاصة.

- حوكمة شفافة وفعالة لاقتصاد الإعلام بتنظيم آليّات شفّافة وعادلة للتنافس على الموارد الإشهاريّة بما أنها مورد ضروريّ

لديمومة الإعلام على غرار تنظيم قيس الجمهور ووضع نظام لتوزيع الإشهار العمومي. وبشكل عام فإنّ حوكمة اقتصاد الإعلام تتمثّل أيضا في الآليات التي يمكن أن تضعها الدولة ومؤسّساتها لتأمين شروط صناعة إعلاميّة تونسيّة قويّة ومبتكرة ومستدامة.

- المساهمة في وضع منظومة لرصد التحولات والمخاطر عبر إنجاز التقارير والدارسات التي تحتاجها المؤسّسات الإعلاميّة العموميّة والخاصة لوضع استراتيجياتها

- سياسة تعاقدية واضحة المعالم للنهوض بالإعلام العمومي بمختلف مؤسساته وإصلاح حوكمته ودعم قدراته التنظيميّة وموارده البشريّة وإمكاناته الماليّة حتى يكون إعلاما مبتكرا ومتطوّرا يقوم بأدواره في الحياة السياسية والديمقراطية والمساهمة في النهوض بالثقافة الوطنيّة.

- آليّات فعالة لدعم منظومتي تعديل القطاع السمعي البصري والتعديل الذاتي (مجلس الصحافة) بما أنّ المنظومين أساسيتان لضمان إعلام مستقل ومتنوّع ومسؤول خاضع للمساءلة من الجمهور.

- سياسة واضحة لدعم مؤسسات الصحافة المكتوبة على وجه الخصوص نظرا للمخاطر التي تهدّد وجودها في سياق يتّسم بتنامي مكانة منصّات الشبكات الاجتماعيّة وتراجع قاعدة القرّاء. وقد أرست العديد من الدول الديمقراطيّة على غرار فرنسا وبريطانيا آليّات لدعم الصحافة في مستوى التوزيع واستخدام التكنولوجيّات الرقميّة وتشجيع مشاريع الابتكار وفق معايير مخصوصة. ويمكن الإشارة هنا إلى الآليات التي وضعتها الدولة الفرنسية (في شكل صناديق دعم) لتشجيع الابتكار في الصحافة والصحافة المحلية[80].

- دعم منظومة التكوين الأكاديمي والمهنيّ بإصلاح المؤسسات المتدخلة في هذا المجال وإعطائها الإمكانات حتى تقوم بدورها في تكوين صحفيّين ذوي كفاءة عالية ولتوفير شروط الترقية المهنيّة للصحفيّين.

80 https://www.culture.gouv.fr/Sites-thematiques/Presse/Aides-a-la-presse

*أهداف اللقاء التحضيري للمنتدى الوطني الأول للسياسات العموميّة في مجال الإعلام:

يهدف اللقاء التحضيري للمنتدى الوطني للسياسات العموميّة في مجال الإعلام إلى :

- إطلاق حوار وطني حول أدوار الدولة المختلفة في دعم وتطوير إعلام تونسي ذي جودة يقوم بوظائفه كمرفق عموميّ.
- التفكير في سياسة عموميّة ضامنة لديمومة الإعلام في سياق أصبحت فيه قطاعات منه على غرار الصحافة المكتوبة مهدّدة في وجودها.

- وضع آليّات لمتابعة إرساء هذه السياسة العموميّة وتنفيذها

إنّ الورشة التحضيريّة للمنتدى الوطني الأوّل للسياسية العموميّة في مجال الإعلام مبادرة تطلقها النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيّين إدراكا منها لدورها في تطوير القطاع وضمان حقّ الصحفيّين في بيئة مهنيّة تضمن لهم شروط الكرامة المهنية كشرط من شروط الإبداع والتميز. كما يعبر هذا اللقاء على إيمان النقابة بأن إصلاح أوضاع الصحفيّين متّصل بإصلاح النظام الإعلامي برمّته.

مخرجات الورشة التحضيريّة للمنتدى:

تعتزم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إرساء آلية لرصد التزامات الدولة والسلطات العموميّة (رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب) في مجال إصلاح الإعلام ودعمه وتطويره وفق وثيقة التزامات (تطرح النقابة وثيقة أوّلية لإبداء الرأي من طرف المشاركين في الورشة).

المشاركون في الورشة التحضيريّة للمنتدى:

*السلطة التنفيذية والتشريعيّة:

- ممثّل عن رئاسة الحكومة
- ممثّل عن وزارة الماليّة
- ممثّل عن مصالح العلاقة مع الهيئات الدستوريّة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
- ممثّلو الكتل البرلمانية

*المنظمات المهنيّة:

- النقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين

- الجامعة التونسية لمديري الصحف
- الغرفة الوطنية النقابية للقنوات التلفزية الخاصة
- الغرفة الوطنية النقابية للإذاعات الخاصة

*هيئات التعديل والتعديل الذاتي:

- الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري
- مجلس الصحافة

*مؤسسات الإعلام العمومي والمصادر:

- مؤسسة التلفزة الوطنية
- مؤسسة الإذاعة التونسية
- وكالة تونس إفريقيا للأنباء
- مؤسسة سنيبلابراس
- مؤسسة دار الصباح
- مؤسسة شمس أف أم
- إذاعة الزيتونة
- ممثل عن كاكتيس برود
- معهد الصحافة وعلوم الإخبار
- المركز الإفريقي لتدريب الصحفيّين والاتّصاليّين

*خبراء وممثلو منظمات دوليّة

الورشة التحضيرية للمنتدى الوطني الأول للسياسات العموميّة في مجال الإعلام:الثلاثاء10 ديسمبر 2019فندق غولدن توليب المشتل

البرنامج

- 9,00 : التسجيل
- 09,30إلى 09,40 :الكلمة الافتتاحية
- من 09,40 إلى 09,50: تقديم ورقة تأطيرية للقاء: الأستاذ الصادق الحمامي

- من 09,50 إلى 10,40 : الجلسة الحوارية الأولى: كيف ترى هياكل المهنة وهيئات التعديل والتعديل الذاتي السياسات العموميّة في مجالها وإجراءات تفعيلها
- المسيّر: الأستاذة اعتدال المجبري

المتدخلون:

- السيد محمد ياسين الجلاصي ممثل عن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
- ممثل عن الهيئة العليا المستقلة للاتّصال السمعي البصري
- السيد لسعد خذر ممثل عن الغرفة الوطنية النقابية للقنوات التلفزية الخاصة
- السيد كمال ربانة ممثل عن الغرفة الوطنية النقابية للإذاعات الخاصة
- السيد الطيب الزهار ممثل عن الجامعة التونسية لمديري الصحف
- السيد محمد العروسي بن صالح ممثل عن الهيئة الوقتية لمجلس الصحافة
- من الساعة 10,40إلى الساعة 10,50 : استراحة قهوة
- من الساعة 10,50 إلى الساعة 12,00 : الجلسة الحوارية الثانية :كيف ترى وسائل الإعلام العموميّة والمصادرة السياسات العموميّة وإجراءات تفعيلها
- المسيّر: ممثل عن الهيئة العليا المستقلة لاتصال السمعي البصري

المتدخلون:

- ممثل عن مؤسسة الإذاعة التونسية
- ممثل عن مؤسسة التلفزة التونسية

- السيد رشيد خشانة الرئيس المدير العام لوكالة تونس أفريقيا للأنباء
- السيد نبيل القرقابو الرئيس المدير العام لمؤسسة سنيبلابراس
- السيد محمد الورتاني ممثل عن مؤسّسة دار الصباح
- السيدة نجوى الرحوي المديرة العامة لمؤسسة شمس أف أم
- السيد محمد خليل النوري المدير العام لإذاعة الزيتونة
- السيد سفيان بوراوي المدير العام لمؤسسة كاكتيس برود
- السيدة حميدة البور مديرة معهد الصحافة وعلوم الاخبار
- السيد سامي الوسلاتي ممثلا عن المركز الإفريقي لتدريب الصحفيّين والاتّصاليين
- السيدة سلوى الغزواني ممثلة منظمة المادة 19 (تجارب مقارنة)
- السيدة نجاة الزموري عضوة الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان (ممثلة عن الجمهور)
- من الساعة 12,00 إلى الساعة 13,00: السياسات العموميّة لقطاع الإعلام من منظور السلطتين التنفيذية والتشريعية:
- المسيّر: السيد ناجي البغوري

المتدخلون:

- ممثل عن رئاسة الحكومة
- ممثل عن رئاسة الجمهورية
- ممثل عن وزارة المالية
- ممثل عن مصالح العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان

- ممثلو الكتل البرلمانية
- من الساعة 13,00 إلى الساعة 14,00 : النقاش العام وعرض مسودّة وثيقة الالتزامات
- من الساعة 14,00 إلى الساعة 15,00 : غداء

مشروع وثيقـــــة الالتزامات

- الالتزام بوضع التشريعات الضامنة لحرية الرأي والتعبير ولصحافة حرة ومستقلة.
- الالتزام بدعم الإعلام العمومي بمختلف مؤسّساته حتى يؤدّي أدواره كمؤسسة من مؤسسات الديمقراطية
- الالتزام بدعم منظومة التعديل ومنظومة التعديل الذاتي لضمان استقلالية هذه المؤسّسات وأدائها لأدوارها
- الالتزام بوضع سياسة عموميّة لضمان ديمومة الإعلام الخاص عبر التوزيع العادل والشفاف للإشهار العمومي وإرساء آليات الدعم المناسبة لتعزيز قدرة مؤسّسات الإعلام العمومي على إنتاج صحافة ذات جودة.
- الالتزام بدعم منظومة التكوين الجامعي والتدريب المهني حتى تتوفّر للصحفيين الشروط الضرورية للترقية المهنية.
- الالتزام بالعمل على وضع سياسية عموميّة ضامنة للتميز المهني للصحفيين ولمكانتهم الاجتماعية وقادرة على توفير فرص الابتكار عبر آليّات دعم مناسبة لمشاريع صحفية مجددة.

snjt

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

Syndicat National des Journalistes Tunisiens